

جامعة دمشق

السنة الرابعة

دراسات مناطق ٢

قسم الدكتور منير السعد

جامعة دمشق
Damascus University



الفصل الأول

روسيا الاتحادية في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي

أكبر كارثة جيوسياسية حصلت في القرن العشرين هي انهيار الاتحاد السوفياتي.
من لم يحزن على انهيار الاتحاد السوفياتي، لا قلب له.
ومن يريد إعادته بحلته السابقة، لا عقل له.

الرئيس فلاديمير بوتين

بداية النهاية

انتهى الاتحاد السوفياتي رسمياً في 26 كانون الأول 1991 باستلام الرئيس
بوريس يلتسين مقاليد الحكم وتوقيع رؤساء الجمهوريات السوفياتية على وثيقة حل
الاتحاد السوفياتي. ترتب على كل ذلك، تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال بلدان
آسيا الوسطى وحوض البلطيق والقوقاز، إلى جانب خروج دول أوروبا الشرقية
عن الهيمنة السوفياتية وقيام جمهورية روسيا الاتحادية التي تضم إلى جانب الجزء
الأكبر من روسيا التاريخية، سبعة أقاليم إسلامية صغيرة مجاورة لها.
لم يكن انهيار الاتحاد السوفياتي تفكك "دولة" بقدر ما كان سقوط "مبدأ"
ونهايته عالمياً بعد احتدام الصراع الذي نشب عقب الحرب العالمية الثانية بين
المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية والمعسكر الشرقي بقيادة
الاتحاد السوفياتي. بدأ هذا الصراع مع إطلاق رئيس الوزراء البريطاني الراحل
ونستون تشرشل من ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأميركية في 5 آذار
1946 شعار «الستار الحديدي» على الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، فيما

اعتُبر تاريخياً إعلاناً ببدء «الحرب الباردة» بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها ضد الاتحاد السوفياتي ومعسكره. ما سُمّي «بالحرب الباردة»، لم يكن فقط صراعاً دولياً بين معسكرين وإنما كان صراعاً بين مبدئين: الرأسمالية والاشتراكية. ولم تقتصر ساحات هذا الصراع على أوروبا وحدها بل تجاوزتها إلى العالم بأسره. انتهى هذا الصراع باختيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى دول، وبسقوط المبدأ الاشتراكي الماركسي كنظام اقتصادي وسياسي وكطريقة للعيش بالنسبة إلى هذه الدول وشعوبها.

كان طبيعياً أن تعتبر الولايات المتحدة الأميركية ومعها المعسكر الغربي بوجه عام، هذا الاختيار انتصاراً تاريخياً للمبدأ الرأسمالي، كنظام وكطريقة عيش. وقد بالغ المدافعون عن الرأسمالية في التنظير لهذا الانتصار، لدرجة أن أحد أهم مفكري المحافظين الجدد الفيلسوف الأميركي فرانسيس فوكوياما اعتبره «نهاية التاريخ»، وأن كل الدول التي كانت تربطها علاقات مع المعسكر الشرقي سوف تدفع الثمن. كتب فرانسيس فوكوياما تحت عنوان «نهاية التاريخ» قائلاً إن تاريخ الاضطهاد والنظم الشمولية قد ولى وانتهى إلى غير رجعة مع انتهاء الحرب الباردة وهدم جدار برلين، لتحل محله الليبرالية وقيم الديمقراطية الغربية.

قصد فوكوياما أن يعارض، في فكرة «نهاية التاريخ»⁽¹⁾، نظرية كارل ماركس الشهيرة «المادية التاريخية» التي اعتبر فيها أن «نهاية تاريخ الاضطهاد الإنساني» سينتهي عندما تزول الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. تأثر فوكوياما في بناء

(1) طرأت تحولات على مواقف فرانسيس فوكوياما وقناعاته في نهاية عام 2003 خصوصاً في أحدث كتبه "ما بعد المحافظين الجدد: حينما انجح اليمين خطأ". تخلّى فوكوياما صراحة عن ولائه وانتمائه لأفكار المحافظين الجدد في مقال نشرته المجلة التابعة لصحيفة نيويورك تايمز في عام 2006، ونفى أن تكون الحرب العسكرية هي الإجابة الصحيحة على الحرب على الإرهاب. عبّر فوكوياما في مقالاته ومؤلفاته في السنوات الأخيرة عن قناعته بأن الإدارة الأميركية أساءت تقدير ردود الفعل السلبية لاستخدامها القوة في ترويجها للديمقراطية ولقيم الثقافة الغربية، ما أدى إلى ازدياد مشاعر العداء للولايات المتحدة الأميركية في العراق والشرق الأوسط بصورة خاصة والعالم بصورة عامة.

نظريته بأراء الفيلسوف الألماني الشهير غيورغ هيغل⁽¹⁾ وأستاذه الفيلسوف ألسن بلوم⁽²⁾ حيث ربط كلاهما بين «نهاية تاريخ الاضطهاد الإنساني» واستقرار نظام السوق الحرة في الديمقراطيات الغربية. كان ذلك واضحاً في إشارة المؤلف إلى "أن ما نشهده الآن ليس نهاية للحرب الباردة أو مرور فترة معينة لمرحلة ما بعد الحرب، وإنما نهاية للتاريخ، بوضع حدٍّ للأفكار الأيديولوجية في التاريخ الإنساني وانتشار قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية". إن فكرة الصراع التاريخي المتكرر بين "السادة" و"العبيد" لا يمكن أن تجد لها نهاية واقعية سوى في الديمقراطيات الغربية واقتصاد السوق الحرة. والاشتراكية الراديكالية أو الشيوعية لا يمكنها، لأسباب عدة، أن تتنافس مع الديمقراطية الحديثة. وبالتالي فإن المستقبل سيكون للرأسمالية أو الاشتراكية الديمقراطية.

مع سقوط الشيوعية في حصنها الحصين وما سبقها من هزيمة للحش السوفياتي في أفغانستان وانسحابه من هناك وما تبعه من تفكك الاتحاد السوفياتي، أسدل الستار على أول تجربة لنظام اشتراكي يقوم على أفكار كارل ماركس وفريدريك إنجلز وفلاديمير أوليانوف (لينين). لكن يبقى الجدل حتى اليوم: هل كان السبب في انهيار الاتحاد السوفياتي خلافاً في النظرية الاشتراكية ذاتها أم هو خلل في التطبيق؟

(1) يرى هيغل أن وعي "السيد" أرقى وأعظم إنسانية من وعي "العبد". "العبد" خاف من الموت من أجل قضائاه فصار "عبداً"، أما "السيد" فهو الذي لم يأبه بالموت ووقف أمامه ليحصل على حريته فصار "سيداً". "العبد" لا يشعر أنه "عبد" بل يتحرك في إطار عقلائي يستوعبه ويستوعب "سيده". الوعي العبودي لا أهمية عنده إلا للحفاظ على الذات ولذا هو يظل "عبداً". لم يتمرد "العبد" وإنما الذين تمردوا هم الباحثون عن الحرية "للعبيد". انتهاء العبودية لم يكن عن وعي "العبد"، كما لم يكن عن شفقة "الأساد" وإنما جراء كنتيجة بديهية لعدم الحاجة إليهم فقد حلت الحركات الآلية محل "العبد".

(2) كتاب «انسداد العقل الأمريكي» للروفيسور آلان بلوم (1930-1992)، الذي يشرح فيه كيف أن المفارقة بين الانفتاح المفرط والنسبية في تعليم الحقائق قادت إلى إضعاف التفكير النقدي وإعاقة وجهات النظر المعركة للثقافات، ما أدى بالتالي إلى إغلاق أو انسداد العقل الأمريكي.

Allan Bloom-The Closing of the American Mind-The New York Times Book Review, 1988.



23 آب 1991 الرئيس بوريس يلتسين ملتقى الرئيس ميخائيل غورباتشوف من إلقاء خطابه أمام البرلمان الروسي ليعلن بعدها أنه قام بتوقيع الأمر الرئاسي رقم 90 للقاضي بتعليق جميع أنشطة الحزب الشيوعي السوفييتي على الأراضي الروسية ومصادرة جميع ممتلكاته.

لا شك أن تطور الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي حتى عام 1965، كان يسير في خط متصاعد. في فترة زمنية قصيرة تاريخياً تحولت روسيا القيصرية المتخلفة ذات العلاقات ما قبل الرأسمالية، إلى بلد من أكثر بلدان العالم تقدماً وحدائث من حيث المقاييس الاقتصادية والاجتماعية. في 21 كانون الأول 1959، الذكرى الثمانين لولادة جوزيف ستالين، يعترف رئيس الوزراء البريطاني الراحل وتستون تشرشل، المناهض الشرعي للشيوعية، أمام مجلس العموم البريطاني: "لقد استلهم ستالين روسيا وهي تملك عمراً خشناً، وتركها وهي تملك قبلة ذرية".

استخدم الشيوعيون، انطلاقاً من واقعية الوضع القائم في بناء الاشتراكية، أماليب اجتماعية واقتصادية متنوعة، بدءاً من سياسة الـ "نيب" (السياسة الاقتصادية الجديدة) إلى نشر التعاونيات واعتماد الخطة الخماسية الأولى من أجل بناء الاشتراكية. كانت الصفة الأساسية لمحرك البناء الاشتراكي تقوم دائماً بتحديد

حلقة أهدافها الرئيسة بدقة ومن ثم تعبئة الجماهير الشعبية حولها. إن محاولة حل المشاكل الاقتصادية للاشتراكية بوسائل رأسمالية، وضعت الأسس الأولية لتفسيخ المجتمع الاشتراكي. بدأت هذه العملية في الاقتصاد مع بداية حقبة "البريسترويكا" (إعادة البناء) لكنها سرعان ما انتقلت إلى المجال الاجتماعي. وبعد فترة قصيرة من الزمن أصبحت الروح الاستهلاكية البرجوازية سائدة في الأخلاق العامة للمجتمع الاشتراكي. كما أن الإجراءات الاقتصادية - الاجتماعية السلبية التي اتبعت في رفض البناء القوي السياسي والاعتراف بالأخطاء والتراجع عنها ومن ثم تجاوزها، كلها عوامل زادت في تخريب البنيان الاشتراكي. وقد عرقلت البنية السياسية الفوقية، في تراكم أخطائها وبكل الأساليب، التطور الاقتصادي في الاتجاه للتوافق مع متطلبات بناء الأطر الاشتراكية وتحديثها. لذلك، بدأت تبرز بشكل متزايد تلك الظاهرة التي أطلقت عليها تسمية "الركود" (باللغة الروسية: زاستوي). كما استدعت الظواهر السلبية في مجال الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي، الاستياء المشروع لدى المواطنين. ولما كان أساس الظواهر السلبية هو إدخال العناصر الرأسمالية إلى الاقتصاد الاشتراكي، مغلفاً بغطاء من الشعارات الاشتراكية، فإن هذا الغلاف هو الذي غدا موضعاً للانتقاد عوضاً عن المضمون. كانت النتيجة الرئيسة للتسرع في صياغة هذه الإصلاحات وفرضها، ومن ثم الفشل في تطبيقها، فقدان الثقة التامة في تصرفات الحكومة السوفياتية. يعتقد كثير من المحللين السياسيين والمؤرخين، أن فشل الإصلاحات السياسية والمالية التي اعتمدت في الاتحاد السوفياتي في العام 1991، قوّضت صدقية القيادة السياسية السوفياتية تماماً لدى المواطنين والثقة في قدرتها على اجترار الحلول، وكان لهذا تأثير كبير على الأحداث المتلاحقة في تفكك الاتحاد بين الجمهوريات السوفياتية...

المسار الأخير.. انقلاب

جرى في منتصف آذار عام 1991 الاستفتاء الشعبي في عموم الاتحاد السوفياتي، حيث صوتت أغلبية المواطنين تأييداً للحفاظ على الاتحاد السوفياتي باستثناء الجمهوريات السوفياتية المت: لتوانيا، لاتفيا، إستونيا، جورجيا، مولدافيا وأرمينيا التي

كانت قد أعلنت استقلالها. في 17 حزيران 1991، قام الرئيس ميخائيل غورباتشوف وزعماء الجمهوريات التسع، وهي روسيا الاتحادية، أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، طاجيكستان، أوزبكستان، قرغيزستان، أذربيجان وتركمانستان بتنسيق مشروع معاهدة تشكيل "اتحاد الدول المستقلة" كفيدرالية لامركزية.

وكانت أغلب الضغوطات على الرئيس ميخائيل غورباتشوف تأتي من الثلاثي المشدد: الرئيس الروسي بوريس يلتسين والأوكراني ليونيد كرافتشوك والكازاخي نور سلطان نزيبايف. طالب الثلاثة أن تحل الاتفاقية الاتحادية الجديدة محل الاتفاقية التي وقعت في عام 1920 التي أسست الاتحاد السوفياتي، على أن تحصل هذه الجمهوريات، في نص الاتفاقية، على استقلالها التام مع حق التمثيل المستقل الكامل في منظمة الأمم المتحدة على أن تعقد بينهم اتفاقيات اقتصادية وعسكرية.

قبل مغادرته موسكو في 4 آب 1991 للاستراحة في منتجع فاروس، كان الرئيس ميخائيل غورباتشوف قد ألقى اجتماعاً صعباً مع الرئيسين بوريس يلتسين ونور سلطان نزيبايف ناقشا فيه الاتفاقية الجديدة، واتفقوا فيما بينهم أن يقود الاتحاد الجديد الرئيس ميخائيل غورباتشوف وأن يُشكل مجلس لهذا الاتحاد الجديد من رؤساء جمهوريات الدول المستقلة. كما كان من البنود التي توافقوا عليها أن يُحال وزير الدفاع في الاتحاد السوفياتي المارشال ديمتري يازوف على التقاعد. وكان من المقرر أن توقع تلك المعاهدة في يوم 20 آب 1991. هذه المعاهدة كانت قد أثارت استياء كبيراً لدى المسؤولين عن الدفاع والأمن في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ولدى الحرس القديم في الحزب الشيوعي السوفياتي.

صباح 19 آب 1991 أعلنت وسائل الإعلام السوفياتية حالة الطوارئ في عموم الاتحاد السوفياتي، كما أعلنت عجز الرئيس ميخائيل غورباتشوف عن أداء مهامه الرئاسية لحالته الصحية السيئة وانتقال السلطة إلى لجنة الدولة لحالة الطوارئ. وفي الوقت نفسه، أدخلت القوات العسكرية إلى موسكو، وأعلن أن ممثلي المعارضة الديمقراطية سيعتقلون فور العثور عليهم. تشكلت المعارضة للجنة الدولة لحالة الطوارئ من قيادة روسيا الاتحادية بصفتها إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي حينذاك، برئاسة بوريس يلتسين رئيس الجمهورية وإيفان سيلاييف رئيس الحكومة

الروسية وروسلان حزبولاتف رئيس مجلس السوفيات الأعلى. وقام الرئيس بوريس يلتسين بنشر بيان إلى مواطني روسيا الاتحادية، حيث وصف أعمال لجنة الدولة لحالة الطوارئ بأنها انقلاب حكومي، ووقع مرسوماً حول عدم شرعية اللجنة، كما دعا الشعب إلى الوقوف إلى جانب الديمقراطية الروسية الفتية.

يذكر أن الجنرال يوري بليخانوف، مدير الفرع التاسع لجهاز مخابرات أمن الدولة، والمسؤول الشخصي عن أمن الرئيس ميخائيل غورباتشوف وأمن المباني الرئاسية، كان في 4 آب 1991 قد أعد المكتب الذي جرى فيه اللقاء الثلاثي في الكرملين ووضع في هذا المكتب جهاز تنصت وسجل الحديث كله، الذي تم تسريه لاحقاً إلى الشخصيات القيادية التي دبرت الانقلاب، ليعرفوا ما دار في الاجتماع. وأكد الرئيس بوريس يلتسين لاحقاً، أنه سمع الحديث الذي دار في ذلك الاجتماع على شريط مسجل.

نهاية الانقلاب وبداية الديمقراطية بمخالفة دستورية!

... فشل انقلاب 19 آب 1991 وتراجع الانقلابيون⁽¹⁾، فقفّل الرئيس ميخائيل غورباتشوف عائداً في 22 آب من معتقله في منتجع فاروس الرئاسي الصيفي في شبه جزيرة القرم إلى موسكو. كان مسروراً لبقائه على قيد الحياة وفي

(1) راجع كتاب يفغينيا ألبس، كي جي بي، دولة داخل الدولة، منشورات توريس، 1995.

الكتاب متوافر على الرابط التالي:

<https://www.google.com/search?tbo=p&tbn=bks&q=isbn:1850439958>

كذلك راجع التفاصيل الواردة في كتاب المؤرخ الروسي ليونيد مليتشن، تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين، ترجمة وإعداد طه والي، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الأولى، سورية - دمشق 2001، ص 12. كذلك، كتاب روبرت باريلسكي، العسكر في السياسة الروسية. الجزء الأول، الفصل الرابع: الانقلاب المزدوج آب 1991، مطبوعات ترانسكشين بولشر، نيوجرسي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 1998، ص 102-104. الكتاب متوافر على الرابط التالي:

<http://books.google.com.lb/books?id=P86TpQywbKEC&pg=PA103&lpg=PA103&dq=general+plekhanov+1991&source=bl&ots=3U2987Skeg&sig=UwvTEdnanW0dguzHiUc7>

السلطة. لكنه تأخر في استيعاب حقيقة أن الانقلاب قد غير كل شيء. حاول الزعيم السوفييتي متابعة نشاطه بشكل طبيعي كالمعتاد، ولكنه لم يكن يعلم أن الرئيس بوريس يلتسين كان يعلم تماماً كل تفاصيل الانقلاب. كان الرئيس بوريس يلتسين يعلم بالتفصيل أن قادة الانقلاب عقدوا، قبل القيام بانقلابهم، اجتماعاً مع الرئيس ميخائيل غورباتشوف مساء 18 آب 2011 بهدف إقناعه بالانضمام إلى لجنة الطوارئ، وأنه وافق معهم على المبدأ وفكرة الانقلاب، لكنه اعترض على طريقة التنفيذ.

في نهاية الأمر، فشل الانقلابيون في إقناع الرئيس ميخائيل غورباتشوف بالانضمام إليهم. كان الرئيس بوريس يلتسين يعلم علم اليقين بأن بعضاً من أهم رجال الرئيس ميخائيل غورباتشوف قد شاركوا في الانقلاب⁽¹⁾. لكن، يبقى السؤال: لماذا لم يستخدم الرئيس ميخائيل غورباتشوف صلاحياته المثبتة في الدستور، بصفته الرئيس الشرعي للاتحاد السوفييتي، في التحرك السريع لمنع هؤلاء القادة من تنفيذ مخططاتهم وبذلك يوقف انهيار الاتحاد السوفييتي ويحافظ على نظامه الاشتراكي؟ هل كان الرئيس ميخائيل غورباتشوف، قد نسق مسبقاً مع الانقلابيين بهدف توظيف الانقلاب كذريعة للتخلص من الرؤساء المعارضين له؟

يوم 18 آب 1991 كان الرئيس بوريس يلتسين في ضيافة نظيره الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزربايف. وكان قد ألقى للتو زيارته برحلة إلى سهول كازاخستان. كان من المقرر أن يعود إلى موسكو في الساعة الرابعة من بعد ظهر 18 آب، إلا أن شيئاً ما أخر عودته، التي تأجلت لبضع ساعات. فيما بعد، أخبر الرئيس بوريس يلتسين المقربين منه، أن تأجيل العودة لبضع ساعات قد أنقذ حياته من موت محتم، إذ إن طائرته كانت قد أسقطت لو أنها طارت باتجاه موسكو في موعد المحدد الساعة الرابعة من بعد الظهر، في ذلك اليوم. هنا يطرح السؤال أيضاً: لماذا لم يسقط القادة الانقلابيون طائرة الرئيس بوريس يلتسين عندما اتجهت نحو موسكو بعد انتهاء رحلته إلى كازاخستان بعد تأجيل عودته بضع ساعات؟

(1) كتاب روبرت باريلسكي، العسكر في السياسة الروسية، مصدر سابق، ص 102.

أسئلة، قد يكون من الصعب الإجابة عليها، اليوم. لقد تطورت الأمور، ولم يعد هناك ما يوقف المد الانفصالي عبر الجمهوريات السوفياتية. في الأول من كانون الأول 1991 أُجري استفتاء شعبي في أوكرانيا، فأيد 90 بالمئة من المشاركين في الاستفتاء موافقتهم على إعلان استقلالها. أعلنت أوكرانيا استقلالها، بعد أن حلمت طويلاً بالتخلص من روابطها مع الاتحاد السوفياتي، وهذا أيضاً ما فعلته جمهوريات الاتحاد الأخرى.

سافر الرئيس بوريس يلتسين سراً عبر غابات غرب روسيا البيضاء لمقابلة زعمي جمهوريتي أوكرانيا وروسيا البيضاء. واجتمع رؤساء جمهوريات روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا في متحف فيسكولي في غابة بيلوفيتز كايا، قرب مدينة بريست وقرروا الاتفاق على إنشاء منظمة "صداقة الدول المستقلة"⁽¹⁾ من خلال التوقيع على "إعلان مينسك" في 8 كانون الأول عام 1991.

تتألف وثيقة إنشاء "صداقة الدول المستقلة" من دياحة و14 مادة، ذكر فيها أن الاتحاد السوفياتي لم يعد موجوداً ككيان قانوني دولي وكواقع جيوسياسي. اتفق الرؤساء الثلاثة على إقامة علاقات جديدة بين دول مستقلة، واعتبروا بذلك، أن الاتحاد السوفياتي لم يعد قائماً. وجهت الضربة النهائية لإسقاط الاتحاد السوفياتي في متحف ناء، ولم يُستشر الرئيس ميخائيل غورباتشوف في الأمر.

بعد توقيع الاتفاق⁽²⁾ مباشرة، اتصل الرئيس بوريس يلتسين بالرئيس الأميركي جورج بوش ليبلغه بما فعلوه، حتى قبل إعلام الرئيس ميخائيل غورباتشوف. قال الرئيس بوريس يلتسين للرئيس جورج بوش على الهاتف: "ما كنت لأشعر بشيء غير الفرح لأن هذه البلدان ستصبح ديمقراطية حرة. أعتبر أن هذا سيكون في

(1) راجع التفاصيل الواردة في كتاب المؤرخ الروسي ليونيد ملتشين، المصدر السابق نفسه، ص 14.

(2) عرّبت إلى اللغة العربية خطأ رابطة الدول المستقلة. التسمية الوحيدة للتكتل الجديد التي وافق عليها المجتمعون هي "الصداقة" رافضين الخروج من صيغة الاتحاد إلى أي صيغ أخرى تربطهم بالماضي السوفياتي.

نص الاتفاقية متوافر على الرابط التالي:

<http://cis.minsk.by/reestr/ru/index.html#reestr/view/text?doc=1>

مصلحة الولايات المتحدة الأميركية! سأل الرئيس جورج بوش: "ماذا عن غورباتشوف؟" أجابه الرئيس بوريس يلتسين: "لم نخبره بعد، سوف نتصل به على الفور!"⁽¹⁾. وما حصل فعلاً هو أن الرئيس بوريس يلتسين تصرف بغير علم من الرئيس ميخائيل غورباتشوف. كان من المنتظر أن يقدم الرئيس ميخائيل غورباتشوف استقالته احتجاجاً على الخطوات العملية الجارية لتفكيك الاتحاد السوفياتي، بتنسيق مع الخارج، لكنه لم يفعل! في الوقت نفسه، لم يستخدم صلاحياته التي منحه إياها الدستور برفض ما يجري وإيقافه، لكنه سكت.

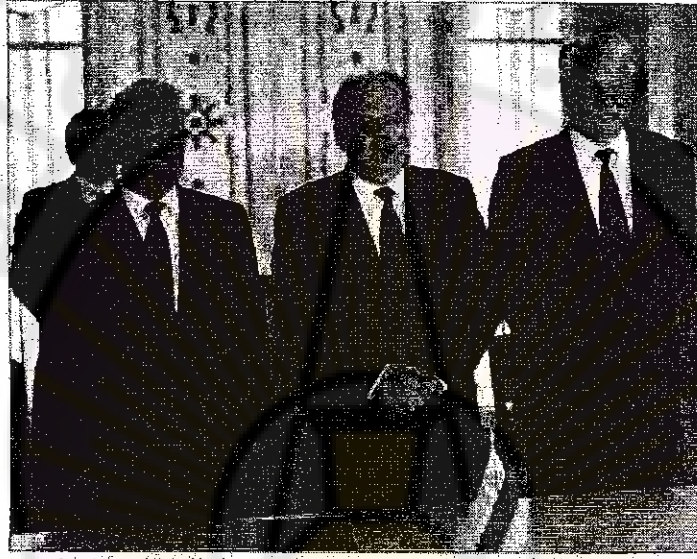
تم التصديق على الوثيقة في 10 كانون الأول 1991 في كل من مجلسي السوفيات الأعلى لروسيا البيضاء وأوكرانيا. في 12 كانون الأول 1991، في مجلس السوفيات الأعلى لروسيا الاتحادية صدقت الوثيقة بأغلبية ساحقة لكن هذا الأمر شكل انتهاكاً صارخاً للمادة 104 من دستور روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية. وكان تصديق اتفاق بيلوفيجز كايا يستوجب عقد الهيئة العليا لسلطة الدولة، مجلس نواب الشعب وليس مجلس السوفيات الأعلى، لأن نص الاتفاق يطالب بتغيير بنية الجمهورية الروسية وبالتالي ينطوي على تغيير في الدستور. وخلال دورته التشريعية في نيسان 1992، رفض مجلس نواب الشعب في روسيا الاتحادية ثلاث مرات التصديق على اتفاق إنشاء "صداقة الدول المستقلة" عند طرحه على التصويت، وحتى إلى حين حله في تشرين الأول 1993، لم تتم مصادقة مجلس نواب الشعب على هذه الوثيقة.

أعد رؤساء جمهوريات "صداقة الدول المستقلة" رسالة إلى الرئيس ميخائيل غورباتشوف يبلغونه فيها قرارهم بإلغاء الاتحاد السوفياتي وكل مؤسسات السلطة السوفياتية، بما فيها الرئيس وطاقمه الإداري والتنفيذي. تقبل الرئيس ميخائيل

(1) راجع كتاب فرانك تاكيرا وجون فيلدينغ: من النهضة الأوروبية حتى الحرب على الإرهاب، منشورات أب ث كليو، 2012. كذلك، راجع الشهادات حول سقوط الاتحاد السوفياتي المتوفرة على الرابط التالي:

<http://www.nabilkhalil.org/history010.html>

والتشجيع الأميركي لكل من الرئيس بوريس يلتسين ووزير الخارجية اندرية كوزيريف. المؤرخ الروسي ليونيد ميلتشين، المصدر السابق، ص 47.



من اليمين إلى اليسار: الرئيس الروسي بوريس يلتسين، رئيس روسيا البيضاء ستانيسلاف شوليكوفيتش، الرئيس الأوكراني ليونيد كونشما لحظة التوقيع على وثيقة اتفاق مينسك التي تفضي بحل الاتحاد السوفياتي وإنشاء صداقة الدول المستقلة في 8 كانون الأول 1991.

غورباتشوف حقيقة أنه لم يعد لديه عمل يقوم به وأن الكرملين لم يعد ليتسع إلا لرئيس واحد بعد اليوم. لقد تم التخلص منه باحترافية: "بعد تشكيل صداقة الدول المستقلة، يجب أن أوقف نشاطاتي كرئيس لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية". في عيد الميلاد، رُفِر العلم الشيوعي الأحمر لآخر مرة فوق مسارية الكرملين، في الوقت ذاته الذي كان الرئيس جورج بوش يشكر فيه الرئيس ميخائيل غورباتشوف على جهوده⁽¹⁾.

عندما حُلَّ الاتحاد السوفياتي في أواخر عام 1991 كان هناك اعتراف بروسيا الاتحادية بوصفها الوريث القانوني للاتحاد السوفياتي على المسرح الدولي. ورثت

(1) راجع كلمة الرئيس جورج بوش إلى الشعب الأمريكي بتاريخ 25 كانون الأول 1991، المتوفرة على الرابط التالي: <http://www.webcitation.org/SkwPvzwbi>

روسيا الاتحادية التركة الدولية للاتحاد السوفياتي، بما في ذلك ديونه ومقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج كما ورثت الترسنة والمحفظة النووية وأدوات نقلها (الصواريخ العابرة للقارات وغيرها..).

الحقبة البيلتسينية

انتخب بوريس يلتسين رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية في 12 حزيران 1991 في أول انتخابات رئاسية مباشرة في التاريخ الروسي. وواكب هذه المرحلة انهيار اقتصادي وارتقاء سياسي للولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي نتيجة فشل السياسات السوفياتية الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وانعكس حل الاتحاد السوفياتي سلباً على جمهوريات الاتحاد السوفياتي، أولاً، وعلى الثنائية القطبية التي أمنت حالة من التوازن الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثانياً. وعانى العالم إثر هذا التفكك، من قيام الأحادية القطبية "الأميركية"، ومن عدم الاستقرار الدولي ومن التدخل السافر في الشؤون الداخلية لكثير من الدول ذات السيادة وخاصة النامية منها.

تركت روسيا الاتحادية حلفاءها يعانون من الانكشاف الأمسي والسياسي والاستراتيجي، علماً بأنها كانت قادرة على فرض نوع من الحماية السياسية ومظلة حماية للأمن الإقليمي والتعاون الاستراتيجي في ظل الممانعة الأوروبية، ولومعارضة شكلية لكثير من السياسات الأميركية. ولعل الصراع في مجلس الأمن حول الحرب الأميركية على العراق يشكل أحد أبلغ الأمثلة على ذلك.

بدت روسيا الاتحادية، أمام المجتمع الدولي، في موقف المتخلى عن كل شيء والرافض للتدخل بأي شيء. لذلك فرض التخلي الروسي على حلفاء الاتحاد السوفياتي السابق إعادة تقييم لدورهم وسياساتهم داخلياً وخارجياً. لم تعد روسيا الاتحادية في موقع البديل للولايات المتحدة الأميركية، بل أصبحت تابعاً وحليفاً وليس منافساً. وأدى غياب التوازن الدولي إلى التخبط السياسي وسط تسارع الأحداث وتفاقم النزاعات المسلحة. وقد أدركت دول العالم خطورة غياب هذا التوازن، فتبنت كل دولة موقفاً يعزز من مواقفها في مجابهة الخطر الكامن في طيات النظام العالمي الجديد.

المعضلات السياسية في تحديد هوية روسيا الاتحادية

لعل أهم المعضلات التي واجهت روسيا الاتحادية، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي هي التالية:

1- كيفية صياغة مركز دولي جديد لروسيا الاتحادية يتفق مع مقدراتها العسكرية، في ظل ضعف اقتصادها وعيشها في حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي، مع بروز حركة المطالبة بالانفصال عن الاتحاد السوفياتي؟

2- كيفية التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا الاتحادية كقوة عالمية كبرى، مع ما يترافق ذلك من التزامات مالية وسياسية ضخمة لتلك العظمة، والتي لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟

3- كيفية تحديد المنظور الجديد للتعامل الدولي الروسي مع القوى الدولية الجديدة الصاعدة كالاتحاد الأوروبي، الذي تكون بموجب معاهدة ماستريخت في هولندا في كانون الأول 1991، أي في الشهر نفسه الذي تفكك فيه الاتحاد السوفياتي واستقلت فيه روسيا الاتحادية؟

منذ استقلال روسيا الاتحادية، تمت إعادة انبعاث الجدل التاريخي حول هوية روسيا الاتحادية هل هي دولة أوروبية أم دولة آسيوية؟ ويجب التذكير هنا، بالشعار الرسمي المعتمد حالياً لروسيا الاتحادية والذي يمثل النسر الإمبراطوري المزدوج الرأس، واحد ينظر في اتجاه الشرق (آسيا) والآخر في اتجاه الغرب (أوروبا)، على درع أحمر اللون (شعار الإمبراطورية الروسية). وفوق النسر توجد ثلاثة تيجان تاريخية للقيصر بطرس الأكبر (فوق كل من الرأسين تاج صغير وفوق التاجين تاج كبير)، يحسك النسر بمخالبه صولجاناً ذهبياً وصلباً ذهبياً. وعلى صدر النسر درع أحمر شعار النبالة من موسكو، الذي يصور القديس جاورجيوس، يهاجم التنين ويهزمه وهو يرتدي زياً مدرعاً أبيض اللون ويعتلي جواداً أبيض ويرتدي قبعة زرقاء ممسكاً درعاً أزرق ويقف على حقل أحمر. الشعار الرسمي المعتمد حالياً لروسيا الاتحادية أعاد بعث الصراع بين الهويين وعلى موقع النسر ذي الرأسين، جاء تظهيره في توجيهين أساسيين للسياسة الخارجية الروسية، أولهما: التوجه "نحو أوروبا" والثاني التوجه "الأوراسي الجديد".

زمن الانفتاح على الغرب والخيبات

سيطرت فكرة التوجه "نحو أوروبا" على كل السياسات الروسية منذ نهاية عام 1991 وحتى نهاية عام 1995. وبدأت معالم هذه السياسة واضحة في ظل أهداف صاغها وزير الخارجية الروسي آنذاك أندريه كوزيريف والاقتناع التام بها من قبل الرئيس بوريس يلتسين. انطلق هذا التوجه⁽¹⁾ من مقولات خمس:

1- ضرورة اندماج روسيا الاتحادية مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي، على اعتبار أن هذا الاندماج في المجال الأوروبي - الأطلسي، سيكون وحده القادر على تمكين روسيا الاتحادية من النهوض اقتصادياً.

2- إن قوة وسرعة الانطلاق في طريق "الاندماج غير المشروط" مع المجال الأوروبي - الأطلسي، سيكون وحده القادر على إخراج روسيا الاتحادية من عزلتها الدولية أولاً، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة النزعة الشيوعية إلى روسيا الاتحادية ثانياً. وهو أمر، لا بد أن ينظر إليه الغرب بعين الرضا كونه يشكل نقطة ارتكاز كبرى في صميم سياساته ويخدم مصالحه.

3- إن الواقعة السياسية تفرض ضرورة التواضع والاعتراف بأن روسيا الاتحادية قد أصبحت قوة دولية ولم تعد قوة شاملة وليست قطباً عالمياً، أي أنها إحدى القوى الكبرى التي يتشكل منها النظام العالمي الجديد، وإنما لم تعد أحد ركني هذا النظام. وأمام هذا الواقع، سوف يتوجب على موسكو أن تعتاد على اتباع سياسة تتفق مع واقعها الدولي الجديد. كل ذلك، يتطلب التخلي عن تطلعات العظمة والهيمنة الروسية. لذلك، يجب أن تنصب موارد روسيا الاتحادية المحدودة على حل المشاكل الداخلية ودرء المخاطر المتأصلة من المحيط القريب، أي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

(1) ريتشارد بايس، روسيا في نظامها القديم، موسكو، الطبعة الروسية، 2004.

4- أهمية عدم لجوء روسيا الاتحادية بعد اليوم إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي.

5- إن كل سياسات روسيا الاتحادية ينبغي أن تكون، منذ الآن فصاعداً، سياسات مصلحة "غير أيديولوجية"، لأن روسيا الاتحادية بتوجهها الجديد لم يعد لها أعداء في النظام العالمي، ولا توجد أيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي.

في إطار هذا التوجه، الذي نظّر له الرئيس بوريس يلتسين ووزير خارجيته أندريه كوزيريف، ركّزت روسيا الاتحادية على التوجّه غرباً، وعلى اتباع سياسة الابتعاد عن مجموعة الدول المستقلة والاكتفاء بالحد الأدنى من التفاعل مع هذه الدول بما يحفظ مصالح روسيا الاتحادية الحيوية.

معاهدة كامب ديفيد

ركّزت روسيا الاتحادية على التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية من منطلق القبول بالمنظور الأميركي للعلاقات الدولية، وتقديم التنازلات السياسية المؤلمة الواحد تلو الآخر ومن طرف واحد، بيد أن هذا التحالف لا ينطلق من التكافؤ بين أطرافه، ولكن من منطلق القبول بالتفوق الأميركي. وأكثر ما تجلّى هذا التوجه في زيارة الرئيس بوريس يلتسين للولايات المتحدة الأميركية في 31 كانون الثاني - 1 شباط عام 1992، حيث أشار إلى أن روسيا الاتحادية تسعى إلى بناء "سياسة خارجية غير أيديولوجية"، وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا الجديدة.

عرض الرئيس بوريس يلتسين على الولايات المتحدة الأميركية بناء مظلة درع عالمية ضد الصواريخ تحمي "العالم الحر" وتعتمد على صناعة تقنيات أميركية - روسية مشتركة، مؤكداً بأن القوات العسكرية الروسية لن تصوّب صواريخها النووية، بعد اليوم، نحو المدن والقواعد العسكرية الأميركية "... فأمر كما لم تعد عنواً محتملاً لروسيا الاتحادية، بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية". تجسّد



الشعار الرسمي المعتمد حالياً لجمهورية روسيا الاتحادية

تغير العقيدة العسكرية الروسية في زمن "البلتسينة"، في إسرام "وثيقة التعاون الأمريكي - الروسي" التي وقعت في كاسب ديفيد في 1 شباط 1992 بين الرئيسين الأميركي جورج بوش الأب والرئيس الروسي بوريس يلتسين والتي تضمنت التوافق على انتهاء الحرب الباردة وعلى أسس جديدة تقوم على التحالف بين الدولتين المرتكز على ستة جوانب أساسية:

- 1- تعتبر الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية أن العلاقات بينهما لم تعد علاقات بين خصوم أو بين أعداء متنافسين، وإنما علاقات صداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بمفاهيم الديمقراطية والحرية الكاملة.
- 2- ستعمل الدولتان بكل ما أوتيتا من قوة، على إزالة آثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائماً بينهما، وإلى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحفظ ترسانة الأسلحة الاستراتيجية.
- 3- سوف تعمل الدولتان على توفير السعادة والرفاهية للشعبيين، ودعم الروابط بينهما على قدر الإمكان، وعلى أسس الانفتاح التام والتفاهم المتبادل.
- 4- سوف تعمل الدولتان معاً على أسس حرية التجارة، الاستثمار، والتعاون الاقتصادي.

5- سوف تبذل الدولتان معاً، كل جهد ممكن لكي تزيدا من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والأقليات والحدود.

6- سوف نعمل معاً على أساس:

أ- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية المتقدمة،

ب- إنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً،

ج- مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات والمحافظة على البيئة.

وأضافت وثيقة كامب ديفيد أنه اعتباراً من تاريخ توقيعها، سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال "تعزيز أواصر صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شريكين يعملان معاً لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجهها معاً".

سيطر هذا التوجه على كل سياسات روسيا الاتحادية الخارجية ابتداء من زيارة الرئيس بوريس يلتسين إلى واشنطن في 15-19 تموز 1992. فقد سعت روسيا الاتحادية إلى طمأنة الولايات المتحدة الأميركية إلى نياتها الحسنة تجاه الغرب من خلال سياسة تقدم التنازلات المنفردة والزرع المنفرد للسلاح الاستراتيجي والتعاون العسكري. ومقابل ذلك قررت الولايات المتحدة الأميركية تقديم مساعدة اقتصادية عاجلة قيمتها 5.4 مليارات دولار أميركي مقابل النوايا الروسية الحسنة. كما زار الرئيس بيل كلينتون موسكو في 9-10 أيار 1995 في الذكرى الخمسين للانتصار على النازية وهي الزيارة الثانية له بعد الزيارة الأولى في 12-15 كانون الثاني 1994. ونتيجة المحادثات رفض الجانب الأميركي التعجيل بخفض الأسلحة النووية الأميركية، مؤكداً على ضرورة احتفاظ بلاده بقدرة كافية من الردع النووي حتى تتمكن من المشاركة في "صناعة المستقبل".

استمرت روسيا الاتحادية باعتماد سياسة الانفتاح على حلف شمال الأطلسي، وتجاوزت في بعض الأحيان حدود اللامعقول، حتى وصل الأمر إلى رصد الولايات المتحدة الأميركية مبلغ 400 مليون دولار لمساعدة مجموعة الدول المستقلة على تخفيض ترسانتها النووية عبر تدمير أجزاء منها، بناء على طلب روسيا الاتحادية.

هذا، في الوقت الذي استمرت فيه الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الغربيون في تدعيم قدرتهم النووية. خرج اللقاء بمكسب وحيد، إذ ربطت الولايات المتحدة الأميركية بين عدم توجيه الصواريخ الروسية إلى أراضيها وبين عدم توجيه الصواريخ الأميركية إلى الأراضي الروسية.

بدأها تشرشل وأنهاها يلتسين: "الحرب الباردة" هل انتهت في مسارها المختصر؟

كامب ديفيد بدلاً من سفينة حربية

بتاريخ 1 شباط 1992 في متجع كامب ديفيد، كان الحدث التاريخي يجري دون أن يلاحظه أحد من غالبية المواطنين الروس الذين كانوا يعيشون باقة أفراح "العلاج الاقتصادي بالصدمة" في ذلك الوقت.

أثناء أول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة الأميركية كرئيس لجمهورية روسيا الاتحادية المستقلة وقّع بوريس يلتسين سلسلة من وثائق تحدد مستوى جديداً من العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية. أصبحت الوثيقة الرئيسية في هذه الحزمة، الإعلان الروسي - الأميركي المشترك حول انتهاء "الحرب الباردة" الذي وقعه الرئيسان بوريس يلتسين وجورج بوش الأب والذي ورد فيه أنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأيديولوجية الشيوعية، توقفت المواجهة بين البلدين وبدأت حقبة التعاون ذات المنفعة المتبادلة.

بالنسبة إلى روسيا الاتحادية لم تمنحها هذه الوثيقة في شيء تقريباً. أما الإعلان من الولايات المتحدة الأميركية عن انتهاء "الحرب الباردة" فيشبه كثيراً صك استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية، الذي وقّع في 2 أيلول 1945 من على متن البارجة الأميركية "ميسوري".

شكلت "الحرب الباردة" فترة طويلة من الصراع الأيديولوجي والمواجهة الحادة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية. أما إذا أردنا التحدث على نطاق أوسع، فيمكننا القول إن "الحرب الباردة" بين الدول الغربية والمعسكر الاشتراكي قد

بدأت على الفور، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. سبب "الحرب الباردة" بين الجانبين أضحي النهج المختلف جذرياً حول فهم ومقاربة قضايا النظام العالمي.

في البدء كان تشرشل...

أعطيت إشارة بدء انطلاق "الحرب الباردة"، لحظة إلقاء خطاب رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في 5 آذار 1946 في مدينة فولتون الأمريكية. وشكّلت هذه الحرب التبرير الأيديولوجي لعنوان المواجهة السياسية الجديدة: "من شتاتين على بحر البلطيق إلى تريست على البحر الأدرياتيكي، يمتد الستار الحديدي عبر القارة. أما على القلب الآخر من الخط الوهمي، فتقع كل عواصم الدول القديمة في أوروبا الوسطى والشرقية. أطيقت الأحزاب الشيوعية، التي كانت صغيرة جداً في جميع دول الشرق الأوروبي، على السلطة في كل مكان وأحكمت سيطرتها التامة. الحكومات البوليسية تسيطر في كل مكان تقريباً. وحتى الآن، باستثناء تشيكوسلوفاكيا، لا توجد ديمقراطية حقيقية في أي مكان... المعطيات هي: أنه بالتأكيد، ليست هذه هي أوروبا الحرة، التي قاتلنا من أجلها. ليس هذا، ما هو مطلوب لتحقيق سلام دائم".

تجدد الإشارة، إلى أن داعية السلام الدائم ونستون تشرشل، كان في العمام 1945 قد دبر خطة عملية "لا يمكن تصورها"، لتكون بداية حرب ليست "باردة"، بل أكثر ما يمكن من أن تكون "ساخنة" ضد الاتحاد السوفياتي، وهو الأمر الذي اعتبر غير واقعي وتم رفضه من قبل القيادة العسكرية البريطانية.

على مدى السنوات الخمس والأربعين التي تلت، شكّلت "الحرب الباردة" العامل المحدد للقرارات والإجراءات المتخذة لهذه الأطراف أو تلك. فقد تدخل الاتحاد السوفياتي في البحر العام 1956، وقمع "ربيع براغ" عام 1968. بينما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ديكتاتورية فرانكو في إسبانيا، ودعمت الطغمة العسكرية الحاكمة "العقلاء السود" في اليونان، ودعمت حركة التضامن في بولندا في 1980. وكل ذلك يُفسر إلى حد كبير، على أنه نتيجة صراع بين نظامين سياسيين في إطار "الحرب الباردة". وقد حتمت المواجهة القوية بين القوتين العظميين إنشاء تكتلين من التكتلات العسكرية: حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة دول حلف وارسو.

ميخائيل غورباتشوف "المتخاذل"

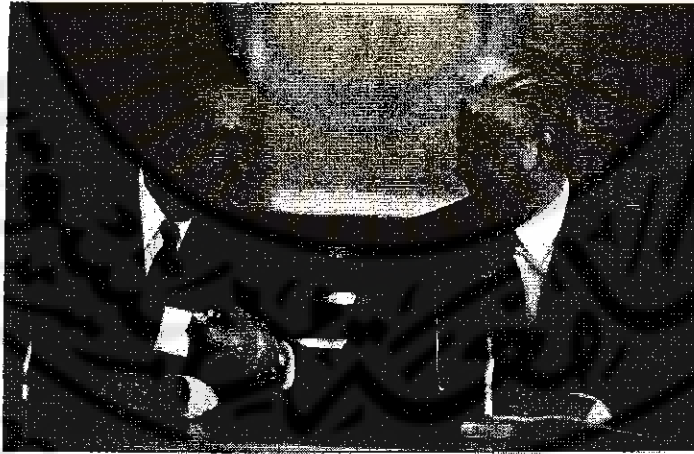
تم الحفاظ على التوازن النسبي للقوة بين الجارين حتى منتصف الثمانينيات، حين بدأ الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف تطبيق سياسة "البيريسترويكا"، فبدأت معها ممارسة التنازلات الأحادية الجانب في السياسة الخارجية السوفياتية. هذه السياسات كانت نتيجة، إضعاف موقف "الكتلة السوفياتية" بشكل كبير. إن التحلي عن دعم القوى الموالية لسياسة الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية، في الوقت نفسه الذي تتم به المساعدة العلنية للقوى الموالية لسياسات الغرب في هذه الدول من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1988-1989 أنتج سلسلة من "الثورات المخملية" في ما يسمى "دول الديمقراطيات الشعبية"، وهو ما تسبب في إسقاط الحكومات الاشتراكية الموالية لسياسات الاتحاد السوفياتي بالقوة، استبدال حكومات أخرى موالية للغرب بها.

في 9 تشرين الثاني 1989 سقط جدار برلين. بعد ذلك، أعطى ميخائيل غورباتشوف موافقته على توحد الألمانيتين الشرقية والغربية في دولة واحدة، دون وضع أي شروط مسبقة. وحتى يومنا هذا، لا يزال المؤرخون يعبرون عن عدم فهمهم: كيف يمكن لزعيم القوة التي هزمت النازية، أن لا يضع شروطاً مسبقة على توحيد ألمانيا، مثل الموافقة على توحيدها شرط إضفاء طابع الدولة المحايدة رسمياً عليها واشتراط عدم مشاركتها في التكتلات العسكرية.

ويعتبر بعض المؤرخين أن "الاستسلام الأول" للاتحاد السوفياتي في "الحرب الباردة"، قد تم في باريس في 21 تشرين الثاني 1990، عند التوقيع على "الميثاق من أجل أوروبا الجديدة"، الذي أعلن النهاية الفعلية لنصف قرن من المواجهة بين النظامين وبداية عهد جديد من "الديمقراطية والسلام والوحدة". وفي 25 شباط عام 1991، ألغيت الهياكل العسكرية لحلف معاهدة وارسو. وفي 1 تموز 1991 في براغ تم التوقيع على بروتوكول بشأن وقف كامل مفاعيل عقود منظمة معاهدة دول حلف وارسو.



الاستسلام الأول للاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة تم في باريس في 21 تشرين الثاني 1990 عند التوقيع على الميثاق من أجل أوروبا الجديدة.



في 1 شباط 1992 ومن كاسب بيقيد صدر الإعلان الروسي - الأمريكي المشترك حول انتهاء الحرب الباردة الذي وقعته الرئيسان بوريس يلتسين وجورج بوش مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية الشيوعية، بدأت حقبة التعاون ذات المنفعة المتبادلة.

يتحدث المؤرخون الغربيون عن الاستسلام الكامل للاتحاد السوفياتي ومن خلفه لجمهورية روسيا الاتحادية كوريثة له في "الحرب الباردة". ولدعم هذه الفرضية، فهم يشيرون إلى أن الاتحاد السوفياتي لم يضع شروطاً، ليس فقط حول توحيد ألمانيا ولكن أيضاً حول مستقبل حلفائه السابقين. ولم يتم الحصول على أي ضمانات موثقة تؤكد عدم دخول البلدان الاشتراكية السابقة في حلف شمال الأطلسي. وغني عن القول أيضاً أن حل حلف شمال الأطلسي وانتفاء سبب وجوده، يُنظر إليه على أنه مقياس منطقي لما بعد تفكك منظمة معاهدة دول حلف وارسو، إلا أن هذا الأمر لم يحدث.

المهم أن نلحق عند تناول كؤوس الفودكا!

كان الاتحاد السوفياتي يعيش في أزمة اقتصادية خانقة وفي خضم تحولات سياسية عميقة، دفعته إلى فقدان سريع لتأثيره على الساحة الدولية. وقد انعكس هذا الأمر على قادته الذين حرموا حتى من الإرادة السياسية. وشكّل انحيار الاتحاد السوفياتي - الذي وقع بين شهري آب وكانون الأول عام 1991 - أكبر كارثة جيوسياسية في أوروبا الشرقية.

لم ينظر الغرب إلى الزعيم الجديد لروسيا الاتحادية، بوريس يلتسين بشكل حدي، بل كانت نظرتهم إليه نظرة دونية ونظرة عطف مبتذل. وقد وصف نظرة التحقير هذه بدقة ستروب تالبوت نائب وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في إدارة بيل كلينتون حين قال: "يلتسين موافق على تقليم أي تنازلات لكن المهم الآن، أن نلحق في الحصول عليها عند تناول كؤوس الفودكا".

في أوائل عام 1992، عمل الرئيس بوريس يلتسين على إدارة السياسة الخارجية الروسية، وكرر كل ما كان يفعله سلفه الرئيس ميخائيل غورباتشوف: الحرص، كل الحرص على إرضاء الغرب. وهذا ما يفسر إقدامه في 2 كانون الثاني 1992 على إصدار بيان رئاسي روسي أعلن فيه أنه من الآن فصاعداً، لن توجه أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق إلى مدن الولايات المتحدة الأميركية. وفي الحقيقة، لم تحالف روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة الأميركية من منطلق التكافل الاستراتيجي، بل من منطلق القبول بالتفوق الأميركي الشامل.



الرئيس بيل كلينتون ممسكاً بذراع الرئيس الروسي بوريس يلتسين وهو بحالة سكر شديد.

يقول الخبراء العسكريون إن الأهداف التي توجه إليها الأسلحة النووية الأمريكية، والأسلحة النووية الروسية وأسلحة الدول النووية الأخرى، مسألة لا يعرفها على وجه التحديد إلا دائرة ضيقة جداً من القادة العسكريين. علاوة على ذلك، فإن مسألة إعادة توجيه صواريخ مجهزة برؤوس نووية، ممكن أن تتم في غضون دقائق معدودة. لذلك، كان بيان بوريس يلتسين الرئاسي لا يحمل طابع توجيه السلاح النووي بشككه العملي العسكري بقدر ما كان يحمل الطابع الإعلامي، الذي يرمز إلى استعداد السياسة الخارجية الروسية الجديدة في الذهاب إلى أقصى درجات التنازل السياسي في مقابل الحصول على مساعدات مالية أجنبية. هذا ما كانت عليه الأوضاع التي سبقت التوقيع في 1 شباط 1992 على إعلان انتهاء "الحرب الباردة". بالنسبة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، كان هذا الإعلان فرصة أخرى لإثبات نجاحه في إدارة الصراع على الساحة الدولية والتي كانت ضرورة لضمان إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية.

قبل ثلاثة أيام من توقيعه على إعلان كامب ديفيد، في 28 كانون 1992، أعلن الرئيس جورج بوش الأب أمام الكونغرس، إن الولايات المتحدة الأمريكية قد

فازت في "الحرب الباردة" وأن الشيوعية قد ماتت. لكن النخبين الأميركيين، الذين تعبوا بالفعل من طول أمد استسلام "إمبراطورية الشر" السابقة صوتوا لصالح المرشح الديمقراطي الشاب بيل كلينتون، الذي ركّز، خلال حملته الانتخابية، على قضايا السياسة الداخلية وليس على السياسة الخارجية الأميركية. إن لعنة الفوز في "الحرب الباردة" من قبل الولايات المتحدة الأميركية كانت لعنة شريرة: محاولات تأسيس "النظام العالمي الجديد" تحولت إلى سلسلة من الحروب تفاقم فيها الوضع الدولي ككل، ما ساعد على ازدهار ونمو التطرف الإسلامي وما رافقه من العوامل السلبية الأخرى. كل ذلك، أصاب في المقام الأول الولايات المتحدة الأميركية نفسها.

بدايات التحول نحو "أوراسيا الجديدة"

مع نهاية سنة 1993، بدأت تظهر متغيرات داخلية ودولية جديدة حدثت بروسيا الاتحادية إلى ضرورة التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية، وأهم هذه المتغيرات هي:

- 1- بدأ الرئيس بوريس يلتسين يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهاته السياسية الأوروية - الأطلسية، تمثلت في شراسة معارضة الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية. انتقدت هذه الأحزاب سياسة "يلتسين" التي أضعفت مكانة روسيا الاتحادية مع المطالبة باتباع سياسة جديدة، قوامها إعادة إحياء التحالف مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق والعمل على حماية المواطنين الروس المقيمين في تلك الدول، مع ضرورة اتباع سياسة دولية تكون "أكثر استقلالية" عن إملاءات الولايات المتحدة الأميركية العدو الأول لروسيا الاتحادية في نظرهم. أما أحزاب الوسط فقد طالبت بإتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا الاتحادية في "الشرق" (آسيا الوسطى، الصين والشرق الأوسط) وتقوية العلاقات مع مجموعة الدول المستقلة، والتي اصطلح على تسميتها في الأدبيات السياسية الروسية باسم "الخارج القريب".

- 2- مع بداية عام 1994، بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب. فقد بدأت القيادة الروسية تدرك أن هناك حدوداً مرسومة لمدى رغبة الغرب في إدماج روسيا الاتحادية في مجال الحضاري ومساعدتها في الخروج من محنتها.
- 3- ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا الاتحادية إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية تمثلت:
 - أ- اندلاع التنافس التركي - الإيراني على آسيا الوسطى، وهو ما هدد مصالح روسيا الاتحادية في تلك المنطقة.
 - ب- تدفق المواطنين الروس إلى روسيا الاتحادية من دول "الخارج القريب". ووصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها عام 1993 إلى نحو 200 ألف روسي، الأمر الذي هدد الاقتصاد الروسي، إذ إنه لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد في عز أزماته المتلاحقة.
 - ج- تصاعد التيارات الإسلامية المتطرفة في آسيا الوسطى مع لجوء تلك التيارات إلى استخدام العنف، الأمر الذي هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي وعلى سلامة الأراضي الروسية.
 - د- مطالبة دول آسيا الوسطى، روسيا الاتحادية، بضرورة لعب الدور الضامن للأمن في تلك الدول نظراً لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

تحت ضغط المتغيرات الجديدة واعتباراً من بداية عام 1994، بدأ الرئيس بوريس يلتسين في تغيير توجه المياسة الخارجية الروسية، حيث بدأت تتبلور ملامح التوجه "الأوراسي الجديد". وأساس هذا التوجه هو أن روسيا الاتحادية هي دولة أوروبية - آسيوية (أوراسية) وبالتالي، عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم. ففي العالم الأوراسي، تقع روسيا الاتحادية، وتكمن مصالحها، كما أنه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي.

من ناحية أخرى، لم يكن الغرب يوماً مهتماً بإخراج روسيا الاتحادية من أزمتها، لأنه حريص على بقائها دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة. والدليل على ذلك، أن الغرب حرص على إهانة روسيا الاتحادية دولياً بإظهارها في موقف الدولة

التابعة. لذلك، فإن روسيا الاتحادية ينبغي أن تعمل على التكامل مع دول "الخارج القريب" والدول المجاورة مثل إيران وتركيا والصين والهند واليابان. بدأ هذا التحول تدريجياً في نهاية عهد أندريه كوزيريف، الذي بدأ يتحدث عن أهمية التكامل مع مجموعة الدول المستقلة، وأولوية حماية الأقليات الروسية فيها. وزاد التحول الروسي التدريجي نحو التوجه إلى "أوراسيا الجديدة" من أزمات "الخارج القريب" ومن التدخل العسكري الروسي في النزاعات المتلاحقة، الأمر الذي دفع الدبلوماسية الروسية للتحديث عن دور روسيا الاتحادية باعتبارها ضامن الأمن والاستقرار في دول "الخارج القريب".

بدأت روسيا الاتحادية تتدخل في نزاعات تلك الدول كالتزاع الجورجي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، والصراع الأرمني - الأذري حول إقليم ناغورني قره باخ المتنازع عليه، والحرب الأهلية في طاجيكستان. وتسارع التوجه "الأوراسي الجديد" مع نشر قوات عسكرية روسية وإقامة قواعد في تلك الدول. كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها على تصدير النفط عبر أراضي روسيا الاتحادية (كازاخستان وأذربيجان).

تكريس التوجه نحو "أوراسيا الجديدة"

تأكدت جدية التحول نحو التوجه "الأوراسي الجديد" مع تعيين يفغيني بريماكوف وزيراً للخارجية روسيا الاتحادية في كانون الثاني عام 1996 كمحصلة لفترة من التغيير البطيء في السياسة الروسية نحو هذا التوجه. ويعتبر يفغيني بريماكوف أحد كبار مفكري روسيا الاتحادية وأحد أهم خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وأحد أشد أنصار وصانعي تيار التوجه "الأوراسي الجديد" فضلاً عن سعة معرفته وحسن إدراكه وكفاءته السياسية والدبلوماسية بالمقارنة مع سلفه أندريه كوزيريف. وقد تولى رئاسة الوزراء من أيلول 1998 وحتى أيار 1999.

في هذا الإطار، بلور يفغيني بريماكوف خطة استراتيجية لدور روسيا الاتحادية، وهو ما أصبح يُعرف فيما بعد باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية. وتدور محددات هذا المبدأ حول النقاط التالية:

- 1- إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية.
- 2- إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا الاتحادية والصين والهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأميركية. وانطلاقاً من هذا التصور، أسهمت روسيا الاتحادية في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون. كذلك، شكّلت أفكار يفغيني بريماكوف لواقع التطورات السياسية والعسكرية بعد ذلك الأساس النظري لتطوير فكرة "المثلث الاستراتيجي" بإضافة كسل من دولتي جنوب أفريقيا والبرازيل إلى هذا التحالف وتشكيل ما يعرف اليوم بتحالف دول "البريكس".
- 3- المعارضة الشديدة لتوسع حلف شمال الأطلسي في دول حلف شمال وارسو المنحل.
- 4- تكريس انتهاء العداء مع دول حلف شمال الأطلسي عبر توقيعه مع سكرتير عام الحلف في أيار 1997 الإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة والذي ينص على إنهاء حالة (The Founding Act on Mutual Relations) العداء بين روسيا الاتحادية ودول حلف شمال الأطلسي، وكذلك على مبادئ العلاقات وآلياتها بينهما. إلا أن مساهمة بريماكوف في الوصول إلى توقيع هذا الإعلان المهم، لم يمنعه من إبداء معارضته الشديدة لغزو يوغوسلافيا عام 1999 من قبل حلف شمال الأطلسي بعد عامين فقط من توقيع الإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة.
- 5- الدفاع عن منظمة الأمم المتحدة وإعادة تنظيمها وتقوية دورها الذي بدأ يضعف أمام هيمنة دول حلف شمال الأطلسي.

فلاديمير بوتين "وصناعة التاريخ الجديد"

كانت روسيا الاتحادية قد أصرت على أن لا يخوض حلف شمال الأطلسي حرباً مع صربيا وهي ما تبقى من يوغوسلافيا السابقة. وكان الاختبار الحقيقي الأميركي للقوة الروسية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحرب على صربيا والتوسع في البلقان وهو ما يحس بشكل مباشر المصالح القومية الروسية، ذلك أن صربيا هي

أقوى حليف تاريخي لروسيا في البلقان يحكم التراث السلافي - الأرثوذكسي المشترك (روسيا القيصرية دخلت الحرب العالمية الأولى من أجل صربيا). في 24 آذار 1999، بدأت عملية حلف شمال الأطلسي ضد صربيا. واستمر القصف الجوي المركز للأراضي الصربية أسابيع عديدة دون أن تستطيع موسكو مد يد العون لخليفها الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش.

عندما صدرت تصريحات متشددة من صفوف القيادة العسكرية الروسية وتحركت بعض قطع الأسطول الروسي صوب منطقة النزاع، خشي العالم من اندلاع حرب نووية بسبب تفوق حلف شمال الأطلسي على روسيا الاتحادية في السلاح التقليدي مما قد يدفعها إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية ولو بشكل محدود. كشف "الجناح المنخفض" (Low Profile) الذي اتبعته موسكو خلال الحرب الأطلنسية على يوغوسلافيا، عجزها عن أي رد عسكري⁽¹⁾. ولم تستمك روسيا الاتحادية من استغلال موقعها في مجلس الأمن (باستعمال لحق النقض - الفيتو مثلاً) لأن واشنطن لم تلجأ إلى الأمم المتحدة كما فعلت في حرب الخليج الثانية وفي البوسنة وقبلها في الصومال. عرفت القيادة العسكرية الروسية تماماً، أن تمدد حلف الأطلسي إلى تخوم روسيا المباشرة لا يشكل تهديداً أمنياً فحسب، لكنه قد يؤدي إلى انفراط عقد الاتحاد الروسي. ولهذا السبب بالذات تم تجاهل رغبات روسيا الاتحادية بشكل تام، ولضعف نفوذها أصبح الرئيس الروسي بوريس يلتسين ذليلاً.

في 31 كانون الأول 1999 استقال الرئيس بوريس يلتسين، متوجهاً إلى الشعب الروسي بخطاب معبر: "أطلب منكم الصفح عني لأن أحلامكم لم تتحقق، كما أطلب منكم الصفح عني لأنني لم أستطع أن أكون على قدر آمالكُم"، معلناً تسليم هذا المنصب إلى رئيس الوزراء المعين حديثاً والقادم إلى السلطة السياسية من عالم الاستخبارات الخارجية الروسية، فلاديمير فلاديميرافتش بوتين الذي فاز بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية في 27 آذار 2000.

(1) راجع في هذا الخصوص العدد 45 من جريدة اللوموند ديلوماتيك، حرب البلقان الجديدة: كيفية الرؤية، أبار - حزيران 1999.

استلم الرئيس فلاديمير بوتين السلطة، عقب حرب كوسوفو وهو يدرك تماماً أن ضعف الموقف الروسي في الرد على الحرب على يوغوسلافيا سيحدد، إلى حد كبير، مستقبل الدور الروسي في السياسة الدولية. وسيكون عنوان المرحلة القادمة وفق القاعدة التالية: "إذا كان موقف الرئيس بوريس يلتسين في كوسوفو يشكل عنواناً لتعامل الغرب معه، فإنّ موقف الرئيس فلاديمير بوتين في الشيشان يشكل عنواناً لتعامله مع الغرب". في الحالة الأولى اضطر يلتسين للإذعان لإرادة حلف شمال الأطلسي. أما، في الحالة الثانية فاضطر حلف شمال الأطلسي للإذعان لإرادة الرئيس فلاديمير بوتين. من هنا أتت شعبية الرئيس فلاديمير بوتين الروسية التي أوصلته إلى الرئاسة، ومن هنا أيضاً قلق الغرب على مستقبل العلاقة معه⁽¹⁾. لقد أرسى وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، إلى تكريس التحولات التاريخية وتعميق التوجه "الأوراسي الجديد" في سياسة روسيا الاتحادية.

مبدأ بوتين

بعد استلامه لمهامه بموجب الدستور في السابع من أيار 2000، قدم الرئيس فلاديمير بوتين في حزيران 2000 مبادئ أساسية لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين". لم يخرج هذا المبدأ عن الأفكار التي صاغها رئيس الوزراء السابق يفيغيني بريماكوف. فعناوين "مبدأ بوتين"، أكدت أن يحمل التوجهات المستقبلية للسياسة الروسية خلال فترة الحكم القادمة، تشكل امتداداً طبعياً لما أراد بريماكوف إرساءه، وفي مقدمة تلك المبادئ:

- 1- التركيز أولاً، على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وعلى أن "الأهداف الداخلية لروسيا الاتحادية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية".
- 2- الحفاظ على روسيا الاتحادية كقوة نووية عظمى.
- 3- تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة.

(1) محمد السماك، "أي روسيا برئاسة بوتين"، جريدة المستقبل، 20 نيسان 2000، ص 17.

- 4- العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.
- 5- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.
- وأضاف "مبدأ بوتين" أربعة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية وهي:
- 6- التخلي تدريجياً عن نتائج "الحرب الباردة" التي تم التعامل فيها مع روسيا الاتحادية على اعتبارها الطرف المغلوب.
- 7- إذا استمر توسع حلف الأطلسي شرقاً باتجاه حدود روسيا الاتحادية، فسنعيد دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفياتي السابق لحماية منطقة خط الدفاع الأول.
- 8- إن روسيا الاتحادية تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأميركية في قضايا عديدة مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.
- 9- ستعمل روسيا الاتحادية على دعم بيئتها الأمنية في الشرق الأقصى عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

هجمات 11 أيلول والحرب على الإرهاب

إن أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأميركية وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية الأميركية نحو الحرب المحورية، واعتبار "الإرهاب" القضية المحورية للسياسة الأميركية الجديدة، كل هذه العوامل أدت إلى حدوث تحول في السياسة الخارجية الروسية، ومحددات في التوجه "نحو أوروبا".

سعى الرئيس فلاديمير بوتين إلى استثمار التحول الأميركي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأميركية الجديدة، من خلال تقديم روسيا الاتحادية على أنها شريك في محاربة الإرهاب، أملاً في الحصول على دعم أميركي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية أولاً، والحصول على دعم اقتصادي أميركي للمساعدة على التخلص من النظام الأفغاني المناوئ وتصفية الحساب مع نظام طالبان ثانياً. إلا أن سبباً آخر لم يكشف عنه، بقي سرّاً خفياً في عمق هذا التحول، هو أن دول

آسيا الوسطى لم تتحمس لفكرة إنشاء ائتلاف دولي آسيوي بزعامة روسيا الاتحادية على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية. وهذا الائتلاف هو الذي كان يفغيني بريماكوف، رئيس وزراء روسيا السابق، قد طرحه في كانون الأول 1998.

على سبيل المثال، فإن الهند لم تتحمس لمشروع انضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون بناء على اقتراح رسمي روسي. فقد رأت الهند أن إنشاء ائتلاف دولي آسيوي بزعامة روسيا الاتحادية سيؤدي إلى تقارب أكثر من اللازم مع روسيا الاتحادية على حساب علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية. أضف إلى ذلك، أن الأزمة الاقتصادية الروسية كانت عام 2000 قد تعمقت، كما أن الدول الصناعية السبع الكبرى دائنة لروسيا الاتحادية بنحو 150 مليار دولار، ما يضعف روسيا الاتحادية دائماً على حافة الإفلاس، إذا ما قررت تلك الدول المطالبة بديونها.

لقد فرض الواقع الدولي نفسه على السياسة الروسية في إطار التوجه "نحو أوروبا". كما أيدت روسيا الاتحادية الغزو الأميركي لأفغانستان في تشرين الأول 2001. كما سهّلت روسيا الاتحادية حصول الولايات المتحدة على قواعد عسكرية في أوزبكستان، لأول مرة، ليسهل منها غزو أفغانستان. وبعد مرور عشر سنوات وفي 23 أيار 2003، في محاولة لكشف النوايا السياسية الأميركية تجاه روسيا الاتحادية أعاد الرئيس فلاديمير بوتين طرح - ما سبق أن اقترحه سلفه الرئيس بوريس يلتسين عام 1993 - على الولايات المتحدة الأميركية التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، لكن الرفض الأميركي لم يتأخر.

الفرص السانحة للتحول نحو "أوراسيا الجديدة"

في ظل استمرار الحرب على الإرهاب وغرق جيوش الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في مستنقعات أفغانستان والعراق، وفي ظل السياسة الانفرادية الأطلسية التي تم اتباعها بعد 11 أيلول 2001، وهو ما تمثل في تمهيش الدور الروسي بعدم اكتراث الولايات المتحدة الأميركية للمعارضة الروسية لغزو العراق في آذار 2003، أو حتى التشاور مع روسيا الاتحادية حول مستقبل إقليم كوسوفو،

ومع الارتفاع المستمر لأسعار النفط عالمياً وانعكاساته الإيجابية على الاقتصاد الروسي والتي أدت إلى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الغربية. هذه العوامل الثلاث مجتمعة، دفعت الرئيس فلاديمير بوتين إلى إعادة البحث عن سياسة جديدة تحقق لروسيا الاتحادية المكانة الدولية، دون أن يعنى ذلك الصدام المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا.

أمام ضيق الخيارات والبدائل المتاحة لتوجهات روسيا الاتحادية خرجت القيادة الروسية، بأفكار انتقالية للمرحلة السياسية الجديدة عبر المزج بين التوجهين: التوجه "نحو أوروبا" والتوجه "الأوراسي الجديد". ويمكن إبراز أهم ملامح هذه المرحلة الانتقالية في السياسة الروسية الخارجية فيما يلي:

1- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى أن محددات القوة الذاتية وحدها تستطيع أن تحقق لروسيا الاتحادية المكانة الدولية المطلوبة، بخلاف التنظير الافتراضي الفلسفي "للاتدماج غير المشروط" مع المجال الأوروبي - الأطلسي الذي يمثل تيار التوجه "نحو أوروبا". وقد عبر الرئيس فلاديمير بوتين عن ذلك في خطابه التاريخي، الذي سبق احتفالات الذكرى الستين ليوم النصر على النازية في موسكو في 9 أيار 2005، والذي توجه به إلى المجلس الاتحادي الروسي في 25 نيسان 2005 بقوله: "إن روسيا الاتحادية دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية" وأضاف أنه "لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا".

2- معارضة روسيا الاتحادية الغزو الأميركي للعراق عام 2003 بدون قرار صادر عن مجلس الأمن. في هذا المجال، نسقت الدبلوماسية الروسية سياستها مع ما "بدا لها" أنه معارضة ألمانية - فرنسية للسياسة الأميركية. وبعد اكتمال الغزو، طالبت الدبلوماسية الروسية بأن تستكمل لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج

جهودها وهو ما أصرت الولايات المتحدة الأميركية على رفضه وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان.

3- عارض الرئيس فلاديمير بوتين إنشاء الولايات المتحدة الأميركية للدرع الصاروخية ونشر الصواريخ في بولندا والمخطة الرادارية في جمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع والمخطة ليمتا موجّهتين ضد إيران، وإغا ضد روسيا الاتحادية ذاتها. ورداً على المشروع الأميركي، أعلن في خطابه السنوي أمام المجلس الاتحادي الروسي في 26 نيسان سنة 2007 "عزم روسيا الاتحادية تجميد عضويتها في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة 1999، حتى تقوم دول حلف شمال الأطلسي بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيراً إلى أن روسيا الاتحادية تفعل ذلك من طرف واحد، علماً أن الدول الجديدة في حلف شمال الأطلسي لم توقع هذه الاتفاقية، وهو ما يهدد الأمن القومي الروسي. وفي 13 تموز 2007، تم توقيع القانون الذي ينص على أن ظروف استثنائية تحتم تجميد تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة 1999. ويجدر بالذكر، أن دول حلف شمال الأطلسي لم تصدق على هذه المعاهدة واشترطت على روسيا الاتحادية سحب قواتها العسكرية الموجودة في أبخازيا (جورجيا)، والدنيستر (مولدوفا) للتصديق على المعاهدة.

4- سعت روسيا الاتحادية إلى الاضطلاع بدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط. فقد تحولت الدبلوماسية الروسية من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا العالم العربي إلى سياسة المبادرات. وتمثل ذلك في زيارة الرئيس فلاديمير بوتين للشرق الأوسط في شباط 2007، وشملت الزيارة السعودية وقطر والأردن، وأعلن خلال هذه الزيارات أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأميركية الفردية التي تزيد الأمور سوءاً"، داعياً إلى عقد مؤتمر إقليمي موسع حول الشرق الأوسط في إشارة إلى ضرورة إشراك سورية وإيران في حل مشكلات المنطقة.

العودة من جديد إلى "الحرب الباردة"

في 5 نيسان 2008، قال الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بعد لقائه مع الرئيس فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي على البحر الأسود، إن "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية قد انتهت، وأضاف: "لقد بذلنا كثيراً من الجهد المضني لإنهاء "الحرب الباردة"، لكنها بالفعل انتهت. يعتقد كثير من الناس أنها لا تزال مستمرة، لكن الأمر ليس كذلك. لقد فعلنا الكثير لتتصرف بطريقة ودية". وفي 8 آب 2008، بدأ النزاع العسكري في أوسيتيا الجنوبية، وأعلنت المتحدة باسم الولايات المتحدة الأميركية، من البيت الأبيض، عن بدء "العدوان العسكري الروسي ضد جورجيا".

بعد أن عادت روسيا الاتحادية إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة، تدهورت بشكل ملحوظ العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية. وعندما اعتاد الأميركيون نشوة شعور المنتصر، لم يكن لديهم أي استعداد لقبول روسيا الاتحادية شريكاً على قدم المساواة. استعداد الساسة الأميركيون، على عجل، من خرائطهم القديمة شعارات "الحرب الباردة"⁽¹⁾. وعندما بدأ الساسة الأميركيون يتلمسون التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية الروسية، اعتبروا أن كل ما يحصل، ليس إلا عودة "إمبراطورية الشر" إلى سابق عهدها. "إمبراطورية الشر" هي عينها التي تريد أن تعود، مرة أخرى، إلى التوقيع على إعلان مماثل لذلك الإعلان الذي وقعت عليه في كامب ديفيد في 1 شباط 1992.

في 8 آذار 2014، أي بعد مرور ست سنوات بالتمام على تصريح الرئيس جورج بوش الابن عن نهاية "الحرب الباردة"، كتب المحلل السياسي توماس فريلمان: "أن نكون جادين بخصوص ما يجري في روسيا، يعني أن نكون جادين في التعلم من أخطائنا الكبيرة التي ارتكبت بعد سقوط جدار برلين. كان من الخطأ أن نفكر بأنه يمكننا توسيع حلف شمال الأطلسي إلى ما لا نهاية، عندما كانت روسيا في أضعف حالاتها وعندما

(1). راجع ما كتبه المحلل السياسي أندريه سيدورتشيك في جريدة أرغومنتي أي فاكتي الروسية بتاريخ 1 شباط 2014 في ملف حول "الحرب الباردة":

<http://www.aif.ru/society/history/1093880>

تكون روسيا الأكثر ديمقراطية وأن الروس لن يهتموا لذلك. كان من الخطأ أن تفكر بأنه يمكننا معاملة روسيا الديمقراطية كعدو، كما لو كانت "الحرب الباردة" لا تزال مستمرة، وأن تتوقع من روسيا التعاون معنا كما لو أن حقبة "الحرب الباردة" انتهت، وأن هذا لن يؤدي إلا لأن نواجهه برد فعل عنيف مناهض للغرب مثل اليوتينية⁽¹⁾.

هل كان سقوط الاتحاد السوفياتي مضرًا؟

أظهر استطلاع⁽²⁾ أجري بمناسبة مرور 22 عامًا على تفكك الاتحاد السوفياتي، في 26 كانون الأول 1991، أن غالبية السكان في 7 جمهوريات من أصل 11 جمهورية سوفياتية سابقة يعتقدون أن ضرر انهيار الاتحاد السوفياتي كان أكبر من نفعه على بلادهم، وأن الأذريين والكازاخ والتركمان وحدهم يعتقدون أن النفع كان أكبر، في حين تبين النتائج أن الجورجيين منقسمون بالتساوي تقريباً. بحسب نتائج الاستطلاع في كل من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا وكازاخستان وقرغيزستان ومولدافيا وروسيا الاتحادية وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا الذي أجرته مؤسسة غالوب فإن 51 بالمئة من سكان الجمهوريات السوفياتية السابقة يرون أن تفكك الاتحاد السوفياتي كان مضرًا، بالمقارنة مع 24 بالمئة فقط يعتقدون أن تفكك الاتحاد السوفياتي كان لمصلحة بلادهم. عاش سكان هذه الجمهوريات حروباً وثورات وانقلابات ونزاعات إقليمية واختيارات اقتصادية متعددة. لكن الرأي القائل إن تفكك الاتحاد السوفياتي كان مضرًا هو الرأي الشائع في روسيا الاتحادية، التي ما زالت تمارس تأثيراً اقتصادياً وسياسياً واسعاً في الجمهوريات السوفياتية السابقة. وقد أسهم هذا التأثير بدور كبير في تحديد نتائج الاستطلاع في تلك الجمهوريات.

(1) توماس فريدمان، أن نلعب الهوكي مع بوتين، نيويورك تايمز أترناشونال، عدد 8 آذار 2014. المقالة متوفرة على الموقع الإلكتروني للحرية:

<http://www.nytimes.com/2014/04/09/opinion/friedman-playing-hockey-with-putin.html?partner=rssnyt&emc=rss>

(2) الاستطلاع بعنوان: Former Soviet Countries See More Harm from Breakup وهو موجود بكامل تفاصيله على الرابط التالي:

<http://www.gallup.com/poll/166538/former-soviet-countries-harm-breakup.aspx>

العودة من جديد إلى "الحرب الباردة"

في 5 نيسان 2008، قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بعد لقائه مع الرئيس فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي على البحر الأسود، إن "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية قد انتهت، وأضاف: "لقد بذلنا كثيراً من الجهد المضني لإنهاء "الحرب الباردة"، لكنها بالفعل انتهت. يعتقد كثير من الناس أنها لا تزال مستمرة، لكن الأمر ليس كذلك. لقد فعلنا الكثير لتتصرف بطريقة ودية". وفي 8 آب 2008، بدأ النزاع العسكري في أوسيتيا الجنوبية، وأعلنت المتحدثة باسم الولايات المتحدة الأمريكية، من البيت الأبيض، عن بدء "العدوان العسكري الروسي ضد جورجيا".

بعد أن عادت روسيا الاتحادية إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة، تدهورت بشكل ملحوظ العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية. وبعدها اعتاد الأميركيون نشوة شعور المنتصر، لم يكن لديهم أي استعداد لقبول روسيا الاتحادية شريكاً على قدم المساواة. استعاد الساسة الأميركيون، على عجل، من خزائهم القديمة شعارات "الحرب الباردة"⁽¹⁾. وعندما بدأ الساسة الأميركيون يتلمسون التغييرات الحاصلة في السياسة الخارجية الروسية، اعتبروا أن كل ما يحصل، ليس إلا عودة "إمبراطورية الشر" إلى سابق عهدها. "إمبراطورية الشر" هي عينها التي تريد أن تعود، مرة أخرى، إلى التوقيع على إعلان مماثل لذلك الإعلان الذي وقعت عليه في كامب ديفيد في 1 شباط 1992.

في 8 آذار 2014، أي بعد مرور ست سنوات بالتمام على تصريح الرئيس جورج بوش الابن عن نهاية "الحرب الباردة"، كتب المحلل السياسي توماس فريدمان: "أن نكون جادين بخصوص ما يجري في روسيا، يعني أن نكون جادين في التعلم من أخطائنا الكبيرة التي ارتكبت بعد سقوط جدار برلين. كان من الخطأ أن نفكر بأنه يمكننا توسيع حلف شمال الأطلسي إلى ما لا نهاية، عندما كانت روسيا في أضعف حالاتها وعندما

(1) راجع ما كتبه المحلل السياسي أندريه سيدورتشيك في جريدة أرغومني أي فاكتي الروسية بتاريخ 1 شباط 2014 في ملف حول "الحرب الباردة":

تكون روسيا الأكثر ديمقراطية وأن الروس لن يهتموا لذلك. كان من الخطأ أن تفكر بأنه يمكننا معاملة روسيا الديمقراطية كعدو، كما لو كانت "الحرب الباردة" لا تزال مستمرة، وأن تتوقع من روسيا التعاون معنا كما لو أن حقبة "الحرب الباردة" انتهت، وأن هذا لن يؤدي إلا لأن تُواجه برد فعل عنيف مناهض للغرب مثل البوتينية⁽¹⁾.

هل كان سقوط الاتحاد السوفياتي مضرًا؟

أظهر استطلاع⁽²⁾ أُجري بمناسبة مرور 22 عامًا على تفكك الاتحاد السوفياتي، في 26 كانون الأول 1991، أن غالبية السكان في 7 جمهوريات من أصل 11 جمهورية سوفياتية سابقة يعتقدون أن ضرر انهيار الاتحاد السوفياتي كان أكبر من نفعه على بلدانهم، وأن الأذريين والكازاخ والتركمان وحدهم يعتقدون أن النفع كان أكبر، في حين تبين النتائج أن الجورجيين منقسمون بالتساوي تقريباً. بحسب نتائج الاستطلاع في كل من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا وكازاخستان وقرغيزستان ومولدافيا وروسيا الاتحادية وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا الذي أجرته مؤسسة غالوب فإن 51 بالمئة من سكان الجمهوريات السوفياتية السابقة يرون أن تفكك الاتحاد السوفياتي كان مضرًا، بالمقارنة مع 24 بالمئة فقط يعتقدون أن تفكك الاتحاد السوفياتي كان لمصلحة بلدانهم.

عاش سكان هذه الجمهوريات حروباً وثورات وانهيارات ونزاعات إقليمية وانهايات اقتصادية متعددة. لكن الرأي القائل إن تفكك الاتحاد السوفياتي كان مضرًا هو الرأي الشائع في روسيا الاتحادية، التي ما زالت تمارس تأثيراً اقتصادياً وسياسياً واسعاً في الجمهوريات السوفياتية السابقة. وقد أسهم هذا التأثير بدور كبير في تحديد نتائج الاستطلاع في تلك الجمهوريات.

(1) توماس فريدمان، أن نلعب الهوكي مع بوتين، نيويورك تايمز أونرناشونال، عدد 8 آذار 2014. المقالة متوفرة على الموقع الإلكتروني للحريبة:

<http://www.nytimes.com/2014/04/09/opinion/friedman-playing-hockey-with-putin.html?partner=rssnyt&emc=rss>

(2) الاستطلاع بعنوان: Former Soviet Countries See More Harm from Breakup وهو موجود بكامل تفاصيله على الرابط التالي:

<http://www.gallup.com/poll/166538/former-soviet-countries-harm-breakup.aspx>

من جهة أخرى، يزيد عدد الذين يعتقدون بمخاطر تفكك الاتحاد السوفياتي بين الروس من الفئة العمرية 15 إلى 44 سنة - الذين كان بعضهم لم يولدوا أو كانوا شباباً عندما انهار الاتحاد السوفياتي - ثلاث مرات على الذين يعتقدون بضرر انهياره والذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر. ويصح الشيء نفسه على الجمهوريات السوفياتية السابقة الأخرى كلها باستثناء جورجيا، حيث يقول حوالي نصف السكان، بصرف النظر عن الفئات العمرية، إن انهيار الاتحاد السوفياتي كان لصالح بلدهم. أما غالبية السكان الأكبر سناً في الجمهوريات السوفياتية الإحدى عشرة السابقة، ممن فقدوا مكاسب اجتماعية مثل العلاج المجاني والمعاش التقاعدي المضمون، فيقولون إن انهيار الاتحاد السوفياتي كان مضرًا.

عموماً، أظهر الاستطلاع أن غالبية السكان ذوي المستوى التعليمي العالي يرون أن تفكك الاتحاد السوفياتي كان مفيداً لبلداتهم بعكس ذوي المستوى التعليمي الأدنى، باستثناء قرغيزستان التي قال غالبية المتعلمين فيها إن التفكك أضر ببلدهم. ويُفسر هذا المؤشر "بالفجوة" التي نشأت بين مستوى التعليم وفرص العمل المتاحة عندما انتقلت هذه الجمهورية الفقيرة بمواردها الطبيعية من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق الحرة.

روسيا الاتحادية في عشرين عاماً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي

تواريخ أهم المخططات الأساسية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي حتى الإعلان عن ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية:

- 8 كانون الأول 1991 - اتفاق رؤساء روسيا الاتحادية بوريس يلتسين، وأوكرانيا ليونيد كرافتشوك، وروسيا البيضاء ستانيسلاف شوشكوفيتش، في لقاءهم بمنتجع "بيلوفيجسكايا بوشا" في روسيا البيضاء على تفكيك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي) وإقامة رابطة الدول المستقلة بدلاً منه، مع إعلان بتشكيل نواة الكيان الجديد من هذه الدول السلافية الثلاث.

- 21 كانون الأول 1991 - صدور "إعلان ألما - أتا" في العاصمة الكازاخية حول أهداف رابطة الدول المستقلة ومبادئها عن رؤساء 11 جمهورية سوفياتية سابقة هي: روسيا الاتحادية، أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان، أذربيجان، أرمينيا، مولدافيا. وقد رفضت التوقيع على هذه الوثيقة قيادات أربع جمهوريات سوفياتية سابقة (جورجيا، أستونيا، لاتفيا وليتوانيا).
- 25 كانون الأول 1991 - إذاعة بيان الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف حول تنحيه عن منصبه كرئيس لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وفي اليوم التالي (26 كانون الأول) صدرت وثيقة إعلان حل البرلمان السوفياتي بعد إقراره حل الاتحاد السوفياتي وقيام رابطة الدول المستقلة. أصبحت روسيا الاتحادية أكبر دولة مستقلة بين الجمهوريات السوفياتية السابقة حيث احتفظت بـ 17 مليون كيلومتر مربع من أراضي الاتحاد البالغ مساحتها 22.4 مليون كيلومتر مربع، وأكثر من 75 بالمئة من موارده الطبيعية و145 مليون نسمة ما يشكل 51 بالمئة من مجموع عدد سكان الجمهوريات السوفياتية.
- 2 كانون الثاني 1992 - إطلاق حرية الأسعار في سياق التحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالية في روسيا الاتحادية بالتوافق مع عملية خصخصة ممتلكات الدولة.
- 7 أيار 1992 - تأسيس القوات المسلحة الوطنية لروسيا الاتحادية.
- 15 أيار 1992 - تأسيس منظمة الأمن الجماعي بمشاركة 7 دول من عداد الجمهوريات السوفياتية السابقة وهي: روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان وأرمينيا. وشكلت دول هذا التحالف السياسي والعسكري قوات عسكرية مشتركة للتدخل السريع.
- 23 أيار 1992 - توقيع بروتوكول خاص في لشبونة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان حول نقل كل الأسلحة النووية المنتشرة في أراضي الاتحاد السوفياتي إلى روسيا

الاتحادية لتتحكم فيها بصفتها دولة وريثة الحقوق والواجبات الدولية للاتحاد السوفياتي في المجال النووي.

- 6-8 آب 1992 - أول مشاركة لروسيا الاتحادية باعتبارها دولة وريثة حقوق الاتحاد السوفياتي في اجتماعات قمة رؤساء دول مجموعة "الثماني الكبار" في مدينة ميونيخ. منذ ذلك الحين، تشارك روسيا الاتحادية في اجتماعات قمة دول المجموعة سنوياً. وفي 24 آذار 2014 أعلنت دول مجموعة الثماني الاقتصادية "G8" تعليق كل اجتماعاتها مع الجانب الروسي لحين تغيير روسيا الاتحادية مواقفها من أوكرانيا، والرجوع عن ضم شبه جزيرة القرم إلى أراضي الاتحاد الروسي. ورداً على هذا القرار أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن روسيا الاتحادية لا ترى أي مشكلة في قرار دول الغرب بعدم عقد قمة مجموعة الثماني في مدينة سوتشي الروسية. أضاف "إذا كان الغرب يرى أن مجموعة الثماني قد انتهت فلا مانع لدينا". وأوضح الوزير الروسي أن مجموعة الثماني هي عبارة عن "ناد غير رسمي" وأنه "لا يمكن الحديث عن تعليق عضوية أي دولة فيه".
- 3-4 تشرين الأول 1993 - تمرد داخل السلطة الروسية ضد نظام الرئيس بوريس يلتسين الاستبدادي ترأسه نائب الرئيس ألكسندر روتسكوي ورئيس البرلمان الروسي رسلان حسيولاتوف. انتهى حراك النواب وغيرهم من خصوم يلتسين السياسيين بقصف مبنى المجلس في وسط موسكو وتوقيف مدبري التمرد. وقرر بوريس يلتسين حل البرلمان الروسي وتشكيل مجلس نواب على غرار الدوما قبل ثورة أكتوبر 1917 في روسيا القيصرية واعتماد دستور جديد يعزز صلاحيات رئيس الدولة.
- 12 كانون الأول 1993 - اعتماد الدستور الجديد لروسيا الاتحادية في استفتاء شعبي وإجراء انتخابات مجلس الدوما وفق النظام المختلط لدورة انعقاده الأولى المختصرة بستين. وقد فاز في انتخابات مجلس النواب الانتقالي حزبان هما حزب السلطة "خيار روسيا" (64 مقعداً) والحزب الليبرالي الديمقراطي بزعامة القومي المتشدد فلاديمير جيرينوفسكي (64 مقعداً) أيضاً. وحل الشيوعيون في المركز الثالث (42 مقعداً).

- 24 حزيران 1994 - التوقيع على اتفاقية الشراكة والتعاون بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي في مجالات الاقتصاد والتجارة، الأمن الخارجي، الأمن الداخلي، القضاء، العلوم والتعليم.
- 5 كانون الأول 1994 - دخول معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية المعقودة بين موسكو وواشنطن حيز التطبيق. وتم التوقيع على هذه الوثيقة في أواخر تموز 1991 بين الرئيسين السوفياتي ميخائيل غورباتشوف والأميركي جورج بوش الأب لمدة 15 سنة وهي تنص على خفض ترسانتي الدولتين النوويتين إلى 6 آلاف رأس نووي خلال 7 سنوات من دخولها حيز التطبيق. وبالفعل، تقلص عدد الرؤوس النووية لدى روسيا الاتحادية التي أصبحت دولة وريثة حقوق الاتحاد السوفياتي في مجال الأسلحة النووية، إلى 5518 رأساً نووياً (إلى جانب 1136 وسيلة استراتيجية لنقلها من بين الصواريخ والغواصات والقاذفات الثقيلة)، فيما تم خفض عدد الرؤوس النووية لدى الولايات المتحدة إلى 5948 وخفض وسائل نقلها الاستراتيجية إلى 1237 في نهاية العام 2001.
- 11 كانون الأول 1994 - بدء الحملة الشيشانية الأولى للقوات الاتحادية الروسية في جمهورية الشيشان ضد القوى الانفصالية بقيادة جوهر دودايف.
- 17 كانون الأول 1995 - انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده الثانية لمدة أربع سنوات. انتهت هذه الانتخابات بفوز ساحق للشيوعيين (157 مقعداً) أمام الحزب الليبرالي الديمقراطي (51 مقعداً) وحزب السلطة "روسيا - بيتنا" (42 مقعداً). وانتخب النائب الشيوعي غينادي سيليزنيوف رئيساً للمجلس.
- 2 نيسان 1996 - توقيع معاهدة بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء حول إقامة دولة اتحادية بينهما.
- 3 تموز 1996 - إعادة انتخاب بوريس يلتسين رئيساً لروسيا الاتحادية بعد انقضاء فترة ولايته الأولى التي بدأت بانتخابه رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية في إطار الاتحاد السوفياتي بتاريخ 12 حزيران 1991. وقد حقق يلتسين فوزاً في انتخابات العام 1996 على زعيم الشيوعيين الروس غينادي زيوغانوف في

حولتها الثانية بنتيجة (53.82 بالمئة) مقابل (40.31 بالمئة) من أصوات الناخبين.

- 31 آب 1996 - انتهاء الحملة الشيشانية الأولى للقوات العسكرية الاتحادية في جمهورية الشيشان بتوقيع اتفاقيات في بلدة خسافيورت الداغستانية بين السلطات الفيدرالية والسلطة الشيشانية بقيادة أصلان مسخادوف الذي حل محل جوهر دودايف بعد مقتل الأخير بصاروخ روسي أطلقته طائرة حربية روسية في 21 نيسان من ذلك العام بعد رصد مكان وجوده بواسطة هاتفه الخليوي. نصت تلك الاتفاقيات على خروج القوات العسكرية الروسية من الجمهورية ومنحها نظام حكم ذاتي واسع الصلاحيات في إطار روسيا الاتحادية. بلغت خسائر الطرفين 5500 قتيل لدى الجانب الروسي و17 ألفاً لدى الانفصاليين الشيشان.
- 17 آب 1998 - تفجر أزمة مالية في روسيا الاتحادية بسبب فقدان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل، ما أدى إلى هبوط شديد لسعر صرف عملتها الوطنية الروبل مقابل الدولار والقيمة السوقية للأوراق المالية ومدخرات المواطنين بمقدار أربع مرات خلال أشهر قليلة.
- 11 أيلول 1998 - تعيين الأكاديمي يفيغيني برينكاكوف، وزير الخارجية السابق، على رأس حكومة روسيا لتنظيم عملية خروج اقتصادها من الأزمة المالية.
- 14 تشرين الثاني 1998 - قبول روسيا الاتحادية في صفوف منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. بعد ذلك عادت روسيا الاتحادية لتستضيف قمة رؤساء الدول الأعضاء في هذه المنظمة في منتصف أيلول 2012 في جزيرة "روسكي" قرب مدينة فلاديفوستوك.
- 12 أيار 1999 - إقالة يفيغيني برينكاكوف من منصب رئيس الحكومة بعد دخول الرئيس بوريس يلتسين في خلاف معه حول توجهات حكومته الاقتصادية والسياسية، وتعيين الجنرال سيرغي ستياشين على رأس مجلس الوزراء الروسي.
- 7 آب 1999 - اعتداء الانفصاليين الشيشان على داغستان المجاورة.

- 9 آب 1999 - إقالة سيرغي ستياشين من منصب رئيس الحكومة وتعيين مدير هيئة الأمن الفيدرالية الروسية فلاديمير بوتين على رأس مجلس الوزراء لتفعيل عمل الحكومة، بما في ذلك محاربة الانفصاليين الشيشان في شمال القوقاز.
- 4-16 أيلول 1999 - سلسلة تفجيرات من تدبير الإرهابيين الشيشان استهدفت بنايات سكنية في موسكو وبوناكسك وفولغودونسك راح ضحيتها 307 أشخاص.
- 19 أيلول 1999 - انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده الثالثة، وقد فاز فيها الحزب الشيوعي شكلياً (113 مقعداً) وأعيد انتخاب ممثله سيليزنيوف على رأس المجلس. غير أن النصر الحقيقي حققته القوى الجديدة وعلى رأسها حزب "الوحدة" (73 مقعداً) و"الوطن - كل روسيا" (66 مقعداً) اللذان جرى تأسيس حزب "روسيا الموحدة" على قاعدتهما فيما بعد، إلى جانب "اتحاد القوى اليمينية" (29 مقعداً) والمستقلين المناوئين للشيوعيين. كما فقد حزب جيرينوفسكي الليبرالي الديمقراطي مواقعه السابقة بحصوله على 17 مقعداً فقط.
- 30 أيلول 1999 - بدء الحملة الشيشانية الثانية للقوات الاتحادية الروسية بدخولها جمهورية الشيشان من جديد.
- 31 كانون الأول 1999 - إعلان الرئيس بوريس يلتسين المفاجئ والمتوقع في آن معاً، استقالته من منصب رئيس الدولة وتكليف رئيس الحكومة فلاديمير بوتين بتولي صلاحيات الرئيس بالوكالة حتى إجراء انتخابات رئاسية جديدة.
- 26 آذار 2000 - انتخاب رئيس الوزراء الروسي بالوكالة فلاديمير بوتين رئيساً جديداً للبلاد بحصوله على (52.94 بالمئة) من أصوات الناخبين، متقدماً على كل من زعيم الشيوعيين الروس غينادي زيوغانوف (29.21 بالمئة) ورئيس حزب "يابلوكو" غريغوري يافلينسكي (5.8 بالمئة).
- 10 تشرين الأول 2000 - توقيع معاهدة حول إقامة المجموعة الاقتصادية الأوراسية بمشاركة روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازاخستان وقرغيزستان

- وطاجيكستان وأوزبكستان التي علّقت عضويتها في المجموعة فيما بعد. تحضر اجتماعات المنظمة كل من أوكرانيا ومولدافيا وأرمينيا بصفة "مراقب".
- 15 حزيران 2001 - تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون. وتضم المنظمة حالياً ست دول أعضاء هي: روسيا الاتحادية، الصين، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان. وتشارك في أعمالها أربع دول بصفة "مراقب" هي (الهند، باكستان، إيران ومنغوليا)، ودولتان بصفة "شريك في الحوار" (روسيا البيضاء وسريلانكا). كما تحضر أفغانستان اجتماعاتها بصفة "ضيف".
- 28 أيار 2002 - تأسيس مجلس "روسيا - الناتو". بمشاركة روسيا الاتحادية والدول الـ 28 الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لإقامة مختلف أوجه التعاون الدفاعي والأمني بين الجانبين.
- 23-26 تشرين الأول 2002 - هجوم على دار الثقافة في دوبروفكا بموسكو العاصمة، حيث اختطفت مجموعة من الإرهابيين الشيشان أكثر من 900 من زوار الدار كرهائن وقتلت عدداً منهم. أسفرت عملية تحرير الرهائن من قبل وحدة من القوات الخاصة عن مقتل 130 منهم وتصفية جميع الإرهابيين الـ 40 تحت تأثير الغازات التي تشل للأعصاب ومن جراء تبادل لإطلاق النار داخل المبنى.
- 7 كانون الأول 2003 - انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده الرابعة. فاز فيها حزب "روسيا الموحدة" بأغلبية المقاعد (220 مقعداً من أصل 450) متغلباً على الحزب الشيوعي (51 مقعداً)، الحزب الليبرالي الديمقراطي (36 مقعداً) حزب "يابلوكو" (4 مقاعد) وحزب "اتحاد القوى اليمينية" (3 مقاعد). انتُخب بوريس غريزولوف عن "روسيا الموحدة" رئيساً جديداً لمجلس الدوما.
- 12 نيسان 2004 - إعادة انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا الاتحادية لفترة ولاية ثانية بحصوله على 71.31 بالمئة من أصوات الناخبين، فيما حل مرشح الحزب الشيوعي نيكولاي خاريتونوف في المركز الثاني بحصوله على 13.69 بالمئة.

- 1- 3 أيلول 2004 - هجوم إرهابي على مدرسة ثانوية في مدينة بيسلان بجمهورية أوسيتيا الشمالية يسفر عن مقتل 334 شخصاً منهم 186 طفلاً وتصفية المجموعة الإرهابية المهاجمة المؤلفة من 30 عنصراً. قبل ذلك بأسبوع جرى تفجير طائرتي ركاب روسيتين من طرازي "تو - 134" و"تو - 154" مع 89 شخصاً من ركبهما وأفراد طاقميهما في الجو في طريقهما من موسكو إلى شمال القوقاز وذلك على أيدي امرأتين انتحاريتين.
- 30 حزيران 2005 - روسيا الاتحادية تُمنح وضع "مراقب" لدى منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حالياً).
- 4 تشرين الثاني 2005 - احتفلت روسيا الاتحادية لأول مرة في تاريخها بالحديث بعيد الوحدة الشعبية تخليداً للذكرى تصدي المقاومة الشعبية الروسية للغزاة البولنديين عام 1612.
- 15-17 تموز 2006 - انعقاد قمة مجموعة "الثماني الكبار" في مدينة سان بطرسبورغ الروسية.
- 23 نيسان 2007 - وفاة الرئيس بوريس يلتسين، أول رئيس لروسيا المستقلة، عن عمر يناهز 76 عاماً.
- 3 تموز 2007 - أصدرت روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية إعلاناً ينص على التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية بينهما ومع الدول النامية.
- 4 تموز 2007 - روسيا الاتحادية تنال حق استضافة الدورة الـ 22 للألعاب الأولمبية الشتوية في منتجع سوتشي في الفترة من 7 إلى 23 من شباط 2014.
- 6 تشرين الأول 2007 - اتفاق روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازاخستان على إنشاء اتحاد جمركي بينها في سياق إقامة فضاء اقتصادي مشترك بين الدول الثلاث.
- 2 كانون الأول 2007 - انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده الخامسة وفق نظام القوائم الحزبية فقط. فاز فيها حزب "روسيا الموحدة" (315 مقعداً من

- أصل (450) أمام الحزب الشيوعي الروسي (57 مقعداً)، الحزب الليبرالي الديمقراطي (40 مقعداً) وحزب "روسيا العادلة" (38 مقعداً).
- 2 آذار 2008 - انتخاب ديمتري ميدفيديف، مرشح حزب "روسيا الموحدة" رئيساً لروسيا الاتحادية بحصوله على (70.28 بالمئة) من أصوات الناخبين. حل في المركز الثاني زعيم الشيوعيين الروس غينادي زيوغانوف (17.72 بالمئة) من أصوات الناخبين وفي المركز الثالث حل رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي فلاديمير جيرينوفسكي (9.35 بالمئة) من أصوات الناخبين.
- 8 آب 2008 - روسيا تدخل في حرب "الأيام الخمسة" ضد جورجيا بعد اعتداء الأخيرة على أوسيتيا الجنوبية التي كانت قد أعلنت انفصالها إلى جانب أبخازيا عن جورجيا. انتهت الحرب بإجبار القوات الجورجية الغازية على الانسحاب واعتراف موسكو باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وتوقيع معاهدات صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة مع هاتين الدولتين، وبموجب هذه الاتفاقيات نشرت روسيا قاعدتين لها في أراضيها.
- 7 كانون الثاني 2009 - اندلاع "حرب غاز" حقيقية بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا بسبب عدم موافقة الأخيرة على شروط رفع سعر الغاز الروسي الجاري توريده لها. أدت هذه الحرب إلى انقطاع في ضخ الغاز عبر شبكة الترانزيت الأوكرانية إلى أوروبا خلال أسبوعين كاملين قبل تسوية الخلافات التجارية السياسية بين الجانبين. دفع هذا النزاع روسيا الاتحادية إلى تفعيل جهودها لتنفيذ مشروع نقل الغاز عبر قاع بحر البلطيق إلى غرب أوروبا بواسطة خط "التيار الشمالي" بالالتفاف على أوكرانيا مع تكثيف المفاوضات حول مد "التيار الجنوبي" "ساوث سترم" لنقل الغاز عبر قاع البحر الأسود، الذي تم بناؤه من أجل تنويع طرق إيصال الغاز الطبيعي إلى أوروبا. هذا وقد صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الاثنين 1 كانون الأول 2014 خلال وجوده في تركيا أن روسيا في ظل الظروف الراهنة لا يمكن أن تستمر في تنفيذ مشروع "ساوث سترم" وأن هذا مشروع مغلق ولا عودة إليه. جاء ذلك رداً على الموقف غير البناء الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في

فرضه العقوبات على روسيا. في الوقت نفسه، ولتلبية احتياجات تركيا، سوف تقوم روسيا بمد خط أنابيب غاز جديد تحت اسم "تركش ستريم".

- 15 نيسان 2009 - انتهاء الحملة الشيشانية الثانية للقوات الاتحادية الروسية برفع أحكام "عملية مكافحة الإرهاب" هناك بمساعدة رئيس جمهورية الشيشان رمضان قادиров الذي وصل إلى سدة الحكم في 15 شباط 2007. قُتل في الحملة الثانية أكثر من 6 آلاف جندي وضابط من قوات الجيش والداخلية والأمن الاتحادي الروسي مقابل أكثر من 15 ألفاً من أفراد التشكيلات الشيشانية المسلحة الخارجة عن القانون.
- 8 نيسان 2010 - توقيع المعاهدة الروسية - الأميركية من قبل الرئيس ديمتري ميدفيديف وباراك أوباما في العاصمة التشيكية براغ حول مواصلة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الموجودة لدى الدولتين العظميين النوويين. تنص المعاهدة على تقليص عدد الرؤوس النووية لدى كل من البلدين إلى 1550 ووسائل نقلها الاستراتيجية (الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والغواصات الذرية والقاذفات الثقيلة) إلى 800 خلال عشر سنوات. دخلت معاهدة (سالت - 3) حيز التطبيق في 5 شباط 2011.
- 2 كانون الأول 2010 - روسيا الاتحادية تنال حق استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2018 وذلك لأول مرة في تاريخ أوروبا الشرقية.
- 18 تشرين الثاني 2011 - روسيا الاتحادية توقع إلى جانب كل من أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أرمينيا ومولدافيا معاهدة جديدة حول منطقة التجارة الحرة في رابطة الدول المستقلة.
- 18 تشرين الثاني 2011 - توقيع "إعلان التكامل الاقتصادي الأوراسي" واتفاقية تنظيم عمل "اللجنة الاقتصادية الأوراسية" من قبل رؤساء روسيا الاتحادية ديمتري ميدفيديف، وروسيا البيضاء ألكسندر لوكاشينكو، وكازاخستان نور الدين سلطان نزارباييف. يُفترض أن تكون اللجنة سلطة فوق قومية في مجال اختصاصاتها بالنسبة إلى سلطات الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن ينجز إنشاء الاتحاد الأوراسي الاقتصادي بمشاركة الدول الثلاث في

البداية بحلول عام 2013 والاتحاد الأوراسي على غرار الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2015.

- 28 تشرين الثاني 2011 - انطلاق حملة انتخابات رئيس الدولة في روسيا الاتحادية بعد تمديد فترة ولايته من 4 إلى 6 سنوات. تم ترشيح الرئيس فلاديمير بوتين رئيس الوزراء وزعيم حزب "روسيا الموحدة" لهذه الانتخابات، إلى جانب غيتادي زيوغانوف عن الحزب الشيوعي الروسي، سيرغي ميرونوف عن حزب "روسيا العادلة"، فلاديمير جيرينوفسكي عن الحزب "الليبرالي الديمقراطي"، غريغوري يافلينسكي عن حزب "يابلوكو"، بينما ترشح بصورة فردية الملياردير ميخائيل بروخوروف للمشاركة في الانتخابات المزمع إجراؤها في الرابع من آذار 2012.
- 4 كانون الأول 2011 - انتخابات مجلس الدوما لدورة انعقاده السادسة بعد تمديد فترة عمله من أربع إلى خمس سنوات. فاز حزب "روسيا الموحدة" (238 مقعداً من أصل 450)، يليه الحزب الشيوعي الروسي (92 مقعداً)، حزب "روسيا العادلة" (64 مقعداً) والحزب الليبرالي الديمقراطي (56 مقعداً).
- 10 كانون الأول 2011 - إقامة أكبر تظاهرة في تاريخ روسيا الاتحادية البرلماني في وسط موسكو بمشاركة 80 ألف شخص حسب تقديرات المنظمين (مقابل 25 ألفاً وفق بلاغات الشرطة) وفي غيرها من المدن الكبرى في البلاد احتجاجاً على المخالفات والتجاوزات التي تم رصدها أثناء انتخابات مجلس الدوما في 4 كانون الأول 2011.
- 16 كانون الأول 2011 - قبول روسيا الاتحادية في منظمة التجارة العالمية كعضو رقم 154 بعد 18 سنة من المفاوضات الشاقة. يتوجب على روسيا الاتحادية حالياً إتمام إجراءات المصادقة على بروتوكول الانضمام خلال مدة أقصاها 220 يوماً لتصبح دولة كاملة الحقوق في منظمة التجارة العالمية بعد ذلك.
- 17 كانون الأول 2011 - تجاوزت روسيا الاتحادية بنجاح مرحلة تأثرها بتداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي تفجرت في عام 2008 وكذلك

آثار الجفاف الذي ضرب القطاع الزراعي الروسي، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 4.5 بالمئة في العام الحالي بالمقارنة مع 3 بالمئة في العام 2009 و3.8 بالمئة في العام 2010.

- 4 آذار 2012 - إعادة انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين مرة أخرى رئيساً للجمهورية ليعود الرئيس دميتري ميدفيديف رئيساً للوزراء.
- 18 آذار 2014 - الرئيس فلاديمير بوتين يوقع مرسوم ضم شبه جزيرة القرم إلى أراضي الاتحاد الروسي.
- 26 آذار 2014 - إعلان رئيس هيئة أركان القوات الروسية فاليري غراسيموف، أنه تم رفع أعلام روسيا الاتحادية فوق كل الوحدات والمؤسسات العسكرية في شبه جزيرة القرم والبالغ عددها 193.

الفصل الثاني

عودة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي

"ليس هناك من قوانين تحكم، بل هناك رجال يحكمون"

صن تزو

المقدمة

جاء تكريس التحول في السياسة الخارجية الروسية أولاً، في خطاب الرئيس فلاديمير بوتين أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 10 شباط 2007، عبر انتقاده "الهيمنة الاحتكارية الأميركية" على السياسة الدولية مع ميل الولايات المتحدة الأميركية إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة، وأضاف قائلاً: "في ظل هذه الظروف، لا أحد يشعر بالأمن ما يغذي من سباق التسلح".

وجاء تكريس التحول في السياسة الخارجية الروسية ثانياً، بعد ثلاثة أشهر بالتمام على خطابه في ميونخ، في 9 أيار 2007 ومن الساحة الحمراء تحديداً بمناسبة الذكرى 62 للانتصار على النازية. خاطب الرئيس فلاديمير بوتين القوات العسكرية الروسية قائلاً: "إن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت أشكالاً جديدة، وأفكار الرايخ الثالث التي تنسم بالاحتقار الشنيع للحياة البشرية، والسعي إلى الهيمنة على العالم ما زالت قائمة، وهو ما يعد إشارة إلى أن الخطر الأميركي يعادل الخطر النازي، استنتاجاً. (ننشر الترجمة لنص الخطاب كاملاً كما نشر باللغة الروسية في نهاية هذا الفصل).

في ما يلي، نص الكلمة المترجمة عن اللغة الروسية التي ألقاها الرئيس فلاديمير بوتين أمام الدورة 43 لمؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 10 شباط 2007 التي ركّز فيها على استعراض أحادية القطب للسياسة العالمية المعاصرة ورؤية دور روسيا الاتحادية ومكانتها في العالم الحديث بالنظر إلى الحقائق والتهديدات الحالية.

السيدة المستشارة الألمانية، السيد تيلشيك،

السيدات والسادة المحترمون

شكراً جزيلاً،

أنا ممتن للغاية على دعوتي إلى هذا المؤتمر ذي التمثيل الرفيع الذي جمع سياسيين وعسكريين ورجال أعمال وخبراء من أكثر من 40 بلداً في العالم. إن صيغة المؤتمر توفر لي إمكانية تجنب "اللباقة الزائفة عن اللزوم" وضرورة التحدث بقوالب دبلوماسية منمقة ولكنها فارغة. تتيح صيغة المؤتمر طرح ما يجول في خاطري حقاً حول قضايا الأمن الدولي. وإذا بدت أفكارني لزملائنا حادة بشكل مفرط جديلاً أو غير دقيقة فأرجو المَعذرة وعدم الاستياء فهذا مجرد مؤتمر. أعول على ألا يشعل السيد تيلشيك "الضوء الأحمر" بعد مرور دقيقتين أو ثلاث دقائق على بدء خطابسي. من المعروف أن قضايا الأمن الدولي أوسع بكثير من قضايا الاستقرار السياسي - العسكري. هي تتمثل في ثبات الاقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر، وكذلك الأمن الاقتصادي، وتطوير الحوار بين الحضارات. وينعكس هذا الطابع الشامل للأمن في مبدئه الأساسي: "أمن كل فرد هو أمن الجميع".

قال فرانكلين روزفلت في الأيام الأولى من الحرب العالمية الثانية: "أينما يُخرق السلام، سيكون كل مكان في العالم معرضاً للخطر وتحت التهديد". هذه الكلمات لا تزال صالحة حتى يومنا هذا، وخير دليل على ذلك موضوع مؤتمرنّا المكتوب هنا: "الأزمات العالمية - المسؤولية الشاملة".

لقد كان العالم مقسماً قبل عقدين فقط إيديولوجياً واقتصادياً، وكانت تضمن أمنه القدرات الاستراتيجية الهائلة للدولتين العظميين. كانت المواجهة العالمية تسفر عن تمهيش القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة للغاية في ساحة العلاقات الدولية وأخذتها وتركزت "الحرب الباردة" كأي حرب لنا إن جاز القول "فدائفاً موقوتة لم تنفجر". وأقصد بهذا القوالب الأيديولوجية والمعايير المزدوجة والكلشيهات الأخرى من نمط التفكير بروح الأخلاق. أما العالم الأحادي القطب الذي جرى عرضه بعد "الحرب الباردة" فلم يصبح حقيقة واقعة أيضاً. إن تاريخ البشرية يعرف بالطبع فترات الحالة الأحادية القطب والسعي للهيمنة العالمية. هل يوجد أمر لم يعرفه تاريخ البشرية الخافق؟! مع ذلك، ماذا يعني العالم الأحادي القطب؟ فمهما يجسر تزيين هذا المصطلح فإنه سيظل، في نهاية المطاف، يعني شيئاً واحداً فقط في حقيقة الأمر: مركز سلطة واحد، مركز قوة واحد ومركز واحد لاتخاذ القرارات.



ليس بالنسبة إلى الجميع الذين سيكونون ضمن حدود هذا النظام فحسب، بل ولصاحب الحقوق السيادية نفسه لأنه سينخره من الداخل. لا تمت هذا الأمر بالصلة إلى الديمقراطية، طبعاً. ذلك أن الديمقراطية هي كما هو معروف سلطة الأغلبية مع مراعاة مصالح الأقلية وآرائهم.

هذا عالم بسيد واحد وصاحب واحد للحقوق السيادية، ما يعتبر أمراً مهلكاً في نهاية الأمر.

بالمناسبة أقول إنه يجري تعليمنا (نحن في روسيا) الديمقراطية على الدوام، لكن من يزعم أنه يعلمنا، لا يود أن يتعلمها هو بدوره لأسباب غير معروفة. أرى أن النموذج الأحادي القطب ليس فقط غير مقبول بالنسبة إلى العالم المعاصر بل ومستحيل التحقيق على الإطلاق، وليس فقط لأنه في ظل الانفراد بالقيادة في عالمنا المعاصر، المعاصر بالذات، لن تكون الموارد العسكرية - السياسية ولا الموارد الاقتصادية كافية. الأهم من ذلك، هو أن النموذج نفسه لا يعمل لأنه لا يعتمد، ولا يمكن أن يعتمد، على الأسس المعنوية والأخلاقية للحضارة المعاصرة.

مع ذلك، فإن كل ما يحدث في العالم اليوم - وقد بدأنا الآن مجرد مناقشة هذا الأمر - هو نتيجة محاولات تطبيق هذا التصور النظري بالذات في القضايا العالمية، أي فكرة العالم الأحادي القطب.

ما هي النتيجة؟

إن الإجراءات الأحادية الجانب، في الغالب غير القانونية، لم تحل أياً من المشاكل. لا، بل علاوة على ذلك، تحولت إلى مصدر لمآسٍ إنسانية وبؤر توتر جديدة.

أحكموا بأنفسكم: الحروب والنزاعات الإقليمية والمحلية لم تصبح أقل. لقد أشار السيد تيلشيك إلى هذا بليوننة بالغة. كما أن عدد البشر الذين يُقتلون في هذه النزاعات لم يصبح أقل وإنما أصبح حتى أكثر من السابق، أكثر فاكتر ويشكل ملموساً!

نحن نلاحظ اليوم استخداماً مفرطاً وجائحاً لا يُكبح، لاستعمال القوة في الشؤون الدولية: القوة العسكرية، القوة التي تغرق العالم في لجة نزاعات جديدة الواحد تلو الآخر. في النتيجة، لا تكفي الإمكانيات المتاحة لحل أي منها بصورة شاملة. كما أنه أصبح من غير الممكن إيجاد تسوية سياسية لها.

إننا نرى تزايد الاستخفاف بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وأكثر من ذلك، في الواقع إن بعض القواعد الحقوقية المنفردة - تقريباً النظام القانوني برمته لدولة واحدة، وبالطبع تأتي الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى - قد تجاوزت الحدود الوطنية في كل الميادين: في الاقتصاد، في السياسة وفي الميدان الإنساني، وأصبحت تُفرض على الدول الأخرى. لمن يروق هذا الأمر؟ أكرّر، لمن يروق هذا الأمر؟

أصبحنا، بشكل متزايد، نواجه في الشؤون الدولية السعي لحل هذه القضية أو تلك انطلاقاً مما يسمى بالجدوى السياسية المبنية على التقلبات السياسية الجارية. وهذا الأمر خطير للغاية، وهو بالطبع يؤدي إلى تعذر الشعور بالطمأنينة. أود التأكيد على هذا الأمر: يتعذر الشعور بالطمأنينة. ذلك لأنه، لن يستطيع أي فرد الاحتفاء بالقانون الدولي بشكل مضمون. وتشكل هذه السياسة بالطبع، عاملاً محفزاً إلى سباق التسلح.

إن عامل هيمنة القوة يغذي سعي عدد من البلدان نحو امتلاك سلاح دمار شامل. علاوة على ذلك، ظهرت مبدئياً أخطار جديدة لم تكن معروفة من قبل ولكنها اليوم اكتسبت طابعاً عالمياً مثل الإرهاب. وأنا على قناعة بأننا اقتربنا من تلك اللحظة الحاسمة التي يتوجب فيها علينا التفكير بجدية بشأن كل بنية منظومة الأمن العالمي.

هنا، من الضروري الانطلاق في البحث عن توازن معقول بين مصالح كل أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما الآن عندما تشهد الساحة الدولية المتغيرات السريعة بشكل كبير، المتغيرات السريعة نتيجة التطور

الديناميكي لعدد كبير من الدول والأقاليم. ولقد أشارت السيدة المستشار الألمانية (أنجيلينا ميركل) إلى هذا.

إن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في الهند والصين، وفق قدرات القوة الشرائية، يزيد على ما لدى الولايات المتحدة الأميركية. أما مجموع الناتج المحلي الإجمالي المحسوب وفق هذا المبدأ لمجموعة الدول التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين فيزيد على مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي. ووفقاً لتقييمات الخبراء، فإن هذه الفجوة سوف تنمو في المستقبل المنظور.

لا يجوز الشك في أن الطاقات الاقتصادية لمراكز النمو العالمي الجديدة ستحول بلا ريب إلى نفوذ سياسي وستعزز نزعة تعدد الأقطاب. في هذا الصدد ينمو بشكل ملموس دور الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولا يدل عن الصراحة والشفافية والوضوح في التنبؤ في السياسة. أما حق استخدام القوة فعلياً، فيجب أن يكون تدبيراً استثنائياً مثله مثل تطبيق عقوبة الإعدام في الأنظمة القانونية لبعض الدول.

لكننا اليوم، وعلى عكس ذلك نلاحظ وضعاً متناقضاً، عندما تقوم البلدان التي تحظر فيها عقوبة الإعدام، حتى في حق القتلة والمجرمين الآخرين، المجرمين الخطرين، نراها رغم ذلك توافق بسهولة على المشاركة في العمليات الحربية التي يصعب اعتبارها قانونية. في هذه النزاعات يُقتل بشر، مئات وآلاف الأشخاص من المواطنين الأبرياء يقتلون!

مع ذلك وفي الوقت نفسه، يتبادر السؤال: يا ثرى، هل يتوجب علينا أن نبقى ننظر إلى مختلف النزاعات الداخلية في بعض البلدان وإلى إجراءات الأنظمة المستبدة، وإلى الطغاة وإلى انتشار أسلحة الدمار الشامل بتهاون ودون أي مبالاة؟ هذا بالذات، من حيث الجوهر، كان موضوع أساس السؤال الذي وجهه زميلنا المحترم السيد ليبرمان إلى المستشار الألمانية. أنا فهمت سؤالكم (موجهاً الكلام إلى وزير

الخارجية الإسرائيلي أفينغور ليرمان) بصورة صائبة أليس كذلك؟ إن هذا السؤال جدي بالطبع! أنا سأحاول الإجابة عن سؤالكم أيضاً. لا يجوز بالطبع أن نبقي ننظر دون أي مبالاة. بالطبع لا يجوز. لكن هل تتوفر لدينا الوسائل والإمكانيات لمواجهة هذه الأخطار؟ بالطبع تتوفر. ويكفي التذكير بالماضي القريب. لقد حدث انتقال سلمي في التحول إلى الديمقراطية في بلدنا، أليس كذلك؟ جرى تغيير النظام السوفياتي تغييراً سلمياً! ذلك النظام الذي كان يملك كميات السلاح الكبيرة بما فيها السلاح النووي! فلماذا يجري الآن، اللجوء إلى القصف وإطلاق النار في كل فرصة متاحة؟ يا ترى ألا تنقصنا، في ظل غياب خطر الإبادة المتبادلة، الثقافة السياسية واحترام قيم الديمقراطية والقانون؟ أنا على قناعة تامة، بأنه لا يمكن أن يشكل الآلية الوحيدة لاتخاذ القرارات بشأن استخدام القوة العسكرية "بمناخة الإجراء الأخير" إلا ميثاق الأمم المتحدة. بهذا الصدد، إما أنا لم أفهم ما قاله زميلنا وزير الدفاع الإيطالي مؤخراً وإما كان تعبيره غير دقيق. أنا على أي حال، سمعت أنه لا يمكن اعتبار قرار استخدام القوة قانونياً إلا في حالة اتخاذه من قبل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة. وإذا كان هذا رأيه حقاً، فإن وجهات نظرنا معه مختلفة أو أكون أنا أخطأت في السمع. لا يمكن اعتبار استخدام القوة العسكرية قانونياً إلا إذا اتخذ القرار على أساس الشرعية الدولية وفي إطار الأمم المتحدة. لا يجوز استبدال حلف الناتو ولا الاتحاد الأوروبي بالأمم المتحدة. عندما ستوحد الأمم المتحدة، فعلياً، قوى المجتمع الدولي التي بوسعها الرد حقاً على الأحداث في بعض البلدان، عندها ستتخلص من الاستخفاف بالقانون الدولي، ومن الممكن أن يتغير الوضع. في حالة العكس سيدخل الوضع في طريق مملود فقط وستضعف عدد الأخطاء الجسيمة. بالطبع، هناك حاجة إلى التوصل إلى أن يكون للقانون الدولي طابع عام في استيعاب الأحكام والقواعد وفي استخدامها على حد سواء.

لا يجوز نسيان أن نموذج العمل الديمقراطي في السياسة يفترض نقاشاً وعملاً جهيداً على إعداد القرارات.

السيدات والسادة المحترمون

إن خطر زعزعة العلاقات الدولية المحتمل يرتبط بالركود الواضح في مجال نزع السلاح. وروسيا الاتحادية تدعو إلى استئناف الحوار بشأن هذه القضية المهمة جداً.

من المهم الحفاظ على ثبات القاعدة القانونية الدولية في نزع السلاح وبذلك يكون ضمان الاستمرار في عملية تقليص الأسلحة النووية. لقد اتفقنا مع الولايات المتحدة الأميركية على تقليص قدراتنا النووية على الحاملات الاستراتيجية إلى حد 2200-1700 رأس نووي حتى 31 كانون الأول 2012. إن روسيا الاتحادية عازمة على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها بدقة. ونأمل أن يعمل شركاؤنا بكل شفافية أيضاً، وألا يبقى في كل الأحوال مثل رأس نووي فائضة "اليوم الأسود". وإذا أعلن وزير الدفاع الأمريكي الجديد أماناً هنا اليوم أن الولايات المتحدة لن تخفي هذه العيوات الفائضة لا في المستودعات، ولا "تحت المخلدة" ولا "تحت البطانية"، فأنا أعرض على الجميع الوقوف والترحيب بهذا وقوفاً. سيكون هذا تصريحاً مهماً.

إن روسيا الاتحادية تتمسك بحزم وهي عازمة على مواصلة التمسك بمعاهدة منع انتشار السلاح النووي ونظام الرقابة المتعددة الأطراف على التكنولوجيات الصاروخية. والمبادئ المنصوص عنها في هذه الوثائق تحمل طابعاً عالمياً شاملاً.

وأود التذكير في هذا الصدد، بأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وقعا في ثمانينيات القرن الماضي على معاهدة تصفية صنف كامل من الصواريخ المتوسطة والقرية المدى ولكن هذه الوثيقة لم تكسب طابعاً عالمياً شاملاً.

تتوفر هذه الصواريخ اليوم لدى عدد كبير من البلدان - كوريا

الديمقراطية والجمهورية الكورية والهند وإيران وباكستان وإسرائيل. ويعكف كثير من دول العالم الأخرى على صنع هذه الأنظمة الصاروخية وفي نيتها التسليح بها. أما الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية فهما وحدهما تعهدتا بعدم صنع أنظمة السلاح هذه.

من الواضح أننا مرغمون في ظل هذه الظروف على التفكير بالحفاظ على أمننا. ولا يجوز في الوقت نفسه السماح بظهور أصناف سلاح جديدة عالية التكنولوجيا مرعزة للاستقرار، فضلاً عن الحيلولة دون ظهور ساحات جديدة للمواجهة وخاصة في الفضاء. إن "حروب النجوم" لم تعد كما هو معروف ضرباً من الخيال وإنما حقيقة واقعة. ولقد قام شركاؤنا الأمريكيون في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، بتجربة عملية اعتراض على قمر صناعي لهم.

بوسع عسكري الفضاء حسب رأي روسيا الاتحادية أن تتمخض عن عواقب وخيمة للمجتمع الدولي لا تقل عن بدء العصر النووي. وقد تقدمنا مرات عدة بمبادرات ترمي إلى منع نشر الأسلحة في الفضاء. بودي إطلاعكم اليوم على أننا أعدنا مسودة معاهدة حول حظر نشر السلاح في الفضاء، ستوزع في القريب العاجل على الشركاء بمثابة مقترح رسمي. دعونا نعمل على هذا سوية.

كما لا يمكن إلا أن تثير قلقنا مخططات نشر عناصر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا. فمن الذي يحتاج إلى جولة جديدة من سباق التسليح الحتمي في هذه الحالة؟ أشك جداً في أن الأوروبيين أنفسهم يحتاجون إليها.

إن السلاح الصاروخي الذي يهدد أوروبا فعلياً بمدى ما يقارب من 5 إلى 8 آلاف كيلومتر غير متوافر لدى أي من البلدان التي تسمى "بالدول المارقة". لن يظهر هذا السلاح الصاروخي وحتى لا يمكن توقع ذلك في المستقبل المنظور. وحتى إطلاق الصاروخ الكوري الشمالي الافتراضي على سبيل المثال، باتجاه أراضي الولايات المتحدة الأميركية

عبر أوروبا الغربية يتعارض بكل وضوح مع القوانين البالستية. يقولون عندنا في روسيا إن هذا يشبه تماماً "مد اليد اليمنى إلى الأذن اليسرى". بوجودي هنا في ألمانيا لا يمكنني إلا الإشارة إلى حالة التأزم التي تمر بها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. لقد وقعت المعاهدة المعدلة المكيفة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في عام 1999 وراعت الواقع الجيوسياسي الجديد ألا وهو حل حلف وارسو. لقد مرت منذ ذلك الحين سبع سنوات ولم تصادق على هذه الوثيقة إلا أربع دول بينها روسيا الاتحادية. إن بلدان حلف الناتو تعلن وبصراحة أنها لن تصادق على المعاهدة بما فيها الوثائق حول التقييدات على الجهات (نشر قوات مسلحة محدودة على الجهات) طالما لم تسحب روسيا الاتحادية قواعدها من جورجيا ومولدافيا. يجري الآن سحب قواتنا من جورجيا وعلاوة على ذلك بشكل سريع. نحن قمنا مع زملائنا الجورجيين بحل هذه القضايا وهذا معروف للجميع. وفي مولدافيا لم تبق إلا مجموعة من ألف وخمسمئة عنصر يقومون بمهام حفظ السلام ويحمون مستودعات العتاد الباقية من العهد السوفييتي. نحن نناقش مع السيد (خافير) سولانا هذه القضية على الدوام وهو يعرف موقفنا. كما أننا على استعداد لمواصلة العمل في هذا الاتجاه.

رغم كل ذلك، ماذا يحدث في هذا الوقت؟ في هذا الوقت، أخذت تظهر في بلغاريا ورومانيا ما يسمى بقواعد أميركية متقدمة خفيفة مؤلفة من 5 آلاف عنصر في كل منها. بالنتيجة، فالناتو يقوم بتحريك قواته المتقدمة نحو حدودنا الدولية، أما نحن فننفذ المعاهدة بخدافيرها ولا نسرد على هذه الإجراءات على الإطلاق.

أعتقد أنه من الواضح أن عملية توسع الناتو ليس لها أي علاقة بتحديث الحلف نفسه أو صيانة أمن أوروبا. على العكس، إن هذا التوسع يشكل عامل استفزاز جدي يقلل من مستوى الثقة المتبادلة بيننا. لدينا ملء الحق في طرح السؤال وبصراحة: ضد من يجري هذا التوسع

وما الذي حل بالتأكيدات التي قدمها الشركاء الغربيون بعد حل معاهدة وارسو؟ أين أصبحت هذه التصريحات الآن؟ لا يوجد حتى من يتذكرها.

لكنني أسمح لنفسي بتذكير الحضور بما قيل. أود هنا ذكر مقاطع من خطاب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي السيد فيرنر في بروكسل في 17 أيار 1990. لقد قال وقتئذ "إن واقعة استعدادنا لعدم نشر قوات الناتو خارج حدود ألمانيا توفر للاتحاد السوفياتي ضمانات أمنية ثابتة". أين هي هذه الضمانات الآن؟

لقد تحولت حجارة وألواح جدار برلين الخرسانية منذ أمسد، إلى تحف تذكارية. في الوقت نفسه لا يجوز نسيان أن سقوط جدار برلين تمّ وأضحى ممكناً بفضل الخيار التاريخي، بما في ذلك لشعبنا، الشعب الروسي. الخيار التاريخي في صالح التحول نحو الديمقراطية والحرية والانفتاح والشراكة الصادقة مع كل أعضاء الأسرة الأوروبية الكبيرة. أما الآن فيحاولون فرض جدران علينا وخطوط تقسيم جديدة، والتي بالرغم من كونها افتراضية لكنها تقسم وتقطع قارتنا المشتركة. فهل يا تُرى، ستتشأ من جديد حاجة إلى عقود وسنين طوال وتغير أجيال عدة من السياسيين بغية "تخطيط وإزالة" هذه الجدران الجديدة؟

السيدات والسادة المحترمون!

إننا ندعو بشكل قاطع إلى تعزيز نظام منع انتشار تكنولوجيا صناعة الطاقة النووية. تتيح القاعدة القانونية الدولية الحالية تطبيق التكنولوجيا لتصنيع الوقود النووي لاستخدامه في الأغراض السلمية. إن كثيراً من البلدان تود بكامل المسوغات امتلاك صناعة الطاقة النووية الخاصة بها كأساس للاستقلال في ميدان الطاقة. ونحن ندرك أيضاً أنه من الممكن تحويل هذه التكنولوجيا بسرعة إلى تكنولوجيا لصنع مواد السلاح.

إن هذا يخلق توتراً دولياً خطيراً، وخير مثال على ذلك الوضع المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. إذا لم يجد المجتمع الدولي حلاً سديداً لصراع المصالح هذا، فإن الأزمات المزعزعة للاستقرار ستواصل هزّ العالم لأن البلدان الواقعة على عتبة ذلك أكثر من إيران. نحن جميعاً ندرك هذا الأمر، وسوف نواجه على الدوام خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لقد تقدمت روسيا الاتحادية في العام الماضي، بمبادرة إنشاء مراكز متعددة الجنسيات لتخصيب اليورانيوم. إننا لا نعارض إنشاء هذه المراكز، ليس في روسيا فحسب بل وفي البلدان الأخرى حيث توجد صناعة للطاقة النووية السلمية على أساس قانوني. سيكون بوسع الدول التي تود تطوير صناعة الطاقة النووية الحصول على الوقود النووي بصورة مضمونة من خلال المشاركة بشكل مباشر في عمل هذه المراكز، وبالطبع تحت الإشراف الصارم من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تسجّم مبادرات الرئيس الأميركي جورج بوش الأخيرة مع المقترح الروسي. وأرى أن من مصلحة روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية، بصورة موضوعية وبدرجة متساوية تشديد نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. إن بلدنا بالذات اللذين يعتبران القوتين الرائدتين من ناحية القدرات النووية والصاروخية يجب أن يتصدرا عملية إعداد إجراءات جديدة أكثر تشدداً في مجال منع الانتشار. وروسيا مستعدة لهذا العمل ونحن نجسري مشاورات مع أصدقائنا الأميركيين.

على العموم، يجب أن يجري الحديث حول إعداد منظومة كاملة من الوسائل السياسية والحوافز الاقتصادية - الحوافز التي ستسعى الدول في ظلها إلى عدم إنشاء مرافق تخصيب الوقود النووي الخاصة بها، ولكن سيتوفر لديها إمكانية تطوير صناعة الطاقة الذرية، معززة في غضون ذلك قدراتها في مجال الطاقة.



الرئيس فلاديمير بوتين يلقي كلمته أمام الدورة 43 لمؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية
في 10 شباط 2007.

في هذا الصدد، سأتوقف بصورة مفصلة عند التعاون الدولي في ميدان الطاقة. لقد تطرقت السيدة المستشارة الألمانية، ولو باختصار، إلى هذا الموضوع. ترمي روسيا الاتحادية في مجال الطاقة إلى استحداث مبادئ السوق وتطبيقها بشروط شفافة وموحدة للجميع. من الواضح، أن يحدد السوق أسعار منتجات الطاقة ولا يجوز أن تكون الطاقة، مادة لمضاربات سياسية أو ضغط اقتصادي أو ابتزاز.

نحن مفتحون من أجل التعاون. تشارك الشركات الأجنبية في كبريات مشاريع الطاقة لدينا. ووفقاً لتقديرات عدة، فإن 26 بالمئة من النفط الذي يُستخرج في روسيا الاتحادية - أرجو أن تفكروا في هذا الرقم لو سمحتم - يتمّ بتمويل رأس المال الأجنبي. حاولوا أن تقدموا لي مثلاً على وجود المال الروسي يمثل هذه السعة في القطاعات الأساسية من اقتصاد البلدان الغربية. لا وجود لمثل هذه الأمثلة! لا توجد أمثلة على هذا. أذكر أيضاً، بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على روسيا ومن روسيا إلى بلدان العالم. هذه النسبة تعادل 15 إلى واحد تقريباً. وهذا خير مثال على انفتاح الاقتصاد الروسي واستقراره. إن الأمن الاقتصادي هو المجال الذي يجدر بالجميع الالتزام فيه بمبادئ واحدة. نحن على أتم الاستعداد للمنافسة بشرف.

تتوفر في الاقتصاد الروسي إمكانيات متزايدة لذلك. ويضمن الخبراء وشركاؤنا الأجانب هذه الديناميكية بصورة موضوعية. لقد ارتقت سمعة روسيا الاتحادية مؤخراً في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، إذ انتقل بلدنا من مجموعة المحازفة الرابعة إلى الثالثة. أود استغلال هذه الفرصة التي سنحت هنا في ميونخ اليوم، لتقديم شكري للزملاء الألمان على المساعدة في اتخاذ القرار الأنف الذكر. علاوة على ذلك وكما تعرفون، فإن عملية انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية وصلت إلى الطور الختامي. لا بد من الإشارة، إلى أننا سمعنا مرات عديدة خلال المفاوضات الطويلة والصعبة كلاماً حول الحرية وحرية

التعبير وحرية التجارة وحول الإمكانات المتساوية ولكن، لماذا لا تطبق هذه المعايير إلا حصرياً على سوقنا الروسية؟! هناك موضوع مهم آخر، يؤثر بشكل مباشر على الأمن العالمي.

يكثّر الحديث اليوم عن مكافحة الفقر. فماذا يحدث هنا في واقع الأمر؟ من جانب، يتم تخصيص الموارد المالية لتمويل البرامج المعتمدة لمساعدة البلدان الأكثر فقراً، وفي أحيان كثيرة تخصص مبالغ مالية غير قليلة. فلنكن صادقين، إن هذا الذي يجري في غالب الأحيان، وكثير يعرفون هذه الحقيقة، وهو تحويل هذه الأموال تحت عنوان "التنمية" إلى استثمارات من قبل شركات البلدان المانحة نفسها. من جانب آخر، تستمر البلدان المتطورة في تخصيص الإعانات لدعم قطاع الزراعة الوطنية، بينما تستمر محدودة فرص وصول الآخرين إلى التكنولوجيات المتقدمة.

تعالوا نسمي الأشياء بأسمائها: الحاصل هو أن تُمنح "المساعدات الإنسانية" بيد وبأيد الأخرى لا يحافظ على التخلف الاقتصادي فحسب، لا بل وتجنّي الأرباح أيضاً. ويتمخض التوتر الاجتماعي الناشئ في هذه المناطق المتخلفة حتماً إلى تنامي التشدد والتطرف وتغذية الإرهاب والنزاعات المحلية. وإذا كان كل هذا يحدث، فإنه يضاف إلى الشرق الأوسط، على سبيل المثال، ظروف تفاقم الشعور بعدم عدالة العالم الخارجي، وهنا ينشأ الخطر الذي يهدد الاستقرار العالمي.

من الواضح، أنه يجب على دول العالم الكبرى تلمس هذا الخطر. تبعاً لذلك، لا بد من إقامة نظام أكثر ديمقراطية وعدلاً في العلاقات الاقتصادية العالمية - نظام يوفر للجميع فرص التنمية وإمكانات التطور. لدى التحدث في مؤتمر الأمن، لا يجوز أيها السيدات والسادة المحترمون، غضّ النظر عن نشاطات منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. فمن المعروف أنها أسست من أجل النظر في كل جوانب الأمن وأؤكد على هذا، كل الجوانب: العسكرية - السياسية والاقتصادية والإنسانية وعلاوة على ذلك، الترابط بينها.

عملياً، ماذا نرى اليوم؟ نحن نرى وجود اختلال في هذا الميزان بكل جلاء. تجري محاولات رامية لتحويل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي إلى وسيلة "مبتذلة" لضمان المصالح السياسية الخارجية لبلد معين أو مجموعة من البلدان ضد بلدان أخرى. ولتسهيل تنفيذ هذه المهمة جرى "تفصيل" هيكل الجهاز البيروقراطي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، الذي لا يربطه أي رابط على الإطلاق بالدول المؤسسة. في إطار هذه المهمة، جرى "تصميم" إجراءات واتخاذ القرارات عبر استخدام ما يُسمى "بالمنظمات غير الحكومية". رسمياً نعم، هي مستقلة ولكنها تُمول بشكل هادف وبالتالي فهي خاضعة للرقابة وتحت السيطرة.

وفقاً للوثائق الأساسية، فإن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مدعوة إلى تقديم المساعدة في الميدان الإنساني للبلدان الأعضاء، بناء على طلبهم، لمراعاة الأحكام والقواعد الدولية في مجال حقوق الإنسان. إن هذا مهم ونحن نؤيده. لكن هذا لا يعني، على الإطلاق، التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية، ناهيك "الفرض" على هذه الدول كيف يجب أن تعيش وأن تتطور. خصوصاً، وأنه من الواضح أن مثل هذا التدخل لا يساعد مطلقاً على نشوء دول ديمقراطية حقاً، بل على العكس، يجعلها تابعة وبالتالي غير مستقرة من الناحية السياسية والاقتصادية. نحن نأمل أن تسترشد منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بمهماتها المباشرة وأن تبني العلاقات مع الدول ذات السيادة على أساس الاحترام والثقة والشفافية.

السيدات والسادة المحترمون

في الختام أود الإشارة إلى الآتي، نحن في كثير من الأحيان - وأنا شخصياً - نسمع نداءات موجهة إلى روسيا الاتحادية من جانب شركائنا، بما في ذلك من جانب شركائنا الأوروبيين، للقيام بدور فاعل أكثر وأكثر في الشؤون الدولية. في هذا الصدد سمحوا لي بتقديم ملاحظة صغيرة جداً. من غير المرجح أننا بحاجة إلى دفعنا وتحفيزنا نحو

القيام بذلك. إن روسيا، هذا البلد الذي يمتد تاريخه إلى أكثر من ألف سنة، كان على الدوام عملياً يتمايز بممارسة سياسة خارجية مستقلة. نحن لا ننوي تغيير هذا التقليد اليوم أيضاً، ولكننا في الوقت نفسه نرى جيداً كيف تغير العالم، ونقيم بشكل واقعي إمكانياتنا وقدراتنا. كما نود بالطبع التفاعل مع شركاء مسؤولين ومستقلين أيضاً، ليكون بوسعنا العمل سوية معهم على إقامة نظام عالمي ديمقراطي وعادل، ضامنين فيه الأمن والإزهار لا للنخب، وإنما للجميع. أشكركم على اهتمامكم.

مراحل التحول نحو تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية

يبدو الاستياء الغربي من النجاحات والمواقف السياسية الروسية المعلنة على أبواب القرن الحادي والعشرين واضحاً في كتابات المؤرخة والكاتبة والمحلفة السياسية الأميركية آن أبلباوم عن "البوتينية"⁽¹⁾ والرغبة في عودة أجواء الحرب

(1) "ساوس بوتين تجاه أميركا": هكذا عنوان "آن أبلباوم" مقالها المنشور في "الواشنطن بوست" الاثنين 26 شباط 2007، والذي تقول فيه عبر كثير من المعلقين الصحفيين والساسة، عن دهمتهم من هذه "اللغة الجديدة" التي استخدمها (الرئيس فلاديمير) بوتين في خطابه الذي أطلقه في مدينة ميونخ الألمانية، موجهاً فيه سهام انتقاداته اللاذعة لأميركا، التي اتهمها برفع العالم إلى متاهة لا قرار لها من النزاعات المستمرة، وبأنها تعمدت توسيع دائرة انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب تخطيطها لحدودها السياسية والجغرافية بشبكي الوسائل والسلل. وتساءل المعلقون الصحفيون عما إذا كانت هذه اللغة تعبر عن بلوغ روسيا طريقاً مسدوداً في مسار تحولها الديمقراطي، أم أن (الرئيس فلاديمير) بوتين كان يخاطب بها مواطنيه الروس، أم هي ببساطة تشير إلى حلول تحول ما في سياسات روسيا...؟ يذكر هنا أن الرئيس بوش (الأب) قد تعامل مع (الرئيس فلاديمير) بوتين، منذ الأيام الأولى لتولي مهام منصبه في البيت الأبيض، بالطريقة ذاتها التي طالما تعامل بها كل الرؤساء الأميركيين مع القادة الروس. كان كل واحد من رؤسائنا يصف نظيره الروسي، بأنه "الصديق الجديد" الأفضّل لأميركا في موسكو. وكما علمنا في ذلك التصريح سيئ الذكر والنسوب لبوش، فقد نظر هذا الأخير ملياً في عيني (الرئيس فلاديمير) بوتين، فرأى فيه شخصاً سوياً مستقيماً وجديراً بالثقة، فلم يتردد في دعوته إلى مزرعته الرئاسية الخاصة! لكن وبعد الذي قاله (الرئيس فلاديمير) بسوتين مؤخراً في ميونخ أقول: أما أن لرؤسائنا أن يغيّلوا النظر ملياً في عينيه؟!

الباردة أو أقله مضايقة الغرب، وفي كتابات المؤرخ البريطاني ماكس هاستينجز عن أن الرئيس فلاديمير بوتين هو الوريث الروحي لجوزيف ستالين⁽¹⁾ وفي تحذير وزير الدفاع الأميركي روبرت غينس من أن "حرباً باردة واحدة تكفي"⁽²⁾ - هذه الكلمات هي بلا شك حمالة أوجه، فهي قد تعبر عن توصيف لواقع الحال بقدر ما تعبر عن إنذار ضمني. النظرة السائدة في أميركا تحديداً، هي أن موسكو خرجت من الحرب الباردة مهزومة بينما خرجت واشنطن منتصرة. إذن، هو كلام من باب التحذير لروسيا الاتحادية عن الانزعاج الغربي من الخروج من عباءة التوجه "نحو أوروبا"، أكثر منه من باب وصف التحولات في السياسة الخارجية الروسية. لكن، ما الذي جعل صوت الرئيس فلاديمير بوتين يعلو غاضباً في ميونخ؟

"بوتين يمارس ألعاباً خطيرة": هكذا عنوان "آن ألباوم" مقالها المنشور في "الديلي تلغراف" الثلاثاء 5 حزيران 2007، والذي تقول فيه إنها قامت بزيارة معرض موسكو للكتاب، ولاحظت أن نوعية الكتب هناك تركز في معظمها على تمجيد التاريخ الروسي وتمجيد أبطال الحرب، والطيارين الروس، بل وتمجيد ستالين صانع النصر العظيم بالإضافة إلى كثير من الصور للنجوم الحمراء والمطرقة والمنجل التي تشكل مكونات العلم السوفييتي الشيوعي. وتعتقد الكاتبة أن تلك المظاهر التي شهدتها في معرض الكتاب تدل على اتبعات موجة جديدة من التقديس لروسيا، وهي موجة يرعاها الكرملين لأنها تدعم السياسات الخارجية التي يتبعها الرئيس فلاديمير بوتين في الوقت الراهن، والتي تقوم على توجيه التهديدات للدول المجاورة التي كانت تدور في الفلك السوفييتي. وأن على بوتين إدراك أنه يمارس ألعاباً خطيرة يشك كثير في أنه يعرف قواعدهما.

(1) جريدة الغاردين البريطانية، الاثنين 26 تشرين الثاني 2006.

(2) في 10 شباط 2007، قال وزير الدفاع الأميركي روبرت غينس في خطابه أمام مؤتمر ميونخ للأمن الذي تحدث الرئيس فلاديمير بوتين أمامه: «حرب باردة واحدة... تكفي». أوضح وزير الدفاع الأميركي أن كلام (الرئيس فلاديمير) بوتين «ملأني بالحنين إلى الأيام الخوالي. لكن لا توجد رغبة لحرب باردة جديدة مع روسيا». ومستخدماً الدعاية للتخفيف من حدة الخلاف قال الوزير الأميركي، الذي شغل سابقاً منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية، في قالب من السخرية اللاذعة مخاطباً المجتمعين بقوله: «لدي مثل، بوتين، الذي كان يتحدث الثاني أمامكم أمس، أساس مهني مختلف تماماً. فقد عملت في الجاسوسية مثله، وأعتقد أن الجواسيس القدامى يعانون من عادة التحدث بقطاعة». يشار إلى أن الرئيس فلاديمير بوتين عمل سابقاً في جهاز الاستخبارات السوفييتي (ك.ج. بي).

هناك أسباب عديدة أهمها على الإطلاق نجاح الرئيس فلاديمير بوتين في تحقيق أمرين أساسيين: أولهما، بناء المنظومة العسكرية المراجعة لأعداء روسيا الاتحادية والتي ستعرض مراحل تطورها، فيما بعد، بالتفصيل. وثانيهما، استعادة قدر كبير من العافية والانضباط والنمو المتواصل في الاقتصاد الروسي. في السنوات الأخيرة سددت روسيا الاتحادية كامل ديوها الخارجية قبل موعدها.

هذا ما ضمن، وبشكل أساسي، توقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الغربية عن التطفل على سياسات الدولة الروسية الداخلية قبل الخارجية. ما لم يكن متوقعاً في الغرب، نجحت روسيا الاتحادية في تكوين احتياط ضخيم من الذهب والعملات الصعبة من عائداتها المرتفعة من مبيعات البترول والغاز الطبيعي. كما شكل ارتفاع أسعار النفط عالمياً حينها، من خلال زيادة الاستهلاك على منتجات الطاقة وتدفق الاستثمارات والتوظيفات الأجنبية في الاقتصاد الروسي، عوامل ساعدت كلها على نمو الاقتصاد الروسي سنوياً وبشكل متسارع ومتراكم ما أدى إلى تحسين مستوى معيشة الفرد فيها.



نظرة الرئيس فلاديمير بوتين المعركة إلى وزير الدفاع الأمريكي روبرت غوتس خلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 11 شباط 2007.

التوجهات الروسية في القرن الحادي والعشرين

تريد روسيا الاتحادية أن تتحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الإقليمي، والتحول إلى دولة ذات نفوذ على الساحة السياسية الدولية دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية. ولتعميق فهم الرؤية الروسية لتلك الأسباب والدوافع التي طرأت على خارطة التغيرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية العالمية الحديثة - ومنها تشكلت تلك التوجهات الروسية السياسية والعسكرية خلال المرحلة السابقة والتي من خلال أحداثها وتحولاتها صيغت التوجهات الروسية في القرن الحادي والعشرين - نجد أن بناء روسيا الحديثة أي "روسيا في زمن الرئيس فلاديمير بوتين" قد مرّت، بشكل عام، بثلاث مراحل جيوسياسية حتى نهاية العام 2015 وهي:

- مرحلة إعادة البناء أو ما يسمى "عقيدة استعادة الدولة"

امتدت هذه المرحلة طيلة الفترة الأولى لحكم الرئيس فلاديمير بوتين واستمرت حتى نهاية فترة رئاسته الأولى (2000-2004). ويمكن الاستنتاج أن الرئيس فلاديمير بوتين أستطاع خلال الفترة الأولى من حكمه، بناء نظام سلطوي قوي قادر على إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف الدولة. لقد كرّر دوماً أن "الديمقراطية هي دكتاتورية القانون وأنه كلما ازدادت الدولة قوة شعر المواطن بأنه حرّ"، مضيفاً: "إن الدولة القوية الفاعلة وحدها تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع"، واصفاً روسيا الاتحادية بأنها "بلد غني بالناس الفقراء وبدون نظام" (1).

وهكذا، من أجل بناء الدولة المركزية القوية، أحاط نفسه بكثير من زملائه السابقين في جهاز الأمن الاتحادي معترفاً على الملأ بأنه يثق بهم ويحب العمل معهم. ويعتبر كثير من المراقبين والمحللين السياسيين والعسكريين أن هذه الفترة

(1) في مقابلة أجرتها معها أسبوعية الإكسپرس الفرنسية عدد 23 آذار 2000. راجع الملفات المخصصة للحدث عن روسيا في كل من الصحف العالمية التالية: ليراسيون عدد 28 آذار 2000، إترناشيونال هيرالد تريبون عدد أيار 2000 ولوكوريه إترناشيونال عدد 14 حزيران 2000.

تحديداً كانت أقرب إلى استعادة وحدة الدولة القومية القوية ومتانتها في مختلف جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

في هذه المرحلة خرجت روسيا الاتحادية موحدة في حقبة تاريخية عصيبة جداً تسبب بها الانهيار الجيوسياسي العالمي بسقوط الاتحاد السوفياتي مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

كذلك، فقد كان للتفكك الاجتماعي والانهيار الاقتصادي والتعبية الجيوستراتيجية للغرب والفوضى الحكومية العارمة والصراعات الداخلية الدور المؤثر في تأخر استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها العالمية. من هنا، فإن العقيدة العسكرية الروسية في هذه المرحلة كانت أقرب إلى العقيدة الدفاعية منها إلى العقيدة الهجومية، أو تلك التي تسعى للهيمنة وتقاسم رقعة النفوذ الدولية. كان الشغل الشاغل للقادة العسكريين والسياسيين الروس الخوف من المتربصين بالدولة الناشئة ومحاولات تشويه صورة روسيا الاتحادية والتدخل في شؤونها الداخلية والحاجة إلى تعزيز الأمن على الحدود الجنوبية لروسيا مع آسيا الوسطى والصين من جهة، ومن جهة أخرى، كان الجيش الروسي يعمل على حماية حدوده الغربية في وجه تهديدات حلف شمال الأطلسي، مع ما يستلزم ذلك من جهود للاحتفاظ بقدرته النووية.

● مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات "عقيدة فرض الاحترام"

امتدت هذه المرحلة بين الأعوام (2005-2009). كانت العقيدة العسكرية الروسية في هذه المرحلة في سياق التوجه الجيوسياسي العالمي الذي يقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية استراتيجية قادرة على مواجهة كل التحديات والتهديدات النابعة من مرور الشرق الأوسط في كثير من الحروب والصراعات الدولية.

خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمير بوتين (2004 - 2007)، واجهت روسيا الاتحادية كثيراً من التحديات الجيوسياسية العالمية، كان أخطرها على الإطلاق التدخلات المتزايدة في الشأن الروسي الداخلي والتهميش المتزايد من قبل الولايات المتحدة الأميركية وارتفاع وتيرة التهديد الذي يمثله حلف شمال الأطلسي على الحدود الغربية للاتحاد الروسي، عبر المحاولات المستمرة لتوسيعه

ليشمل بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق وذلك بضم كل من أوكرانيا وجورجيا. ويمكن القول إن الصعود الروسي بدأ يبرز بشدة ويتضح في الفترة الثانية لحكم الرئيس فلاديمير بوتين خاصة منذ عام 2006.

يعتبر يفغيني برينكاوف، أحد أبرز صانعي توجهات السياسة الروسية المعاصرة، بأن روسيا الاتحادية قد بدأت عام 2006 مرحلة جديدة في نهوضها. هذه المرحلة، تتميز بالقطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي خصوصاً على صعيد العلاقات الروسية الداخلية كما على صعيد العلاقات الروسية الخارجية.

يرأي هذا السياسي الروسي المخضرم، فإن الرئيس فلاديمير بوتين سعى إلى تحقيق أمرين أساسيين:

- الأول، هو إحكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الطبيعية، ليقطع بذلك مع كثير من مكونات النظرية النيوليبرالية فيعيد للدولة دورها في تنظيم الاقتصاد وإدارة التنمية في الأقاليم.
- الثاني، هو العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية، وعودتها إلى لعب دور متعاطف على المسرح الدولي بالاستناد إلى ثرواتها الطبيعية.

عمل الرئيس فلاديمير بوتين على عودة الاستقرار الأمني والانتظام العام وسيادة سلطة القانون إلى كل أنحاء روسيا الاتحادية ما أكسبه شعبية واسعة في البلاد، خصوصاً بعد قمعه حركة التمرد في الشيشان، التي ما تزال ارتداداتها تواصل حتى الآن، على شكل أعمال عنف متقطعة تحدث في جميع أنحاء شمال القوقاز. ويجب ألا ننسى السعي الغربي لتسليح جمهورية جورجيا والذي أسفر عن انفجار الحرب الروسية - الجورجية في 8 آب 2008.

لقد تشكلت العقيدة العسكرية الروسية الثانية، خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمير بوتين بناء على العوامل الجيوسياسية سالفة الذكر، وبالتالي فقد كانت التوجهات الاستراتيجية لتلك العقيدة أقرب ما تكون للاستنفار والمواجهة مع الغرب منها إلى الموقف الدفاعي المتفرج، ومن أهم ما يمكن أن يُشار إليه في هذا السياق الإجراءات التالية:

أولاً، تجهيز القوات المسلحة الروسية بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة تهديدات حلف شمالي الأطلسي وعلى رأسها الأسلحة النووية. ثانياً، الوقوف بحزم وقوة لمختلف محاولات التمرد والعصيان والانتهاك لسيادة الدولة الروسية أو تلك الجمهوريات التي تقع على حدود روسيا الاتحادية كما حدث مع جورجيا. ثالثاً، الموقف بمجدية وحزم أمام محاولات توسع حلف شمالي الأطلسي، واستخدام القوة لفعل ذلك إن اقتضى الأمر، مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية مع قوى دولية تشارك معها مخاوف المساعي الأميركية للهيمنة على رقعة الشطرنج الدولية والأوراسية تحديداً كما هي الحال مع الصين. العقيدة العسكرية الروسية الثانية هي عقيدة مواجهة وهجوم واستفزاز للغرب والولايات المتحدة الأميركية تحديداً، وذلك في محاولة من قبل الرئيس فلاديمير بوتين لإظهار المكانة القوية التي وصلت إليها وعملها روسيا الجديدة اليوم، وبالتالي التأكيد على رفض أي إملاعات أو تدخلات خارجية في الشأن الروسي.

- مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية "عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي"

تمتد هذه المرحلة بين الأعوام (2010-2015). وهي العقيدة الثالثة التي تتبناها روسيا الاتحادية في تاريخها الحديث. هذه العقيدة الجديدة التي أعلن عنها سكرتير مجلس الأمن الروسي نيقولا ياتروشيف يوم الخميس 19 تشرين الثاني 2009: "العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لم تأت من فراغ، بل جاءت رد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأميركي المعلن عنها والتي استبعدت روسيا الاتحادية من قائمة حلفاء وأصدقاء أميركا في حركتها ضد الإرهاب، على الرغم من أن روسيا الاتحادية كانت ضمن هذه القائمة في استراتيجية عام 2002". بالإضافة إلى تبني مختلف الأفكار التي كانت حاضرة في الاستراتيجية العسكرية الروسية الثانية والثالثة، فإن العقيدة الرابعة قد تبنت بعض الخيارات الاستراتيجية العسكرية الاستثنائية كخيار إقدام روسيا الاتحادية على توجيه ضربات نووية استباقية، وهو ما قصدناه تحديداً بعقيدة "فرض التوازن الاستراتيجي".

ما يجب التأكيد عليه أيضاً، في هذه العقيدة العسكرية الجديدة هو إمكانية استخدام القوات العسكرية الروسية خارج نطاق روسيا الاتحادية، وتوسيع المناطق الحدودية للاتحاد الروسي من مسافة خمسة كيلومترات إلى خمسة عشر كيلومتراً وخاصة في الحدود الغربية لروسيا الاتحادية، وبهذا تعود المنطقة الحدودية الروسية إلى ما كانت عليه في زمن الاتحاد السوفياتي. قد أحدث هذا القرار ردود فعل قوية من قبل الولايات المتحدة الأميركية ولدى دول أوروبا الشرقية المجاورة لروسيا الاتحادية. إن إصرار القيادة الروسية على تلك الرسائل القوية التي تفيد إعادة التأكيد على مكانة روسيا الاتحادية الجيوسياسية والجيوسراتيجية في القرن الحادي والعشرين على رقعة الشطرنج الدولية، كذلك ومن ضمن ما يمكن الإشارة إليه في هذا التوجه العسكري الجديد، هو إضافة عامل الترهيب وزرع روح الخوف في نفوس أعدائها التقليديين والمتمردين على نفوذها التاريخي، وهو ما يستدعي التفكير كثيراً قبل التعرض لأمنها القومي ومصالحها الدولية للتهديد والخطر.

الشعب الذي يدافع عن حريته وعن حقه في الحياة لا يُقهر

فيما يلي، نص الكلمة المترجمة عن اللغة الروسية، التي ألقاها الرئيس فلاديمير بوتين في العرض العسكري في الساحة الحمراء بموسكو، تكريماً للذكرى الـ 62 للانتصار على النازية في الحرب الوطنية العظمى، في 9 أيار 2007.

أعزائي مواطني روسيا،

أعزائي المحاربين القدامى، الرفاق الجنود والبحارة والرتباء،

الرفاق الضباط والجنرالات والأدميرالات،

أهنتكم بمناسبة عيد النصر العظيم، هذا العيد الذي يكتسب أهمية

أخلاقية كبيرة وقوة موحدة، هذا العيد الذي حدد إلى الأبد مصير

روسيا وهو في قلب كل واحد من مواطنيها!

الحرب الوطنية العظمى أصبحت مأساة لم يسبق لها مثيل لكل

شعبنا. حولت البلاد إلى حلبة من النيران، وتركت أثرها الدامي في

أسرنا، وفي قلوبنا.

لكن الحرب لم تكسر روح الشعب، وأعطت كثيراً من الأمثلة على البطولة الجماعية. بعد أن مر كل هذا الألم والمشقة، وفقدان الزملاء والجنود، على الرغم من كل شيء كانت لديهم الثقة في النصر.

دافع الملايين من الناس عن استقلال بلادهم وكرامتها في الجبهة وفي العمق، وتحت الاحتلال وفي العمل السري. لقد أثبتت أن الشعب الذي يدافع عن حريته وعن حقه في الحياة، لا يُقهر.

نحن ننحني أمام شجاعتهم وإرادتهم، نحن ننحني أمام ذكرى جميع الذين، بفضل شجاعتهم وتماسكهم، تم سحق المعتدي ووقف الفاشية، ما أهدى المستقبل لبلدنا ولكل البشرية.

في هذا اليوم، نحن نفكر دائماً في مصير هذا العالم، في استقراره وأمنه، في الدروس المستفادة من تلك الحرب الرهيبة، التي في كل عام تكتسب أكثر معنى وأهمية.

اليوم، نحن مرة أخرى، نشيد بكل احترام بالدول الحليفة ضد الحلف الهتلري. نحن لن ننسى إسهامها في هزيمة النازية. يوم النصر يوحد ويدمج، ليس فقط مواطني روسيا، ولكن أيضاً جيراننا القريبين في مجموعة الدول المستقلة.

كل واحد منا يشعر بالامتنان العميق لجيل من الناس الذين تحملوا كثيراً من مشقات الحرب الثقيلة وأوزارها. لقد أورثونا تقاليدهم في الأخوة والتضامن. حقاً إنها تجربة المعاناة في سبيل الوحدة والمساعدة المتبادلة.

نحن سوف نحافظ على قدسية هذه الذكرى، وسوف نقدر هذا الإنجاز التاريخي. أما أولئك الذين يحاولون اليوم التقليل من شأن هذه الحيرة التي لا تُقدر بثمن، الذين يندسون النصب التذكارية لأبطال الحرب، فإنهم يهينون شعبهم ويزرعون الفتنة وعدم الثقة مجدداً بين الدول والناس.



في 9 أيار 2007، من قلب الساحة الخضراء، في مناسبة الذكرى 62 للانتصار على النازية
خاطب الرئيس فلاديمير بوتين القوات العسكرية الروسية قائلاً: إن الأخطار التي شكلتها النازية
لم تختف، وإنما اتخذت أشكالاً جديدة، إن الفكر اليميني الذي تنسب بالاحتكار الشنيع
للحياة البشرية، والسعي إلى الهيمنة على العالم ما زالت قائمة.

ليس من حقنا أن ننسى أن أسباب نشوب أي حرب تكمن في المقام الأول في الأخطاء والحسابات الخاطئة في زمن السلم، أما جذورها، ففي أيديولوجية المواجهة والتطرف.

في أيامنا هذه خاصة، لم تختف هذه الأخطار. لقد اتخذت فقط أشكالاً جديدة، يعملون على تغيير مظهرها. هذه التهديدات الجديدة، كما في زمن "الرايح الثالث"، يتسم فيها القدر نفسه من الاحتقار الشنيع للحياة البشرية والمطالبات ذاتها بالتفرد العالمي والسعي نفسه لفرض الهيمنة والإملاء على العالم.

أعتقد، أنه لا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا بتقاسم المسؤولية الشاملة والشراسة المتساوية، فهي وحدها القادرة على تأمين رفض جماعي لأي محاولات لإطلاق العنان لصراع مسلح جديد وتقويض الأمن العالمي.

أعزائي المحاربين القدامى،

بتضحياتكم الغالية هزمتنا الفاشية وجلبنا التحرير للملايين الناس.
بعد الانتصار، بجهدكم البطولي رُفع الدمار عن المدن والقرى
وبُنيت حياة السلام.

أُنْجِي أَمَامَكُمْ وَأَشْكُرْ كُلَّ الَّذِينَ عَانُوا وَاسْتَحَقُّوا النَّصْرَ.
الْخُلُودَ الْأَبَدِيَّ لِلَّذِينَ ضَحَّوْا بِحَيَاتِهِمْ فِي سَبِيلِنَا، لِكُلِّ الَّذِينَ
اسْتَعَادُوا السَّلَامَ لَأَجْلِنَا.

روسيا سوف تحفظ دائماً ذكرى هذا النصر العظيم، وسوف تحفظ مآثر آبائنا وأجدادنا.

نحن مثلمهم، سوف ندافع عن مصالحنا ومكتسيات بلادنا، وسوف
نعمل سوياً، ونبني من أجل الرخاء والرفاه والمستقبل السلمي لروسيا.
المجد لكم، جنود الحرب الوطنية العظمى.

المجد للشعب الذي انتصر.

أهتكم بالعيد، أهتكم بيوم النصر العظيم.

صِيحَةُ الْاِشْتِصَارِ (أَوُورَرَرَرُۥۥۥ).

الفصل الثالث

التوجه الروسي نحو آسيا الوسطى تكريس التحول نحو أوراسيا

يقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه، قد لا توجد منطقة في العالم حظيت منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية⁽¹⁾، بمكانة استراتيجية مهمة كذلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى. في آسيا الوسطى يجتمع كل شيء، ميرات التاريخ، وعود المستقبل، الثورات الشعبية وحركات التمرد القومية، الحركات الإسلامية المسلحة، حقول النفط والغاز.

هناك أيضاً، القواعد والمناورات العسكرية الصينية والروسية والأميركية. تمتد الأراضي الروسية في آسيا من أقصى شرق القارة الآسيوية إلى أقصى غربها، مواصلة امتدادها في أوروبا. وتمثل روسيا الاتحادية، بهذا الامتداد ما يمكن تسميته بسقف القارة الآسيوية، إذ إنها تحتل أقصى الجزء الشمالي منها. يقابل هذا الامتداد الروسي امتداد وتنوع وتباين كبير بين دول وأقاليم القارة الآسيوية. آسيا ليست كلاً متماثلاً، وبالتالي فليس لروسيا الاتحادية سياسة واحدة تجاهها، بل إن لها رؤى وأهدافاً متعددة.

تتكون هذه المنطقة من قسمين، هما آسيا الوسطى والقوقاز. وتضم منطقة آسيا الوسطى خمس دول أساسية هي أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وتركمانستان. أما منطقة القوقاز، فهي إقليم جبلي يقع بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق حيث تتقاسم الإقليم أربع دول هي: روسيا الاتحادية، جورجيا، أذربيجان وأرمينيا.

(1) راجع التقرير الخاص لمجلس العلاقات الخارجية الروسية، فيتالي نغومكين ومشاركوه، مصالح روسيا في آسيا الوسطى، التقرير رقم 10، موسكو، 2013.

الموقع والأهمية الاستراتيجية

تعد هذه الدول منطقة تنافس استراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية والصين. وتمتلك هذه المنطقة بموقعها المتميز حيث تلخص الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في المحاور التالية:

- 1- إنها تقع في موقع متوسط بين روسيا الاتحادية وكل من تركيا، الصين، إيران وبحر قزوين، فهي تقع جنوب روسيا الاتحادية، وغرب الصين، وشمال أفغانستان، وشمال وشرق إيران وشرق تركيا. ما يجعل منها محل تأثير على هذه المناطق الحساسة.
- 2- إنها تطل على بحر قزوين الغني بالنفط.
- 3- إنها تشكل ممراً مهماً لخطوط نقل وإمداد الطاقة القادمة من آسيا الوسطى وبحر قزوين وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.
- 4- إنها سوق تجارية مهمة، حيث نالت استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينيات، ما جعلها سوقاً منعشة للاستثمارات ومفتوحة للمنتجات.
- 5- إنها تسعى لإعادة بناء جيوشها، ما يجعلها سوقاً مفتوحة لاستيراد السلاح والخبرات العسكرية والأمنية، خاصة بعد الحرب على أفغانستان والحروب التي خاضتها بعض تلك الدول ضمن الاتحاد السوفياتي السابق.
- 6- إنها تحتوي على المخزون الهائل من النفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب والفضة وباقي المعادن الاستراتيجية، إذ إن كازاخستان تمتلك ربع احتياط العالم من اليورانيوم، وتمتلك تركمانستان رابع احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، كما تعد أوزبكستان ثالث أكبر منتج للقطن في العالم وتمتلك رابع أكبر احتياطي عالمي من الذهب، وعاشر احتياطي عالمي من النحاس، إضافة إلى الكميات الضخمة من النفط والغاز في بحر قزوين.

روسيا الاتحادية والعودة إلى تجميع الميراث السوفيياتي

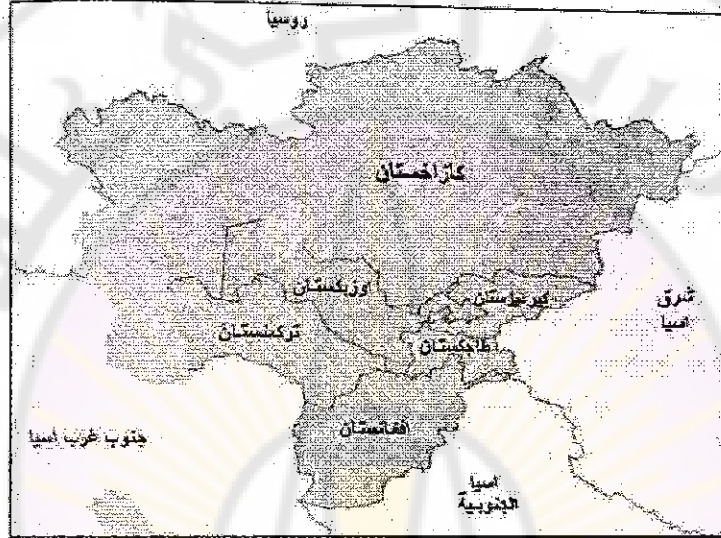
قبل نحو خمسة وعشرين عاماً حصلت دول آسيا الوسطى على استقلالها عن الاتحاد السوفيياتي السابق. لم يكن هذا الاستقلال طلاقاً بين الطرفين، بقدر ما كان انفصلاً مؤقتاً، سرعان ما أدرك خلاله الطرفان أن كلا منهما ليس بوسعهما الاستغناء عن الآخر. عقب تفكك الاتحاد السوفيياتي، استقلت الجمهوريات الست تبعاً عام 1991 وانضمت في العام نفسه إلى صداقة الدول المستقلة.

تضافرت مجموعة من العوامل منذ مطلع التسعينيات وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الثانية، أدت إلى تغلغل واضح لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز على نحو غير مسبوق، حيث إنه لم يكن متصوراً التراجع الواضح لروسيا الاتحادية في منطقة كانت جزءاً من الاتحاد السوفيياتي ولا تزال تمثل المجال الحيوي الأساسي لروسيا الاتحادية.

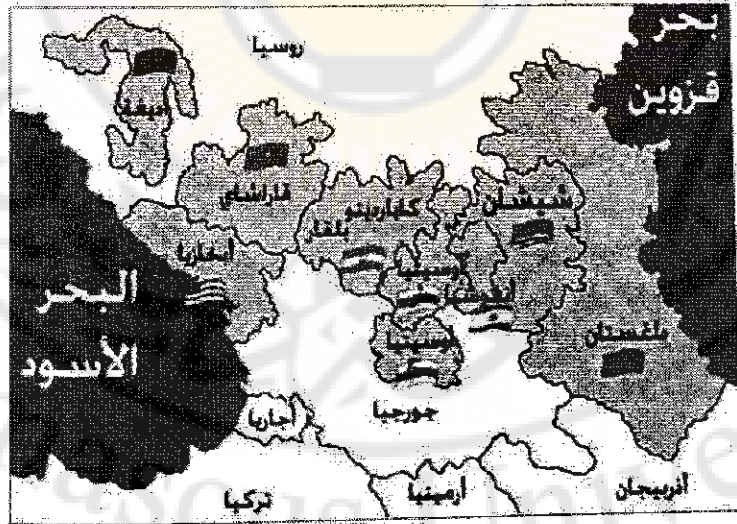
آنذاك، ارتأت القيادة الروسية أن الجمهوريات الإسلامية السوفيياتية في آسيا الوسطى والقوقاز تمثل عبئاً على روسيا الاتحادية، إلى درجة بدا فيها الأمر وكأن القيادة الروسية تريد أن تتنصل من علاقاتها التي دامت قروناً مع هذه المنطقة. كانت القيادة الروسية تأمل في أن تكون مجموعة الدول المستقلة تجمعاً مؤسماً يضم الدول السلافية الثلاث: روسيا الاتحادية، أوكرانيا وروسيا البيضاء وتتجه بعدها الرابطة غرباً لتضم دول أوروبا الوسطى والشرقية. اجتمع قادة الدول الثلاث وأعلنوا قيام "صداقة الدول المستقلة" في 8 كانون الأول 1991، وقرروا أن تكون مدينة مينسك، عاصمة روسيا البيضاء المقر الرئيس لها.

إلا أن مجموعة الدول المستقلة لم تتجه غرباً وإنما اتجهت شرقاً، لتتسع ولتضم إليها جمهوريات الاتحاد السوفيياتي السابق، فيما عدا دول البلطيق الثلاث، وذلك لعدة أسباب كان من أهمها إصرار دول آسيا الوسطى⁽¹⁾ على الانضمام إلى "الصداقة"، وشجبهم لانفراد الدول السلافية الثلاث بهذه المبادرة ورفض دول أوروبا الشرقية العودة مرة أخرى، إلى دائرة النفوذ الروسي.

(1) محمد النعماني، آسيا الوسطى، القوقاز والصراع القادم في العالم، الحوار المتمدن، العدد 4245 تشرين الأول 2013.



التوزيع الجغرافي لدول منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لجمهورية روسيا الاتحادية



التوزيع الجغرافي للجمهوريات الإسلامية في روسيا الاتحادية وتجاورها مع دول الجوار القوقازي

بعد مباحثات طويلة، كان الاجتماع التأسيسي لصداقة الدول المستقلة في أستانا عاصمة جمهورية كازاخستان في 21 كانون الأول 1991 الذي حضرته إحدى عشرة دولة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. بعد إعلان الرئيس الجورجي إدوارد شيفرنادزة رغبة بلاده في الانضمام إلى صداقة الدول المستقلة، انضمت جورجيا في كانون الأول 1993 ليصل عدد أعضائها إلى اثني عشرة دولة. ورغم ذلك، استمر تراجع دور دول آسيا الوسطى والقوقاز في أولويات السياسة الخارجية الروسية، في الوقت نفسه التي تخلت فيه روسيا الاتحادية عن دورها للولايات المتحدة الأميركية التي سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع هذه الدول.

كان التخلي الروسي عن القيام بأي دور مخيلاً للآمال، للدرجة أن القيادة الروسية لم تبذل الجهد اللازم حتى لحماية المواطنين الروس والمتحدثين باللغة الروسية في هذه الدول، وإمكان لعبهم همزة وصل مهمة بين روسيا الاتحادية وهذه الدول. فهناك 25 مليون مواطن روسي منتشرون في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، فهم يمثلون (39%) من مجموع سكان كازاخستان، و(23%) من مجموع سكان قيرغيزستان، و(10%) من مجموع سكان تركمانستان، و(8%) من مجموع سكان كل من أوزبكستان وطاجيكستان و(6%) من مجموع سكان أذربيجان.

تعكس الهجرة الكبيرة للمواطنين الروس من دول آسيا الوسطى والقوقاز إلى روسيا الاتحادية مدى تردي أوضاعهم المعيشية والسياسية في هذه الدول. وكان من مصلحة روسيا الاتحادية الدفاع عن مصالح هؤلاء المواطنين الروس في مناطق وجودهم، وذلك لإيقاف سيل الهجرة، حيث ترتفع تكلفة استيعابهم خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في روسيا الاتحادية خلال فترة التسعينيات، وهو ما لم يحصل⁽¹⁾.

(1) راجع دراسة الباحث سيفانتي كورنيل، مركز دراسات آسيا الوسطى والقوقاز، منشورات جامعة جون هوبكنز، مشروع طريق الحرير، أيلول 2012. البحث متوافر على الرابط التالي:

تحديات إقليمية وحسابات كونية

منذ لحظة ميلاد صداقة الدول المستقلة، كانت الرغبة في التفكك تملو الرغبة في الاندماج. في الواقع كانت النزعة التي سادت الجمهوريات المستقلة حديثاً، بعد التفكك، في مضمونها نزعة نحو الانعزالية. ويؤكد أنصار الانعزالية الروسية أن روسيا الاتحادية ليست في حاجة إلى التكامل حالياً مع غيرها وأنها تملك القدرات التي تكفل لها الاعتماد على نفسها.

كذلك، يرى مؤيدو الانعزالية في صداقة الدول المستقلة، أن هناك مخاوف حقيقية من المركز الروسي تهدد استقلاليتهم، وتحبذ عزلتهم عنه. كما يسود اعتقاد لدى كثير من دول باقي المجموعة بأن زيادة التقارب مع روسيا الاتحادية سيتسبب بمشكلات في علاقات الدول المستقلة مع القوى الإقليمية والدولية، هم في غنى عنها.

انعكس هذا الوضع المترجح على كيان مجموعة صداقة الدول المستقلة، الذي وُلد هشاً مفتقداً إلى رغبة أعضائه في تنفيذ ما يتوصلون إليه من اتفاقات. ومن ضمن الأساليب التي استدعت الرد الروسي على هذه النزعة الانعزالية، عمدت روسيا الاتحادية إلى استخدام كامل دعمها لورقة الانفصال القومي والنزعات العرقية، مع تقديم الدعم والعون للتطلعات الانفصالية في بلدان صداقة الدول المستقلة.

تعتبر روسيا الاتحادية تحرّكاً في هذا المجال مجرد سعي من أجل العمل على تأمين مصالحها الحيوية. هذا السعي، لا يُعدّ بديلاً لرغبات القيادة الروسية في إقامة علاقة شراكة مع الولايات المتحدة الأميركية أو غيرها من القوى الأوروبية. هناء، العكس هو الصحيح، حيث يمثل سعيها في المجال الأول الفرصة الحقيقية لتسديم مكانتها الإقليمية، أما سعيها في المجال الثاني فيصفتها شريكاً متكافئاً للغرب.

من هنا، تُعد سياسة روسيا الاتحادية تجاه الدول التي كانت تشكل معها من قبل الاتحاد السوفياتي، من أهم ما يميز السياسة الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وكانت دول مجموعة صداقة الدول المستقلة الأكثر تأثراً بهذه السياسية بصفة خاصة في عملية تفكك دول المجموعة وانقسامها على نفسها، أو إعادة التكامل في حدودها وأراضيها.

بصفة عامة، ينظر إلى العملية الأولى على أنها تصب في المصلحة الأميركية والقوى الغربية الحليفة لها، بينما تعدّ العملية الثانية مناقضة لمصالحها. وتعليل ذلك، يكمن في أن إعادة التكامل بين وحدات المجموعة سيؤدي إلى القضاء على الكيان المستقل للدول المكونة لها. هذا بالطبع، سيكون في صالح تعظيم قوة القطب الأقوى في هذا التكامل، الذي هو روسيا الاتحادية أو غيرها من القوى الإقليمية الساعية إلى ذلك وبصفة خاصة تركيا أو إيران. هذا الأمر بكل تأكيد سيقف عقبة في وجه تصدير النموذج الديمقراطي الغربي، وسيادة قيم الثقافة الغربية في مرحلة التبشير بعالميتها في ظل الانتقال إلى النظام العالمي الجديد، وأغلب الظن أن ذلك سيصب في مصلحة روسيا الاتحادية بصفته الطرف الأقوى داخل مجموعة صداقة الدول المستقلة.

لذلك، فإن ما كان يحدث في روسيا الاتحادية، كان في الوقت ذاته، ذا أثر بالغ في تطور الأوضاع في مجموعة صداقة الدول المستقلة، حيث لا تزال الدولة المحورية التي تدور من حولها جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، سواء بالسلب أو بالإيجاب وذلك في مختلف أطوار تطور المراحل والعلاقات. لذلك، فإن للمواقف الدولية، خاصة الموقف الأمريكي تجاه روسيا الاتحادية، ارتباط أشد الارتباط بتطور الأوضاع في صداقة الدول المستقلة. عموماً يبدو الموقف الأمريكي متناقضاً ومتذبذباً بين بدلين، أحدهما مرساً بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه روسيا الاتحادية.

البديل الأول، يكمن في هدم روسيا الاتحادية استكمالاً لعملية تفكيك الاتحاد السوفياتي، ويرتبط ذلك ضمناً بتفكيك مجموعة صداقة الدول المستقلة. يدفع هذا الهدف الإدراك الغربي بأن روسيا الاتحادية، بكل ما تملكه من مقومات القوة، تعدّ المهدد الأول لأمن أوروبا وسلامة الغرب عموماً، إلا أن هذا البديل تقف أمامه معضلة خطيرة تواجه الغرب، حيث تمثل عملية هدم روسيا الاتحادية مخاطرة غير مأمونة العواقب، نظراً لما سيتبعها من انشطارات وتفككات في أوروبا تحمل معها نذير فوضى عارمة قد تخرج عن نطاق السيطرة الأميركية.

أما البديل الثاني، فيتمثل في استخدام روسيا الاتحادية كنبوالة حارسة في منطقتها الإقليمية لمصالح الغرب، وذلك حتى لا يحتل الفراغ الذي خلفه انهيار

الشيوعية ببديل مناقض لمصالح الغرب تستغله قوى إقليمية منافسة في مقدمتها إيران والصين، إلا أن هذا البديل تقف أمامه كذلك معضلة تواجه الغرب، وهي المخاوف المنبعثة من أن يؤدي تدعيم هذا البديل إلى عودة انبعاث الدولة الاتحادية بصفتها السابقة عدواً للغرب نفسه.

تشكل آسيا الوسطى والقوقاز أهمية خاصة بالنسبة إلى استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، وذلك بالنظر إلى اعتبارين أساسيين: أولهما، أن عدداً من الدول المتاخمة للمنطقة تمثل خصومة تاريخية ومنافسين حقيقين لواشنطن يتعين عليها إضعافهم حتى لا يشكلوا لاحقاً تحدياً للهيمنة وللنفوذ السياسي والعسكري الأميركي وفي مقدمتهم إيران والصين وروسيا الاتحادية ذاتها. أما ثانيهما، فإن تغلغل الولايات المتحدة الأميركية يمثل عاملاً مهماً في تقويض نفوذ تلك الدول المناوئة، ومحاولة اختراقها جغرافياً وسياسياً من وجهة النظر الأميركية. لكن مما لا شك فيه، أن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى قد ازدادت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 مع احتلال الولايات المتحدة الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي لأفغانستان. أصبحت الولايات المتحدة الأميركية في حاجة ماسة لهذه الدول بالنظر إلى حوارها المباشر مع أفغانستان، للتمركز فيها، ولتوفير الإمدادات للقوات الأميركية، وكذلك لإحكام السيطرة والخنق على أفغانستان عبر حدودها مع هذه الدول.

بعيداً عن دول الحوار المباشر، فإن باقي دول قارة آسيا، يوجد فيها دول ذات ثقل سياسي واقتصادي متصاعد خصوصاً الهند وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا. فيحكم التطورات التي شهدها هذه الدول، بالإضافة إلى الصين واليابان، فإن دولاً كبرى في آسيا باتت تمثل مركز الثقل الاقتصادي في النظام الدولي، وأصبحت محط اهتمام القوى العالمية. وروسيا الاتحادية تتابع كغيرها هذه التطورات في القارة الآسيوية وبينما تقرر بثقل آسيا ككل، فهي بدأت تحدد سياساتها حسب قوة ومكانة الدولة التي تريد أن تتعامل معها ومكانتها⁽¹⁾.

(1) ألكسي مالاشينكا، آسيا الوسطى: ماذا تتوقع روسيا، منشورات مركز كارنيغي للسلام، موسكو، 2012.

عودة روسيا الاتحادية إلى آسيا الوسطى

إن وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى رئاسة جمهورية روسيا الاتحادية، جلب معه سياسة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال على صعيد العلاقات مع دول منطقة آسيا الوسطى، وضرورة بناء روابط سياسية واقتصادية مع دولها. في وثيقة السياسة الخارجية الروسية التي اعتمدت في عام 2000، جاءت أوروبا في الترتيب الثاني بعد دول مجموعة صداقة الدول المستقلة، من بعدها الولايات المتحدة الأميركية، ثم آسيا. وفي إطارها ذُكرت بالترتيب كل من الصين، الهند، جنوب آسيا، اليابان، جنوب شرق آسيا ثم إيران. ذُكرت كل من شبه الجزيرة الكورية وأفغانستان، الأولى من حيث ضرورة مشاركة روسيا الاتحادية في حل مشكلات تسليحها النووي وفي إطار المحافظة على علاقات متوازنة مع الكوريتين. أما الثانية، فمن حيث اعتبار الصراع الممتد بها، يمثل تهديداً حقيقياً لأمن الحدود الجنوبية لمجموعة صداقة الدول المستقلة وتأثيرها المباشر على المصالح الروسية. بعد ذلك، جاء الشرق الأوسط ثم إفريقيا، ثم أمريكا الوسطى والجنوبية.

أهداف السياسة الروسية وأدواتها تجاه آسيا

إن أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا، يشكل جزءاً من أهدافها العامة التي تتضمن تأكيد أمن البلاد من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدةها الإقليمية، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، انطلاقاً من اعتبار روسيا الاتحادية قوة عظمى، وواحدة من أهم مراكز التأثير في العالم المعاصر. تهدف السياسة الروسية في آسيا إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، مستقر وديمقراطي يؤدي إلى خلق شروط خارجية أفضل تساعد عملية التنمية داخل روسيا الاتحادية نفسها، بما يطور اقتصادها ويحسن من مستوى معيشة سكانها. وغم بعد ذلك، يأتي العمل على إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، والسعي لإزالة عوامل التوتر والصراعات ومنع ظهورها، خاصة في المناطق المجاورة لحدود الاتحاد الروسي.

في هذا الإطار، يمكن تقسيم أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا إلى أهداف سياسية استراتيجية، وأهداف اقتصادية وأهداف ثقافية. على صعيد الأهداف السياسية الاستراتيجية، تحاول روسيا الاتحادية حشد الدعم لرؤيتها حول طبيعة النظام الدولي، وتدعيم علاقاتها مع الدول صاحبة الطرح المشابه في القارة الآسيوية، مثل الصين والهند وكوريا الشمالية وإيران وماليزيا.

من ناحية ثانية، تسعى السياسة الروسية إلى حل الخلافات الحدودية وهو ما نجحت فيه بالنسبة إلى نزاعها الحدودي مع الصين، لكن يبقى خلافها الحدودي مع اليابان دون حل نظراً لتمسك كل طرف بمواقفه وحساسية المسألة بالنسبة إلى الطرفين وخصوصاً بالنسبة إلى الجانب الروسي، حيث الاعتبارات الاستراتيجية لجزر الكاريل⁽¹⁾ في ما يتعلق بمنظومة الدفاع الاستراتيجي الروسية أو بالنسبة إلى حركة الأسطول الروسي، والاعتبارات الاقتصادية الخاصة بحقوق الصيد، والمواد الخام في المنطقة.

في مقابل ذلك، فإن روسيا الاتحادية، تظن تماماً ما تملكه اليابان من إمكانيات مالية وتكنولوجية، فضلاً عن القرب الجغرافي، ما يمكن اليابان من المساعدة في التنمية الاقتصادية في منطقة سيبيريا، ومن ثم حرص روسيا الاتحادية على فتح أبواب الحوار مع اليابان حول قضايا الاستثمار، والنقل والمواد الخام.

من ناحية أخرى، فإن هناك جانباً آخر للصورة، يتعلق بالتهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها آسيا وتثير مخاوف الآخرين، بما في ذلك روسيا الاتحادية. ويعود ذلك، إلى النزاعات المسلحة داخل بعض دولها وفيما بينها كما هي الحال اليوم في أفغانستان، بين الهند وباكستان. وبالتالي إذا كانت روسيا

(1) في 18 نيسان 2014 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن تبني خطة مفصلة لإنشاء بنية تحتية عسكرية في جنوب جزر الكاريل التي تطالب بها اليابان منذ ضمها إلى الاتحاد السوفياتي السابق في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. وأوضح القائد العسكري للمنطقة الشرقية الجنرال سيرغي سوروفيكين أنه قبل عام 2016، ستشأ كل البنى التحتية الرئيسية المئة والخمسين وأضاف أنه "تمت المصادقة على القرارات لبناء مواقع عسكرية في جزيرتي إيتوروب وكوناشير، حيث سيتم تطوير البنى التحتية العسكرية في جزيرة سخالين في المنطقة نفسها قبل 2020". كما شدد على أن "اختيار المنطقة مدروس ويركز على تطوير الشرق الأقصى وخصوصاً سخالين والكاريل، المواقع الشرقية المتقدمة لروسيا الاتحادية".

الاتحادية تعتبر أن النجاحات الاقتصادية في آسيا لا تمثل تهديداً، وإنما تمثل تحدياً، فإنما تتوافق مع الصين على أن هناك مخاطر ثلاثة عليها قد تنشأ من القارة وتمثل في الإرهاب، والنزعات الانفصالية والتطرف⁽¹⁾.

لذلك، فإن تطلعات السياسة الروسية لا تقف عند مجرد حل الخلافات الحدودية، وإنما تعتمد استناداً إلى المنطق نفسه، إلى إبعاد أي مصادر تهديد في المناطق القريبة من حدودها، وهو ما يعبر عنه من وجود حركات متطرفة يمكن أن تخلق مشاكل عن طريق دعم اتجاهات سياسية معينة داخل مناطق روسيا الاتحادية.

تسعى روسيا الاتحادية، إلى استعادة وجودها في القضايا الأمنية الآسيوية⁽²⁾ بعد فترة التراجع التي جعلت بعضهم يعتبرها أداة للسياسات الأمنية الإقليمية وليست طرفاً فاعلاً فيها. وكانت روسيا الاتحادية في حالة انكفاء عندما تمت تسوية المشكلة النووية الكورية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وخير دليل على ذلك، عندما بدأت مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الملف النووي الكوري، وبعد أن انضمت إلى المفاوضات السداسية التي بدأت عام 2003، استشعرت روسيا الاتحادية كيف أن انكفاءها قد أدى إلى حرمانها من فوائد اقتصادية كان يمكن أن تجنيها عبر المشاركة في إنشاء المفاعلين النوويين اللذين اتفق على إنشائهما في كوريا الشمالية في حينه. طبعاً، ناهيك عن أن هذه الانكفاء قد قللت من مكانة روسيا الاتحادية وحضورها الدولي.

(1) راجع مقالة عميد كلية الشؤون الدولية في جامعة داغستان، أنار فاليف في كتاب المسار الشهري، العدد الرابع والثمانون وهي بعنوان: الإسلام في روسيا: التاريخ والآفاق والقلق، الإمارات العربية المتحدة، كانون الأول 2013. ومقالة الأكاديمي الكندي أندرو مكغريغور في ورقته: الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى وارتباطها الخارجية. كذلك، دراسة الباحث الفرنسي من أصل شيشاني ميريك فاتشاغيف، تحت عنوان: الجهاد القوقازي وتطوره في حربي الشيشان وسورية، كتاب المسار الشهري العدد الخامس والثمانون المعنون: آسيا الوسطى وشمال القوقاز: السلفيون، الشيعة والجهاديون، الإمارات العربية المتحدة، كانون الثاني 2014.

(2) د. زينب عبد العظيم، الأمن في آسيا بين الرؤيتين الأميركية والروسية، في قضايا الأمن في آسيا، د. هدى ميتكيس، د. صدقي عابدين (محرران)، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص 95.

على صعيد القضايا الأمنية في آسيا، فإن الدور الروسي لا يزال محدوداً مقارنة بالدور الأميركي المسيطر ويستثنى من ذلك منطقة آسيا الوسطى، بحكم المعاهدات الأمنية التي تربط روسيا الاتحادية بمعظم دول المنطقة⁽¹⁾ ووجود القوات الروسية على أراضي بعضها، والتطور الذي شهدته العلاقات معها في إطار منظمة شنغهاي، والذي وصل مؤخراً إلى إجراء مناورات مشتركة ضمت كل دول المنطقة.

تحديات السياسة الروسية في آسيا

تواجه السياسة الروسية تجاه آسيا مجموعة من التحديات، منها ما هو نابع من هذه السيادة ذاتها، ومنها ما هو نابع من البيئة السياسية التي تتحرك فيها، سواء من القوى الآسيوية ذاتها أو من القوى صاحبة النفوذ والتأثير في كثير من شؤون القارة كالولايات المتحدة الأميركية. ويعتبر الكثير من الباحثين في الشؤون الدولية⁽²⁾، إلى أن التوجه الروسي تجاه آسيا هو توجه تكتيكي وليس توجهاً استراتيجياً، وأنه إنما يهدف إلى الحصول على أكبر قدر من المكاسب الممكنة من الغرب ومن الولايات المتحدة الأميركية تحديداً أو الحد من اقترابها أكثر من الحدود الروسية. في الواقع إن التحرك الروسي تجاه آسيا، لا شك أنه يأخذ في الاعتبار معادلة علاقاته مع الغرب، ولكن هذا الأمر لا ينفي مطلقاً أنه يعبر عن توجه استراتيجي، خاصة في السنوات الأخيرة، التي شهدت تطورات كثيرة وفاعلية أكثر على صعيد التوجه الروسي نحو القارة الآسيوية وآسيا الوسطى بالتحديد. حيث باتت السياسة الروسية تجمع ما بين التوجه التقليدي نحو أوروبا والرغبة في تأكيد مصالحها في آسيا، وتؤكد أن ذلك من المبادئ الاستراتيجية في سياستها الخارجية⁽³⁾.

- (1) راجع مقالة مدير مركز كارنيجي للسلام في موسكو ديمتري ترينين، روسيا ومعايير الأمن العالمي، واشنطن الفصلية، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، 2004، ص 63.
- (2) ألكسندر إغنانوف، روسيا، أميركا والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في كتاب روسيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، روبن عزيزيان وبيوريس رزنيسك (محرران)، هونولولو: مركز آسيا والمحيط الهادئ للدراسات الأمنية، 2007، ص 7.
- (3) إيفغور إيفانوف، الهوية الروسية الجديدة: الابتكار والاستمرارية في السياسة الخارجية الروسية، واشنطن الفصلية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، صيف عام 2001، ص 7-13.

إعادة ضبط ميزان القوى في آسيا الوسطى

يوضح تتبع السياسة الأميركية تجاه منطقة آسيا الوسطى، منذ بروزها كدول مستقلة مطلع التسعينيات، النقاط الأساسية التالية:

أولاً، رغم أن أي خطاب للرئيس باراك أوباما خلا من إشارة مباشرة إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز حتى الآن، إلا أن المنطقة تحتل أهمية خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية لاعتبارات جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية. فقد شهدت السياسة الأميركية تجاه المنطقة تفعيلاً ملحوظاً في مختلف المجالات على مدى العقدین الماضيين، حيث وصلت حالة التغلغل الأميركي عسكرياً واقتصادياً فيها حداً غير مسبوق.

ثانياً، إن الصحوة الروسية المتأخرة، التي بدت واضحة وجلية بعد أزمة أوسيتيا الجنوبية في آب 2008، وما اتخذته روسيا الاتحادية من إجراءات في الفترة التي تلتها لاستعادة نفوذها في منطقة القوقاز، كانت هي العامل الأساسي في تراجع النفوذ الأميركي في منطقة آسيا الوسطى وفي تنامي المد الروسي مرة أخرى خصماً أمام الولايات المتحدة الأميركية.

ثالثاً، إن دول آسيا الوسطى استجابت بإيجابية كبيرة لسياسة اليد الممدودة الأميركية لاعتبارات داخلية أغلبها اقتصادية وسياسية، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحفظات عدة من جانب هذه الدول على السياسة الأميركية، ومحاولات حثيثة من جانبها لتحجيم التدخل الأميركي في شؤونها الداخلية.

رابعاً، إن توازنات القوى الحالية في المنطقة تعكس إرهابات تفاهم دولي جديد⁽¹⁾ لتقسيم مناطق النفوذ في العالم، مع ما يمكن أن يفسر قبولاً أميركياً بعودة

(1) تم إلقاء الوجود العسكري الأميركي في قاعدة كارشي خان آباد بأوزبكستان في 29 تموز 2005 وعقب إقام طشقند لواشنطن بالضلوع في الاضطرابات وأعمال الشغب التي اندلعت في أنديجان في أيار 2005 والتي أسفرت عن مقتل 187 شخصاً طبقاً للبيانات الرسمية، ما دفع بأوزبكستان إلى الطلب من الولايات المتحدة إنهاء وجودها العسكري على أراضيها وسحب قواتها خلال مدة أقصاها كانون الثاني 2006.

في 3 شباط 2009 أعلن الرئيس القيرغيزي قرمان بيك باكيف من موسكو، عقب لقاء قمة جمعه والرئيس الروسي دميتري ميدفيدف قرار حكومته بإغلاق القاعدة الجوية الأميركية في مطار "ماناس" الدولي بالعاصمة بيشكيك بعدما وعدت روسيا الاتحادية

المنطقة إلى النفوذ الروسي، تؤكد مؤشرات عدة، تبدأ في رد الفعل الأميركي⁽¹⁾ تجاه أحداث مدينة أنديجان في قيرغيزستان التي أطاحت بحليف لها دفعت به إلى السلطة عام 2005، ولا تنتهي بمفاوضات المضنية مع روسيا الاتحادية لتأمين خروج قواتها العسكرية من أفغانستان في نهاية العام 2014.

يمكن القول الآن، إن واشنطن لم تعد تعتبر منطقة آسيا الوسطى ذات أولوية في سياستها الخارجية بل انتقل الاهتمام الآن إلى أوكرانيا. وقد تراجع الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى إلى ما قبل عام 2001، وأصبح من المؤكد أن روسيا الاتحادية سوف تأخذ على عاتقها المسؤولية الكاملة عن الأمن في المنطقة بعد عام 2014.

في حقيقة الأمر، تتلاقى ملاحظات تراجع الولايات المتحدة في آسيا الوسطى⁽²⁾ مع بداية تراجعها في الشرق الأوسط لأسباب مرتبطة باستراتيجية السياسة الخارجية التي وضعها الرئيس باراك أوباما حول استقلال الطاقة، ومعنى هذا أن أميركا في العام 2022 لن تستهلك نفطاً مصدره الشرق الأوسط وإنما ستصبح أكبر بلد منتج للنفط في العالم.

قيرغيزستان بمساعدات مالية كبيرة مقابل الموافقة على إغلاق القاعدة وعدم حصول قيرغيزستان على المساعدات الأميركية الموعودة. على الرغم من أن الحكومة الأميركية سعت جاهدة لإجراء مباحثات مع الحكومة القيرغيزية بشأن تمديد الوجود الأميركي على أراضيها، فإنها لم تستطع سوى التوصل إلى اتفاق في تموز 2009 لتأسيس مركز لعبور الحمولات غير العسكرية عن طريق مطار "ماناس" الدولي إلى أفغانستان لتصبح الكويت المركز الجديد لتجميع القوات المتجهة إلى أفغانستان.

(1) في 30 آب 2012 أعلنت أوزبكستان عزمها حظر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، بعدما تبنى مجلس النواب الأوزبكي وثيقة بهذا الشأن. جاء هذا الحظر في إطار وثيقة رئيسة حول السياسة الخارجية اقترحتها الرئيس الأوزبكي إسلام كاريموف لا تسمح بنشر قواعد أو منشآت عسكرية أجنبية على أراضيها، ما سيؤدي إلى إقفال القاعدة الجوية الألمانية بعد قيام حلف شمال الأطلسي بعملية نقل قواته ومعداته العسكرية خلال الانسحاب من أفغانستان والمزمع في نهاية العام 2014.

(2) راجع بهذا الخصوص مقالة غيورغي فالوشين، آسيا الوسطى: آفاق قائمة في مجال الأمن، عدد 12 حزيران 2013. كذلك، مقالة جوشوا كوتشر، اللعبة الكبرى في آسيا الوسطى بعد أفغانستان، عدد 28 آذار 2013. مجلة الدبلوماسية الصادرة في طوكيو. المقالان موجودتان على رابط المجلة التالي: <http://thediplomat.com>

اتفقت شركات النفط الأميركية مع دول جوارها في كندا والمكسيك على التعويض عن أي نقص في هذه المادة الحيوية. ومن الملاحظ أن مركز الاهتمام الدولي قد نقل مصالح الولايات المتحدة الأميركية من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى. هذا يعني أن واشنطن أصبحت مشغولة بتطور الصين والهند وتايوان وجنوب شرقي آسيا. كما يتوقع أن تصبح أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية هي البدائل للسياسات الأميركية وفي أول سلم الأولويات.

أمام معطيات هذا التغيير الواسع في استراتيجية واشنطن الخارجية، تبدو موسكو على عجل من أمرها في تثبيت أقدامها في منطقة آسيا الوسطى وذلك تحسباً لسحب الغرب قواته من أفغانستان ومحاولاته نشر الجزء الأكبر منها في هذه الجمهوريات التي طالما نظرت إليها روسيا الاتحادية كمنطقة نفوذ تقليدي لها.

ضمن هذا السياق، أتت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى طاجيكستان في 9 تشرين الأول 2012 حيث أجرى محادثات مع نظيره الطاجيكي إمام علي رحمان. جرى التوقيع بحضور الرئيسين على اتفاقية يتم بموجبها تمديد فترة وجود القاعدة العسكرية الروسية على الأراضي الطاجيكية لمدة ثلاثين عاماً (حتى عام 2042)، ومذكرة إعلان نوايا للتعاون في مجال الهجرة تعني بصورة أكثر دقة، تقديم موسكو تسهيلات للعمالة الطاجيكية الوافدة إلى روسيا الاتحادية.

لقد تمكن الرئيس فلاديمير بوتين من إقناع نظيره إمام علي رحمان بالشروط الروسية لجهة رسوم الإيجار، حيث لا تدفع روسيا الاتحادية عملياً أي مبالغ مالية لكنها تعمل على تسليح الجيش الطاجيكي. بالمقابل تعهدت روسيا بتسهيل التدفق ومنح الإقامة للعمال الطاجيكي في روسيا الاتحادية الذين يبلغ عددهم قرابة مليون مواطن طاجيكي وتصل تحويلاتهم المالية إلى بلادهم إلى نحو 3 مليارات دولار في السنة أي ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية طاجيكستان.

هذا الأمر، يؤثر بشكل جدي في غو الاقتصاد الطاجيكي بصورة مباشرة، الأمر الذي ساهم في ترجيح الكفة الروسية في خيارات طاجيكستان بين التوجه غرباً أو التوجه نحو تعزيز العلاقة مع روسيا الاتحادية، ناهيك عن عضوية

طاجيكستان في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي إلى جانب روسيا الاتحادية القوة الرئيسية المهيمنة فيهما إلى جانب الصين.

تدرك روسيا الاتحادية تماماً سعي الناتو لتوسيع انتشاره في جمهوريات آسيا الوسطى، مع ما سيشكله هذا الأمر من تهديد للمصالح والأمن الروسيين. لذلك، يشكّل توقيع موسكو ودوشنبه لهذه الوثيقة وغيرها من اتفاقيات توسيع التعاون بينهما نجاحاً يُحسب للسياسة الخارجية الروسية، في الحصول على مكسب استراتيجي يتجسد بالحفاظ على وجودها العسكري في طاجيكستان وتعزيزه.

في التصريحات التي أدلى بها الرئيس فلاديمير بوتين خلال زيارته القاعدة العسكرية الروسية في طاجيكستان ما يؤكد أن الخطوات التي تتخذها روسيا الاتحادية من جانب، والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، ما زالت تندرج ضمن ما جرى وصفه بالعادة بالتنافس بين القوتين العالميتين في المنطقة وهي الحالة التي تُعيد إلى الأذهان مرحلة "الحرب الباردة". قال الرئيس فلاديمير بوتين إنه لا يرى سبباً لاستمرار حلف شمال الأطلسي كمنظمة عسكرية ومن الضروري أن تتحول إلى منظمة سياسية، مبدئاً قلقه من توسع حلف شمال الأطلسي ونشره أسلحة هجومية ومنظومات مضادة للصواريخ قرب الحدود الروسية واصفاً حلف شمال الأطلسي بأنه أثر من مخلفات "الحرب الباردة".

قبل طاجيكستان، كان الرئيس فلاديمير بوتين قد قام بالخطوة نفسها لكن في جمهورية أخرى في آسيا الوسطى تريد الولايات المتحدة الإبقاء على قاعدة عسكرية فيها، هي جمهورية قيرغيزستان التي زارها في 19 أيلول 2013، حيث تم التوقيع بحضوره ونظيره القيرغيزي ألمان بيك أتامبايف على اتفاقية حول الشروط القانونية لبقاء القاعدة العسكرية الروسية على الأراضي القيرغيزية وتسوية مديونية قيرغيزستان لروسيا الاتحادية.

أما جمهورية كازاخستان الواقعة في آسيا الوسطى أيضاً، فإن تعزيز تعاون روسيا العسكري معها تحصيل حاصل بالنظر إلى طبيعة العلاقات الاستراتيجية التي تجمع بين البلدين. كان الرئيس فلاديمير بوتين قد اتفق مع نظيره الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف على خطوات بهذا الاتجاه خلال زيارته إلى كازاخستان مؤخراً.

ويعلمك الرئيسان وجهات نظر مشتركة حول عدم وجود مبررات لبقاء حلف شمال الأطلسي، إذ يرى الرئيس الكازاخي أيضاً، أن دور حلف شمال الأطلسي وبقائه أمران لم يعودا مفهومين بعد انتهاء "الحرب الباردة".

مع أن الوضع في جمهوريات آسيا الوسطى ليس مستقراً على أكمل وجه، ومن الممكن أن تطرأ مستجدات بعضها على صلة بالوضع الداخلي في تلك الجمهوريات والبعض الآخر على صلة بتحديات خارجية أهمها انتقال القوى المتطرفة من أفغانستان إلى هذه الجمهوريات، فإن ما حققه الرئيس فلاديمير بوتين خلال السنوات الأخيرة على صعيد توطيد علاقات بلاده مع هذه الجمهوريات يشكل ضبطاً أولياً لموازن القوى في المنطقة.

إن تغيير موازين القوى في آسيا الوسطى والقوقاز يقي على روسيا الاتحادية صاحبة النفوذ الأقوى في هذه المنطقة بفضل تعزيز تعاونها العسكري مع دول المنطقة أولاً، وإبعاده عن التأثير بما قد يطرأ على هذه الجمهوريات من مستجدات، وذلك عبر رفع مستوى الشراكة الاقتصادية والتجارية معها ثانياً.

مما لا شك فيه أن موسكو قد أدركت أخيراً، أنه في إطار التصدي الروسي لما تعتبره سياسة احتواء تحاول الولايات المتحدة الأميركية فرضها عليها، سواء كان ذلك في أوروبا أو في آسيا، فإن شكل علاقاتها بدول آسيا الوسطى ومستواها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي يجب أن يُعاد فيه النظر، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب التهريب⁽¹⁾، فتقدم موسكو لهذه الدول الضمانات التالية:

1- مساندة الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى في مقاومة "الإرهاب" والحركات الإسلامية المسلحة، وتنظيم شبكة إقليمية لجمع المعلومات والتنسيق الاستخباراتي لإجهاض أي أنشطة حركية للجماعات الإسلامية.

2- حماية حدود هذه الدول مع ضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلاً، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشتركة. في الوقت نفسه،

(1) سرغي لافروف، احتواء روسيا: العودة إلى المستقبل؟ مجلة روسيا في السياسة الدولية، العدد الرابع، موسكو، 2007.

حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر "مهاجرة" من أفغانستان والشيشان، وتسليح عصري وتنسيق أمني وتدريبات عسكرية مشتركة (منظمة شنغهاي).

3- ضمان عدم اختراق مؤثرات خارجية "شرق أوسطية" من جماعات أو أفراد غير مرغوب فيهم من دول العالم العربي، وذلك من خلال تنسيق علاقات موسكو بدول العالم العربي المركزية، في مقدمتها السعودية ومصر وسورية والأردن.

4- تسويق المنتجات النفطية في الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الروسية، وفتح الأسواق الروسية أمام الأيدي العاملة المهاجرة من دول آسيا الوسطى.

في المقابل، أدركت دول آسيا الوسطى أن عليها أن تحقق لموسكو الضمانات التالية:

1- الاستمرار في تمكين روسيا الاتحادية من اتخاذ أراضي آسيا الوسطى مركزاً لإطلاق المركبات الفضائية ومراقبة الأسلحة الاستراتيجية والإشراف على محطات الطاقة النووية.

2- عدم إدخال "طرف ثالث" في العلاقة والحفاظ على التنسيق والمتابعة العسكرية مع موسكو وبكين، في الوقت نفسه تسهيل إقامة القواعد العسكرية والتسهيلات الحربية للقوات الروسية.

3- التعاون في مجال الطاقة، واستثمار ثروات بحر قزوين وتأمين نقل النفط عبر الأنابيب الروسية، والتعاون لنقل جزء منه إلى الأراضي الصينية (عبر تركستان الشرقية "شينجيانج").

4- إمكانية التعاون مع المنظمات والهيئات الغربية والأميركية، على ألا يؤدي ذلك إلى اختراق المنطقة عسكرياً كما حدث في فترات سابقة.

مع ذلك، يبقى التحدي الأكبر في ما يتعلق بالسياسة الروسية تجاه آسيا، يتمثل في استعادة الدولة الروسية لعافيتها، على صعيد التنمية الاقتصادية، وبداية التغلب على المشاكل الاجتماعية وفي المحافظة على تماسك الدولة.

يلاحظ هنا، أن السياسة الخارجية الروسية⁽¹⁾، في الآونة الأخيرة قد بدأت تحمل نبرة تحدّ، خاصة في ظل ما حققته البلاد من تطورات وإنجازات على صعيد التعامل مع مشاكلها، وهو ما سينعكس على مجمل سياستها الخارجية، بما في ذلك تجاه آسيا.

كل المؤشرات تدل على استمرار تمكن روسيا الاتحادية من الحصول على أرضية جديدة ومكانة أفضل مما كانت عليه الحال في السابق داخل القارة الآسيوية.

(1) د. عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى: حماية المصالح واحتواء الأخطار، السياسة الدولية، تشرين الأول 2007.

الفصل الرابع

العقيدة العسكرية الجديدة تطوير السياسات الدفاعية لروسيا الاتحادية

"ليس لروسيا ما تعتمد عليه سوى حليفين: جيشها وأسطولها".

القيصر الروسي الكسندر الثالث

العقيدة العسكرية هي منظومة المفاهيم المتبناة رسمياً في دولة ما، وهي تشكل مجموع الترتيبات الموجهة لضمان الأمن ومنع الحروب والتزاعات المسلحة. وتشكل العقيدة العسكرية نظام الرؤى المتطورة حول استخدام القوة العسكرية ومهام القوات المسلحة والقوى الحكومية الأخرى للدفاع عن الوطن. تتمثل القيمة الفعلية للعقيدة العسكرية، أي عقيدة عسكرية، في كونها تقدم المفهوم الأساسي العام لأمن الدولة المعنية وصياغة أهداف السياسة العسكرية ومهامها للدولة عبر تحديد أولوية مصالحها والتعبير عن مواقفها من قضايا الحرب والسلام. إنها أيضاً صياغة المهام القتالية الموكولة إلى القوات العسكرية في ظروف الصراع المسلح وإدارته دفاعاً عن حدود البلاد وسيادتها. وتعمل العقيدة العسكرية على تشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة وطبيعة الحرب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها البلاد، علاوة على توصيف الأساليب التي يمكن من خلالها مواجهة العدوان بالوسائل العسكرية، فضلاً عن أنها تعكس الخطوط الأساسية للمفاهيم الاستراتيجية، وتوجهات إعداد الدولة ككل لأغراض الدفاع عن وحدة أراضي الدولة وسلامتها. العقيدة العسكرية هي في العمق إعلان حول سياسة الدولة في مجال الدفاع وينبغي تعريف الأمة والعالم أجمع بها.

العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية

في 26 كانون الأول 2014 أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المرسوم الرئاسي بالتصديق على وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية، وهي الوثيقة الرابعة منذ انقضاء الاتحاد السوفياتي، حيث سبق أن صدرت العقيدة العسكرية الأولى في 2 تشرين الثاني 1993 خلال حقبة الرئيس الأسبق يوريس يلتسين، ثم العقيدة العسكرية الثانية في 21 نيسان 2000 خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فلاديمير بوتين، ثم العقيدة العسكرية الثالثة في 5 شباط 2010 خلال الفترة الرئاسية للرئيس ديميتري ميدفدوف.

جرت الموافقة على إدخال بعض التعديلات على الوثيقة الثالثة في اجتماع مجلس الأمن الروسي في 19 كانون الأول 2014 والذي انعقد بشكل طارئ بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين. وتعتبر الوثيقة الرابعة امتداداً لما سبقها من وثائق مع تعديلات أساسية أضيفت إليها في ضوء التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المحيطة بروسيا الاتحادية.

يشير النص الجديد للعقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية إلى أن تزايد القدرة العسكرية لحلف شمال الأطلسي يعد أحد الأخطار الخارجية الرئيسية التي تهدد روسيا الاتحادية، إضافة إلى منح حلف شمال الأطلسي مهمات ووظائف عالمية يتم تنفيذها مع انتهاك معايير القانون الدولي وكذلك اقتراب البنية التحتية العسكرية للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي من الحدود الروسية بما في ذلك عن طريق التوسع المستمر للحلف وقبول دول جديدة فيه.

ظلت الأحكام المهمة ذات الصلة بالعقيدة العسكرية الثالثة دون تغيير في الصيغة الجديدة وعلى وجه الخصوص جرى الاحتفاظ بالطبيعة الدفاعية للعقيدة العسكرية مع التركيز على التزام روسيا بمنحها لعدم استخدام القوة العسكرية إلا بعد استنفاد إمكانيات استخدام الإجراءات غير العنيفة، إذ أبقت على مبادئ استخدام القوات المسلحة لروسيا الاتحادية وإجراءات استخدام الأسلحة النووية على حالها دون تغيير. وتأخذ الطبعة الجديدة للعقيدة العسكرية في الحسبان حقيقة ظهور تهديدات جديدة لروسيا الاتحادية نشأت نتيجة الوضع في أوكرانيا وحولها،

وكذلك الأحداث التي جرت في شمال أفريقيا وسورية والعراق وأفغانستان. وعكست وثيقة العقيدة العسكرية الرابعة التوجهات العامة لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية والدفاعية الروسية على نحو واضح، حيث تمثل الإطار العام الحاكم للسياسة الروسية المستقبلية على مدى السنوات القادمة. وخلافاً لوثيقة "أسس سياسة الدولة في مجال الردع النووي حتى عام 2030" التي لم يتم نشرها وتداولها، فإن نص العقيدة العسكرية الجديدة تم نشره بموجب مرسوم رئاسي صدر عن الكرملين بتاريخ 26 كانون الأول 2014 ما يؤكد كونها "إعلاناً" عن سياسة الدولة خلال المرحلة المقبلة. كما جاءت العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية لتؤكد مكانتها كقوة كبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعزمها على توظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها وعن مواطنيها داخل حدود الاتحاد الروسي وخارجها.

تعتبر العقيدة العسكرية الجديدة أنه في ظل عدم الالتزام بقواعد القانون الدولي وسيادة منطلق القوة، فإن بداية استعادة الدولة العظمى هيبتها ومكانتها تبدأ عبر التسليح بمقومات القوة، وذلك ليس عدواناً على أحد، ولكنه حماية لأمنها ومصالحها وكرامة شعبها. وذكر في نص العقيدة أيضاً، أن من بين التهديدات العسكرية الرئيسية بالنسبة إلى روسيا الاتحادية هناك إنشاء ونشر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ الاستراتيجية التي تقوض الاستقرار العالمي وتخل بتوازن القوى في مجال الصواريخ النووية القائم حالياً. كذلك، تنفيذ مفهوم الضربة العالمية الشاملة والنية في نشر الأسلحة في الفضاء الكوني. كذلك، نشر أنظمة الأسلحة عالية الدقة الاستراتيجية غير النووية.

إن الطبعة الجديدة تؤكد، كما في السابق، على أن روسيا الاتحادية تحتفظ بحقها في استخدام الأسلحة النووية رداً على أي استخدام للأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضد حلفائها، وفي حالات العدوان على روسيا الاتحادية باستخدام أسلحة تقليدية تهدد وجود الدولة مشيراً إلى أن استخدام الأسلحة النووية يتم بقرار من الرئيس الروسي حصراً.

تتضمن وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة مقدمة توضيحية للمفاهيم والمصطلحات الأساسية المستخدمة في الوثيقة وثلاثة أقسام أساسية: يتضمن القسم

الأول الإشارة إلى نوعية المخاطر والتهديدات العسكرية الداخلية والخارجية، الحالية والمقترضة لروسيا الاتحادية. ويشرح القسم الثاني السياسة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية في مواجهة المخاطر والتهديدات المذكورة سابقاً. ويركز القسم الثالث على الدعم الاقتصادي والعسكري - التقني لمستلزمات الدفاع عن روسيا الاتحادية وعن ضرورة تحسين مستوى نوعية الإنتاج لمجمع الصناعات الدفاعية مع تزويد القوات المسلحة الروسية بأسلحة حديثة وتقنيات عسكرية متقدمة ترفع مستوى استعداداتها وتطور قدراتها القتالية في مختلف الظروف والأوضاع الحربية. فيما يلي ترجمة النص الكامل للوثيقة الرابعة للعقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية:

صدرت بمرسوم رئاسي بتاريخ 26 كانون الأول 2014

أولاً: أحكام عامة

- 1- العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية (يُشار إليها فيما بعد بالعقيدة العسكرية) هي واحدة من وثائق التخطيط الاستراتيجي الأساسي في روسيا الاتحادية وتشكل نظاماً من الآراء ووجهات النظر المعتمدة رسمياً من قبل الدولة في التحضير للحماية والدفاع المسلح عن روسيا الاتحادية.
- 2- في العقيدة العسكرية، تُصاغ الأحكام الأساسية للسياسة العسكرية والعسكرية - الاقتصادية لتأمين الدفاع عن الدولة استناداً إلى تحليل المخاطر والتهديدات العسكرية لمصالح روسيا الاتحادية ومصالح حلفائها.
- 3- يتكون الأساس القانوني للعقيدة العسكرية من مواد دستور روسيا الاتحادية، ومبادئ وقواعد القانون الدولي والمعاهدات الموقعة من قبل روسيا الاتحادية في مجال الدفاع والحد من التسلح ونزع السلاح المعترف بها عمومياً، والقوانين الدستورية الاتحادية والقوانين الاتحادية الروسية، وأيضاً القوانين والمراسيم الصادرة عن رئيس روسيا الاتحادية وحكومة روسيا الاتحادية والمعمول بها رسمياً.
- 4- تأخذ العقيدة العسكرية في الاعتبار مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة المدى في تطوير روسيا الاتحادية حتى عام 2020، واستراتيجية الأمن

القومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2020، فضلاً عن الأحكام ذات الصلة لمفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية والعقيدة البحرية لروسيا الاتحادية حتى عام 2020، واستراتيجية تنمية منطقة القطب الشمالي لروسيا الاتحادية وحماية الأمن القومي للفترة حتى عام 2020 وغيرها من وثائق التخطيط الاستراتيجي.

5- تعكس العقيدة العسكرية التزام روسيا الاتحادية وتمسكها بمنهجها لعدم استخدام القوة العسكرية إلا بعد استنفاد إمكانيات استخدام كل الإجراءات السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية والبيئية والإعلامية والعسكرية وغيرها من الأدوات غير العنيفة لحماية المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية ومصالح حلفائها.

6- يتم تحديد أحكام تنفيذ العقيدة العسكرية في الرسائل الموجهة من رئيس روسيا الاتحادية إلى الجمعية الروسية الاتحادية، ويمكن تعديل هذه الأحكام في إطار التخطيط الاستراتيجي العسكري.

7- يتحقق تنفيذ العقيدة العسكرية من خلال مركزية سيطرة الدولة في المجال العسكري، وتنفيذ وفقاً للتشريعات الاتحادية والقوانين التنظيمية الصادرة عن رئيس روسيا الاتحادية وحكومة روسيا الاتحادية والأجهزة الاتحادية للسلطة التنفيذية.

8- تعمل العقيدة العسكرية ضمن المفاهيم الأساسية التالية:

- أ- الأمن العسكري لروسيا الاتحادية (الأمن العسكري فيما بعد): يشكل حالة من حماية المصالح ذات الأهمية الحيوية للفرد والمجتمع والدولة ضد التهديدات العسكرية الخارجية والداخلية المرتبطة باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف والتي تتميز بعدم وجود تهديد عسكري أو بعدم القدرة على مواجهة مثل هذا التهديد؛
- ب- الخطر العسكري: يشكل حالة من العلاقات بين الدول أو داخل الدول والتي تتميز بتضافر مجموعة من العوامل القادرة في ظروف معينة على تشكيل خطر عسكري؛

- ج- التهديد العسكري: يشكل التهديد العسكري حالة من العلاقات بين الدول أو داخل الدول التي تتميز باحتمال اندلاع نزاع عسكري حقيقي بين الأطراف المتخاصمة وفي ظل درجة عالية من الجهوزية لأي دولة (مجموعة من الدول) أو المنظمات الانفصالية (الإرهابية) لاستخدام القوة العسكرية (العنف المسلح)؛
- د- الصراع العسكري: شكل من أشكال حل التناقضات بين الدول أو داخل الدول التي تنطوي على استخدام القوة العسكرية (يشمل هذا المفهوم جميع أنواع المواجهات المسلحة، بما في ذلك المواجهة المسلحة على نطاق واسع والحروب المحلية والإقليمية والنزاعات المسلحة)؛
- هـ- النزاع المسلح: اشتباك مسلح على نطاق محدود بين الدول (نزاع مسلح دولي) أو بين الأطراف المتعارضة داخل حدود أراضي دولة واحدة (نزاع مسلح داخلي)؛
- و- الحرب المحلية: الحرب التي تسعى إلى تحقيق أهداف عسكرية وسياسية محدودة. تجري العمليات العسكرية داخل حدود الدول المتحاربة وتؤثر في المقام الأول فقط على مصالح هذه الدول (الإقليمية والاقتصادية والسياسية وغيرها)؛
- ز- الحرب الإقليمية: حرب يشارك فيها عدد من الدول الموجودة في إقليم واحد وتشنها القوات المسلحة الوطنية أو قوات التحالف والتي يعمل من خلالها الجانبان على تحقيق الأهداف العسكرية والسياسية المهمة؛
- ح- الحرب على نطاق واسع: حرب بين ائتلافين دوليين أو دول المجتمع الدولي الكبرى وتعتمد على تحقيق أهداف عسكرية وسياسية جذرية. تنجم الحرب على نطاق واسع عن تصاعد نزاع مسلح أو حرب محلية أو إقليمية لتشمل عدداً كبيراً من الدول من مختلف مناطق العالم. هذه الحرب تتطلب حشد وتعبئة كل الموارد المادية المتاحة والطاقات الروحية والمعنوية للدول المتحاربة؛
- ط- السياسة العسكرية: أنشطة الدولة لتنظيم الدفاع والقيام به وتأمين حماية مصالح روسيا الاتحادية وكذلك مصالح حلفائها؛

- ي- المنظومة العسكرية للدولة (المنظومة العسكرية فيما بعد): مجموع أجهزة الدولة ومراكز التحكم والسيطرة العسكرية، وقوات روسيا الاتحادية المسلحة، والقوات الأخرى والهيئات العسكرية وكل التشكيلات (من الآن فصاعداً القوات المسلحة والقوات الأخرى) التي تم بناؤها والتي يعتمد تنفيذ أنشطتها على استخدام الوسائل العسكرية، كذلك أجزاء من مجمعات الإنتاج الصناعي والعلمي التي تهدف أنشطتها المشتركة إلى إعداد الدفاع والحماية المسلحة عن روسيا الاتحادية؛
- ك- التخطيط العسكري: تحديد الإجراءات وسبل تحقيق الأهداف والمهام المتعلقة بتطوير المنظومة العسكرية وبناء قدرات القوات المسلحة والقوات الأخرى وتطويرها والاستفادة منها وتأمين الدعم الشامل لها.
- ل- جهوزية التعبئة العامة في روسيا الاتحادية: قدرة القوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى، اقتصاد الدولة، فضلاً عن السلطات الاتحادية وسلطات الدولة في روسيا الاتحادية والإدارات والمنظمات المحلية المخولة تنفيذ خطط التعبئة العامة.
- م- نظام وسائل الردع غير النووية: مجموعة من السياسات الخارجية والعسكرية والتدابير الفنية العسكرية لمنع العدوان ضد روسيا الاتحادية.

ثانياً: الأخطار العسكرية والتهديدات العسكرية لروسيا الاتحادية

- 9- يتميز تطور المرحلة الراهنة في العالم بازدياد حدة التنافس الدولي، وارتفاع وتيرة التوتر والاشتباك في مناطق مختلفة من العالم بين الدول والأقاليم، واحتدام التنافس بين القيم ونماذج التنمية، وازدياد عمليات عدم الاستقرار وتراجع النمو الاقتصادي والسياسي على الصعيدين العالمي والإقليمي على خلفية الاحتقان الشامل في العلاقات الدولية. يتم الآن تدريجياً إعادة توزيع النفوذ الدولي لصالح مراكز جديدة للنمو الاقتصادي والجذب السياسي.
- 10- كثير من الصراعات الإقليمية بقي دون حل. ويستمر الجناح نحو حل هذه الصراعات بالقوة، بما في ذلك في المناطق المتاخمة للحدود مع روسيا الاتحادية.

ولا تضمن الهيكلية القائمة حالياً لنظام الأمن الدولي الحماية المتكافئة لجميع الدول.

11- يُلاحظ وجود دفع باتجاه التهديدات والمخاطر العسكرية في فضاء المعلومات وفي المجال الداخلي لروسيا الاتحادية. في الوقت نفسه، وعلى الرغم من تراجع احتمالات اندلاع حرب واسعة النطاق ضد روسيا الاتحادية مع استخدام الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية، تزداد في بعض المناطق المخاطر العسكرية ضد روسيا الاتحادية.

12- الأخطار العسكرية الخارجية الرئيسية:

- أ- الرغبة في منح إمكانات القوة لمنظمة حلف شمال الأطلسي مع وظائف عالمية نفذت على قاعدة انتهاك قواعد القانون الدولي وانتقال البنية التحتية العسكرية للبلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي إلى قرب حدود روسيا الاتحادية، من خلال توسيع أعضاء كتلة أعضاء الحلف؛
- ب- محاولات زعزعة استقرار الأوضاع في بعض الدول والمناطق وتقويض الاستقرار الاستراتيجي؛
- ج- زيادة نشر الوحدات العسكرية من الدول الأجنبية (بمجموعات من الدول) على أراضي الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية والدول الحليفة لها وكذلك ضمن المياه الإقليمية المتاحة لها؛ من أجل الضغط السياسي والعسكري على روسيا الاتحادية؛
- د- إنشاء أنظمة الدرع الصاروخية الاستراتيجية التي تقوض الاستقرار العالمي ونشرها وانتهاك التوازن الموجود في مجال القوة الصاروخية النووية، إضافة إلى عسكرة المجال الفضائي الخارجي ونشر أنظمة الأسلحة الاستراتيجية فائقة الدقة غير النووية؛
- هـ- زيادة المطامع الإقليمية ضد روسيا الاتحادية وحلفائها من الدول والتدخل في شؤونها الداخلية؛
- و- انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ والتكنولوجيا الصاروخية والزيادة في عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية؛

- ز- انتهاك الاتفاقات الدولية من قبل بعض الدول وكذلك عدم الالتزام بالمعاهدات الدولية المبرمة سابقاً بشأن تقليص انتشار الأسلحة والحد من سباق التسلح؛
- ح- استخدام القوة العسكرية على أراضي الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى؛
- ط- وجود (ظهور) يؤر النزاعات المسلحة وتساعد حداثها على أراضي الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية والدول الحليفة لها؛
- ي- تفشي ظاهرة التطرف (الإرهاب) الدولي بظواهره الجديدة في ظروف عدم وجود تعاون دولي فاعل لمكافحة الإرهاب، والتهديد الحقيقي لهجمات إرهابية باستخدام المواد الكيميائية المشعة والسامة، وتوسع الجريمة المنظمة العابرة للدول، ولا سيما الإتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.
- ك- ظهور يؤر التوتر للنزاعات العرقية (الدينية)، وزيادة نشاط المجموعات الدولية المسلحة المتطرفة في المناطق المتاخمة لحدود روسيا الاتحادية وحدود حلفائها، مع وجود النزاعات الإقليمية وتساعد النزعة الانفصالية والعنف والتطرف الديني في أنحاء متفرقة من العالم.
- ل- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض عسكرية - سياسية لأعمال تناقض القانون الدولي ضد سيادة الدول والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول وتهديداً للسلام الدولي والأمن والاستقرار العالمي والإقليمي؛
- م- إنشاء أنظمة سياسية تهدد مصالح روسيا الاتحادية في الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية، نتيجة إطاحة الهيئات الحكومية الشرعية؛
- ن- قيام الأجهزة الخاصة ومنظمات من الدول الأجنبية بأنشطة تخريبية وتحالفها ضد روسيا الاتحادية.
- 13- الأخطار العسكرية الداخلية الرئيسية:
- أ- الأنشطة الموجهة، لمحاولات تغيير البنية الدستورية لروسيا الاتحادية بالقوة، وزعزعة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي في السبلاد،

وتعطيل عمل أجهزة سلطة الدولة ومرافق الدولة المهمة والمنشآت العسكرية والبنية التحتية للمعلومات التابعة لروسيا الاتحادية.

ب- نشاط المنظمات الإرهابية والأفراد، الساعين لتقويض سيادة روسيا الاتحادية وانتهاك وحدة أراضيها وسلامتها.

ج- أنشطة التأثير المعلوماتي على سكان البلاد، خصوصاً المواطنين الشباب، والتي تهدف إلى تقويض التقاليد التاريخية والروحية والوطنية في مجال الدفاع عن الوطن.

د- إثارة التوترات والنعرات العرقية والاجتماعية والتطرف والتحريض على العداوة أو الكراهية العرقية والدينية.

14- التهديدات العسكرية الرئيسية:

أ- التدهور الحاد للوضع العسكري والسياسي (في العلاقات الدولية) وتهمة الظروف لاستخدام القوة العسكرية؛

ب- عرقلة عمل أنظمة الدولة ومراكز السيطرة والتحكم العسكرية لروسيا الاتحادية، وتعطيل مراقبة القوات النووية الاستراتيجية، وتعطيل نظم الإنذار الصاروخي المبكر وأنظمة رصد الفضاء الخارجي، وحماية مرافق تخزين الذخائر النووية ومحطات الطاقة النووية، وحماية منشآت الصناعات النووية والكيميائية والدوائية والطبية، وغيرها من المنشآت الشديدة الخطورة؛

ج- إنشاء وتجهيز الجماعات المسلحة غير الشرعية وممارسة أنشطتها على أراضي روسيا الاتحادية أو على أراضي حلفائها؛

د- استعراض القوة العسكرية خلال إجراء المناورات والتدريبات على أراضي الدول المتجاورة مع روسيا الاتحادية أو حلفائها لأهداف استفزازية؛

هـ- رفع جهوزية القوات المسلحة لبعض الدول (بمجموعات من الدول) مع إعلان التعبئة العسكرية الجزئية أو الكاملة والانتقال بأجهزة الدولة وقيادة السيطرة العسكرية إلى ظروف التشغيل في حالة الحرب.

15- السمات المميزة للصراعات العسكرية المعاصرة:

- أ- الاستخدام المتكامل للقوة العسكرية، السياسية، الاقتصادية والإعلامية وغيرها من الموارد ذات الطابع غير العسكري؛ التي تنفذ مع الاستخدام الواسع النطاق لإمكانات احتياج السكان، وقوات العمليات الخاصة؛
- ب- الاستخدام المكثف لنظم الأسلحة والمعدات العسكرية العالية الدقة: أسلحة الحرب الإلكترونية، الأسلحة ما فوق الصوتية، الأسلحة المصنعة على أسس ومبادئ فيزيائية جديدة والقابلة للمقارنة في فاعليتها مع الأسلحة النووية؛ أنظمة التوجيه المعلوماتي، طائرات بدون طيار والأجهزة البحرية ذاتية الحركة، النماذج ذات البرمجيات الآلية الموجهة للأسلحة والأعتدة العسكرية؛
- ج- التأثير في العدو في جميع أنحاء عمق أراضيه، عبر الاستخدام في آن، مجال الفضاء العالمي للمعلومات، المجال الجوي والفضائي الخارجي، في البر والبحر؛
- د- الانتقائية والدرجة العالية من القدرة على تدمير الهدف، وسرعة مناورة وحدات القوات العسكرية وقوة النيران، والاستفادة من استخدام مختلف وحدات القوات العسكرية المحمولة؛
- هـ- تقليص الوقت اللازم لإعطاء التعليمات للقيام بعمليات عسكرية؛
- و- تحسين كفاءة إدارة العمليات عبر الانتقال من النظام العمودي الصارم للقيادة والتحكم إلى النظام الشبكي لأنظمة القيادة والتحكم الآلي للأسلحة ولوحدات القوات العسكرية؛
- ز- إيجاد منطقة دائمة للعمليات العسكرية على أراضي الجانبين المتحاربين؛
- ح- مشاركة الجماعات المسلحة غير النظامية والشركات العسكرية الخاصة في الأعمال القتالية؛
- ط- استخدام وسائل عمل غير مباشرة وغير متماثلة.
- ي- استخدام القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية التي تدار وتمول من الخارج.

16- ستظل الأسلحة النووية تشكل عاملاً مهماً في الوقاية من نشوب الحروب النووية والنزاعات العسكرية المستخدمة للأسلحة التقليدية (حرب على نطاق واسع أو حرب إقليمية).

ثالثاً: السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية

17- تحدد المهام الأساسية للسياسة العسكرية لروسيا الاتحادية من قبل رئيس جمهورية روسيا الاتحادية وفقاً للتشريعات الاتحادية، واستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية خلال عام 2020 والعقيدة العسكرية الحالية.

18- تهدف السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية إلى الحد من سباق التسلح، الردع ومنع نشوب النزاعات العسكرية، تحسين التنظيم العسكري وتطوير أشكال وأساليب استخدام القوات المسلحة والقوات الأخرى في الدفاع وحماية أمن روسيا الاتحادية ومصالح حلفائها.

أنشطة روسيا الاتحادية لردع ومنع نشوب النزاعات العسكرية

19- تضمن روسيا الاتحادية الاستعداد الدائم لقواتها المسلحة والقوات الأخرى لردع ومنع نشوب النزاعات العسكرية وتوفير الحماية المسلحة لروسيا الاتحادية وحلفائها وفقاً لقواعد القانون الدولي والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية.

20- إن منع نشوب النزاع العسكري النووي وكذلك أي نزاع عسكري آخر، هو المهمة الرئيسية للسياسة العسكرية لروسيا الاتحادية.

21- مهام روسيا الاتحادية الرئيسية في ردع ومنع نشوب النزاعات العسكرية تقوم على:

- أ- التقييم والتنبؤ بتطور الأوضاع العسكرية - السياسية على المستويين الدولي والإقليمي، وأيضاً حالة العلاقات بين الدول في المجال العسكري - السياسي عبر استخدام التقنيات الحديثة لنظم المعلومات؛
- ب- إزالة المخاطر المحتملة العسكرية والتهديدات العسكرية عبر استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والوسائل غير العسكرية الأخرى؛

- ج- الحفاظ على الاستقرار الدولي والإقليمي وإمكانية الردع النووي في حدود المستوى المطلوب؛
- د- إبقاء القوات المسلحة والقوات الأخرى على درجة كافية من جاهزية الاستعداد القتالي؛
- هـ- الإبقاء على جاهزية التعبئة الاقتصادية لروسيا الاتحادية، وأجهزة سلطة الدولة، ومنظمات وأجهزة الحكم المحلي، في الحفاظ على مستوى الاستعداد المطلوب وفقاً لمجالات الأنشطة المنوطة بها، لضمان حل المشكلات في زمن الحرب؛
- و- توحيد الجهود المشتركة للدولة والمجتمع والأفراد من أجل حماية روسيا الاتحادية، وصياغة التوجهات وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين فعالية التنشئة الوطنية العسكرية بين مواطني روسيا الاتحادية وإعدادهم للخدمة العسكرية؛
- ز- توسيع دائرة الدول الشريكة وتطوير التعاون معها على أساس المصالح المشتركة في مجال تعزيز الأمن الدولي وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والامتنال لقواعد القانون الدولي المتعارف عليها عالمياً والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية، وتوسيع دائرة التعاون مع مجموعة دول البريكس (الجمهورية الفدرالية البرازيلية، روسيا الاتحادية، جمهورية الهند، جمهورية الصين الشعبية، جمهورية جنوب أفريقيا)؛
- ح- تعزيز نظام الأمن المشترك ضمن إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي وبناء قدراتها، وتكثيف التعاون في مجال الأمن الدولي في إطار رابطة الدول المستقلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون، والتعاون مع جمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية من أجل ضمان الأمن والدفاع المشترك، والحفاظ على الحوار على قدم المساواة في مجال الأمن الأوروبي مع الاتحاد الأوروبي ودول حلف شمال الأطلسي، ما يساعد على بناء نموذج أمني جديد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يقوم على مبادئ رفض التكتل الجماعي؛

- ط- الامتثال للمعاهدات الدولية في مجال التقيص والحد من انتشار الأسلحة الهجومية الاستراتيجية؛
- ي- إبرام الاتفاقات وتنفيذها في مجال الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وتطبيق التدابير الساعية لتعزيز الثقة المتبادلة؛
- ك- إنشاء آليات لتنظيم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الدفاع الصاروخي، بما في ذلك إذا لزم الأمر، إنشاء نظام دفاع صاروخي مشترك مع المشاركة الروسية على قدم المساواة؛
- ل- التصدي لمحاولات دولة (أو مجموعة من الدول) لتحقيق التفوق العسكري عن طريق نشر أنظمة الدفاع الصاروخية الاستراتيجية، ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ونشر أنظمة سلاح استراتيجية غير نووية عالية الدقة؛
- م- إبرام معاهدة دولية تحظر نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي؛
- ن- التوافق ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة، على القواعد التنظيمية الآمنة للأنشطة الفضائية، بما في ذلك سلامة العمليات في الفضاء الخارجي والتفاصيل التقنية المتعلقة بها؛
- س- تعزيز قدرات روسيا الاتحادية في رصد الأجسام والأحداث في الفضاء القريب من الأرض، بما في ذلك آلية للتعاون الدولي في هذا الميدان؛
- ع- المشاركة في أنشطة حفظ السلام الدولية، بما في ذلك تلك التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة وضمن إطار التفاعل مع المنظمات الإقليمية والدولية؛
- ف- وضع آلية دولية واعتمادها لمراقبة الامتثال لاتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، الأسلحة السامة وطرق تدميرها؛
- ص- المشاركة في مكافحة الإرهاب الدولي؛

ق- قيمة الظروف للحد من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض عسكرية وسياسية لأعمال تنافس القانون الدولي، ومواجهة ضد السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول والتي تشكل تهديداً للسلام الدولي والأمن العالمي والاستقرار الإقليمي..

استخدام القوات المسلحة والقوات الأخرى. المهام الرئيسية للقوات المسلحة

والقوات الأخرى في زمن السلم وخلال فترة التهديد بالعدوان وفي زمن الحرب

22- تعتبر روسيا الاتحادية أن من حقها مشروع استخدام القوات المسلحة والقوات الأخرى في سبيل صد العدوان عليها و(أو) على حلفائها، ومن أجل الحفاظ على (استعادة) السلام وفقاً لقرار من مجلس الأمن الدولي أو منظمات الأمن الجماعي الأخرى، وأيضاً من أجل ضمان حماية مواطنيها الموجودين خارج حدود روسيا الاتحادية وذلك طبقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي والمعاهدات الدولية الموقعة أو المعترف بها من قبل روسيا الاتحادية.

23- يتم استخدام القوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم وفقاً لقرار رئيس روسيا الاتحادية بموجب الإجراءات المنصوص عنها في التشريعات الاتحادية. في هذه الحالة، يقوم استخدام القوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى بتنفيذ رد قوي ومركز ومتكامل على أساس التحليل المبكر والمستمر للأوضاع العسكرية والسياسية والعسكرية - الاستراتيجية المستجدة.

24- تعتبر روسيا الاتحادية أن أي هجوم مسلح على أي دولة من أعضاء الدولة الاتحادية أو أي عمل ينطوي على استخدام القوة العسكرية ضدها هو عمل عدواني ضد الدولة الاتحادية وسوف تقوم بالرد بتدابير مضادة.

25- تعتبر روسيا الاتحادية أن أي هجوم مسلح على أي عضو من أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي هو عمل عدواني ضد كل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وفي هذه الحالة سوف تقوم بالرد بتدابير وفقاً لما هو منصوص عنه في معاهدة الأمن الجماعي.

26- كجزء من تدابير تطبيق أنشطة الردع الاستراتيجي القوية الطابع، ستقوم روسيا الاتحادية باستخدام الأسلحة العالية الدقة.

27- تحتفظ روسيا الاتحادية لنفسها بالحق في استخدام الأسلحة النووية ردًا على استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ضدها و(أو) ضد حلفائها، وكذلك في حالة العدوان على روسيا الاتحادية مع استخدام المعتدي للأسلحة التقليدية وعند وجود أي خطر يهدد بقاء كيان الدولة. يتخذ القرار باستخدام الأسلحة النووية من قبل رئيس روسيا الاتحادية.

28- يتم التزام القوات المسلحة والقوات الأخرى بتنفيذ المهام الموضوعة أمامها وفقاً لبرنامج التطبيق الموضوع من قبل القوات المسلحة لروسيا الاتحادية، وخطة تعبئة القوات المسلحة لروسيا الاتحادية، والأوامر الصادرة عن رئيس روسيا الاتحادية، وأوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة لروسيا الاتحادية وتوجيهاته، والمعايير والأنظمة القانونية الأخرى المرعية الإجراء في روسيا الاتحادية، ووثائق التخطيط الاستراتيجي المتعلقة بالموضوعات الدفاعية.

29- تخصص روسيا الاتحادية عدداً من تشكيلاتها العسكرية للانضمام إلى عديد قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي للمشاركة في عمليات حفظ السلام تنفيذاً لقرار من مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتخصص روسيا الاتحادية عدداً من تشكيلاتها العسكرية للانضمام إلى عديد قوات التدخل السريع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بغرض الاستجابة الفورية لخطر التهديدات العسكرية ضد البلدان الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ولتنفيذ المهام الموكولة إليها والمحددة من قبل من مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، لاستخدامها وفقاً للتدابير المنصوص عنها في اتفاق إجراءات الانتشار العملي للقوات، وكذلك لاستخدامها وتأمين الدعم الشامل لقوات الانتشار السريع الجماعية في منطقة الأمن الجماعي لآسيا الوسطى.

30- للقيام بعمليات حفظ السلام بموجب تفويض صادر عن منظمة الأمم المتحدة أو بموجب تفويض من مجموعة صداقة الدول المستقلة، توفر روسيا الاتحادية

وحدات عسكرية طبقاً للتدبير المنصوص عنه في التشريعات الاتحادية والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية.

31- يهدف الحماية والدفاع عن مصالح جمهورية روسيا الاتحادية ومواطنيها ومن أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، يمكن استخدام تشكيلات من القوات المسلحة لروسيا الاتحادية في عمليات خارج أراضي الاتحاد الروسي وذلك اعتماداً على المبادئ والبنود والمعايير المعترف بها في القانون الدولي والمعاهدات الدولية الموقعة من جانب روسيا الاتحادية والتشريعات الاتحادية.

32- المهام الرئيسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم هي:

- أ- الدفاع عن سيادة روسيا الاتحادية وسلامة أراضيها وحرمتها؛
- ب- ضمان الردع الاستراتيجي بما في ذلك الوقاية من النزاعات العسكرية؛
- ج- الحفاظ على تركيبة حالة الجهوزية القتالية، والاستعداد الدائم للتعبئة والتدريب لأفراد القوات النووية الاستراتيجية، وتوفير القوات والموارد التي تدعمها في عملها وعند استخدامها جهوزية أنظمة القيادة والتحكم في المستوى المناسب الذي يضمن إلحاق الأذى المطلوب بالمعتدي أياً كانت الأوضاع والظروف؛
- د- توفير الإنذار المبكر وفي الوقت المناسب للقائد الأعلى للقوات المسلحة لروسيا الاتحادية من أي هجوم جوي أو فضائي مع إخطار أجهزة الدولة والإدارات العسكرية والوحدات العسكرية (القوات) عن الأخطار والتهديدات العسكرية المحدقة؛
- هـ- المضي قدماً في الحفاظ على قدرات القوات المسلحة والقوات الأخرى في نشر الوحدات العسكرية (القوات) في الوقت المناسب في الأماكن الاستراتيجية التي يحتمل أن تكون خطرة والحفاظ على جهوزيتهم وقدراتهم القتالية؛
- و- ضمان الدفاع الجوي عن المنشآت العسكرية المهمة لروسيا الاتحادية والاستعداد لرد الضربات عن طريق الهجوم الجوي والفضائي؛

- ز- النشر والحفاظ في المجال الفضائي الاستراتيجي والتجمعات المدارية على الأجهزة الفضائية التي تدعم أنشطة القوات المسلحة لروسيا الاتحادية؛
- ح- تأمين حراسة المرافق الحكومية والعسكرية المهمة وحماية محطات الاتصالات والشحنات الخاصة؛
- ط- إنشاء البنية التحتية العسكرية الحالية للقوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى وتحديث وتطويرها، وكذلك اختيار البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج لاستخدامها من قبل القوات المسلحة لأغراض دفاعية؛
- ي- حماية مواطني روسيا الاتحادية خارج حدود روسيا الاتحادية من أي اعتداء مسلح؛
- ك- المشاركة في عمليات حفظ (استعادة) السلم والأمن الدوليين، اتخاذ التدابير الكفيلة لتفادي (القضاء) على النزاعات التي تشكل تهديداً للسلم، وقمع أعمال العدوان (انتهاك السلام) على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي أو غيرها من الهيئات ذات الصلاحية في اتخاذ مثل هذه القرارات وفقاً للقانون الدولي؛
- ل- مكافحة عمليات القرصنة وضمان سلامة الملاحة البحرية؛
- م- ضمان أمن الأنشطة الاقتصادية لروسيا الاتحادية في أعالي البحار؛
- ن- مكافحة الإرهاب على أراضي روسيا الاتحادية ومكافحة الأنشطة الإرهابية الدولية خارج أراضيها؛
- س- التحضير لتنفيذ تدابير الدفاع عن أراضي روسيا الاتحادية وتنفيذ تدابير الدفاع المدني؛
- ع- المشاركة في حماية الانتظام العام والحفاظ على الأمن العام؛
- ف- المشاركة في القضاء على الحالات الطارئة وإعادة تأهيل مرافق الاستخدام الخاص؛
- ص- المشاركة في تأمين حالة الطوارئ.

33- المهام الرئيسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى خلال فترة التهديد المباشر بالعدوان:

أ- تنفيذ حزمة من التدابير الإضافية الهادفة إلى خفض مستوى التهديد بالعدوان ورفع مستوى الاستعداد والجاهزية القتالية لتعبئة القسوات المسلحة والقوات الأخرى بهدف تحريك القوات العسكرية وتنفيذ انتشارها الاستراتيجي؛

ب- الحفاظ على إمكانات الردع النووي في وضعية الاستعداد المعمول بها؛

ج- المشاركة في ضمان تطبيق نظام الأحكام العرفية؛

د- تنفيذ كل تدابير الدفاع عن أراضي روسيا الاتحادية وتنفيذ تدابير الدفاع المدني المعمول بها؛

هـ- الوفاء بالتزامات روسيا الاتحادية الدولية فيما يتعلق بالدفاع الجماعي، بهدف صد أو ردع وقوع هجوم عسكري مسلح على دولة أخرى بناء على طلب تقدمت به هذه الدولة إلى روسيا الاتحادية وفقاً لقواعد القانون الدولي.

34- المهام الرئيسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن الحرب هي رد العدوان ضد روسيا الاتحادية وحلفائها وإحراق الهزيمة بالقوات المعتدية وإرغامها على وقف الأعمال العدائية وفقاً للشروط التي تلبى مصالح روسيا الاتحادية وحلفائها.

تطوير المؤسسة العسكرية

35- المهام الرئيسية لبناء القدرات التنظيمية وتطوير المؤسسة العسكرية:

أ- بناء الهيكلية التنظيمية، والمكونات، وعديد أفراد التشكيلات العسكرية بما يتماشى مع المهام الموكلة إليها في زمن السلم، وخلال فترة التهديد المباشر بالعدوان وفي زمن الحرب، مع مراعاة تخصيص كمية كافية من الموارد المالية والمادية وغيرها من الموارد. يُشار إلى الكمية المخطط

- تخصيصها والجدول الزمني لتسليم هذه الموارد في وثائق تخطيط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الطويل المدى لروسيا الاتحادية؛
- ب- زيادة فاعلية وسلامة أداء نظم الدولة والإدارة العسكرية؛ وتوفير تبادل المعلومات بين الهيئات التنفيذية الاتحادية والهيئات التنفيذية للكيانات التابعة لروسيا الاتحادية، والهيئات الحكومية الأخرى في حل المشاكل في مجال الأمن والدفاع؛
- ج- زيادة كفاءة أنظمة الدفاع الجوي وتطويرها وإنشاء نظام للدفاع عن المجال الجوي - الفضائي لروسيا الاتحادية؛
- د- تحسين الدعم العسكري - الاقتصادي للمؤسسة العسكرية على أساس الاستخدام الرشيد للموارد المالية والمادية والموارد الأخرى؛
- هـ- تحسين التخطيط العسكري؛
- و- تطوير الدفاع الأرضي والدفاع المدني لروسيا الاتحادية؛
- ز- تطوير أنظمة تخزين موارد التعبئة بما في ذلك مخزونات الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة والموارد المادية والتقنية؛
- ح- زيادة فاعلية الأداء لأنظمة التشغيل، وصيانة الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة؛
- ط- إنشاء هياكل تكاملية للدعم المادي - التقني، والدعم الاجتماعي، والطبي والعلمي في القوات المسلحة والقوات الأخرى وكذلك مؤسسات تعليم وتدريب الكوادر العسكرية؛
- ي- تطوير الأنظمة لإدارة الدعم المعلوماتي للقوات المسلحة والقوات الأخرى؛
- ك- تعزيز هبة الخدمة العسكرية وإعداد مواطني روسيا الاتحادية لذلك بكل الوسائل؛
- ل- دعم التعاون العسكري - السياسي والعسكري - التقني بين روسيا الاتحادية والدول الأجنبية.

- م- تطوير قاعدة تعبئة المؤسسة العسكرية وتأمين انتشار الحشد التعبوي للقوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى، فضلاً عن تحسين أساليب التجنيد وتدريب القوى العاملة، وحشد وتعبئة الموارد البشرية؛
- ن- تطوير أنظمة حماية القوات المسلحة والسكان ضد الأسلحة الإشعاعية والكيميائية والبيولوجية؛
- 36- الأولويات الرئيسية لتطوير قدرات المؤسسة العسكرية:
- أ- تحسين نظام إدارة المؤسسة العسكرية وزيادة فاعلية أداؤها؛
- ب- توفير التجهيز والتواصل بين التشكيلات العسكرية، وضمان الجهوزية الدائمة للتشكيلات العسكرية وتوفير المستوى المطلوب من التدريب؛
- ج- رفع النوعية لتدريب الكوادر ومستوى التعليم العسكري وكذلك زيادة القدرات العلمية العسكرية.

بناء القدرات التنظيمية وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى

- 37- المهمة الرئيسية لبناء القدرات التنظيمية وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى هو جعل بنيتها، وتكوينها وعديد أفرادها يتناسب طبقاً للحجم المتوقع من المخاطر العسكرية مع مضمون وطبيعة النزاعات العسكرية ومع المهام الحالية وذات المدى الطويل في زمن السلم خلال فترة التهديد المباشر بالعدوان وفي زمن الحرب. ذلك بالتوازي مع الظروف السياسية، الاجتماعية - الاقتصادية، الديموغرافية والعسكرية - التقنية المحتملة لروسيا الاتحادية.
- 38- تنطلق ضرورة بناء الهيكلية التنظيمية وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى لروسيا الاتحادية من:
- أ- تحسين بناء الهيكلية التنظيمية وتكوين التشكيلات القتالية للقوات المسلحة والقوات الأخرى وضمان مستويات التوظيف المثالية لأفراد القوات المسلحة.

- ب- توفير علاقة ارتباط قوية بين تشكيلات ووحدات عسكرية كبيرة من القوات المسلحة دائمة الاستعداد وتشكيلات ووحدات عسكرية كبيرة معدة للتحرك والانتشار من القوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى؛
- ج- رفع النوعية العمالية والقتالية والخاصة، والتدريب على الحشد والتعبئة؛
- د- تحسين التعاون بين فروع القوات المسلحة وتشكيلات الوحدات العسكرية (القوات) والقوات الأخرى؛
- هـ- توفير نماذج حديثة من الأسلحة والمعدات الحربية المتخصصة (الموارد المادية - التقنية) بقدرات استيعابية عالية الجودة؛
- و- التكامل والتطوير المتناسق للنظم الفنية والخدمات اللوجستية وغيرها من أشكال الدعم للقوات المسلحة والقوات الأخرى، وكذلك نظم التعليم والتشئة العسكرية وتدريب الكوادر والعلوم العسكرية؛
- ز- إعداد جنود على درجة عالية من الاحتراف، من المخلصين المكرسين للوطن، لرفع مكانة الخدمة العسكرية.
- 39- تحقق تنفيذ المهمات الرئيسية للبناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى يتم عن طريق:
- أ- وضع السياسة العسكرية وتنفيذها بشكل متسق ومتناسك؛
- ب- تقليص الدعم العسكري - الاقتصادي الفاعل وتوفير التمويل الكافي للقوات المسلحة والقوات الأخرى؛
- ج- تحسين مستوى نوعية الإنتاج لمجمع الصناعات الدفاعية؛
- د- ضمان الأداء التشغيلي الموثوق لأنظمة القيادة والتحكم للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم، في فترة التهديد المباشر بالعدوان وفي زمن الحرب؛
- هـ- الحفاظ على قدرات البلاد الاقتصادية لتلبية احتياجات القوات المسلحة والقوات الأخرى؛

- و- الحفاظ على قاعدة للتعبئة العامة في حالة من الجهوزية القادرة على ضمان تلبية التعبئة والحشد والانتشار الاستراتيجي للقوات المسلحة والقوات الأخرى؛
- ز- إنشاء قوات الدفاع المدني الدائمة الاستعداد والقادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها في زمن السلم، خلال فترة التهديد المباشر بالعدوان وفي زمن الحرب؛
- ح- تحسين نظام التمرکز (الإسناد) للقوات المسلحة والقوات الأخرى، بما في ذلك التمرکز خارج أراضي الاتحاد الروسي، وفقاً للمعاهدات الدولية الموقعة من قبل روسيا الاتحادية والتشريعات الاتحادية؛
- ط- إنشاء نظام التركيب المحوري الطبقي في المجالات الاستراتيجية والعمالية لأنظمة البنية التحتية العسكرية؛
- ي- التخزين المبكر لاحتياطي الموارد والتعبئة؛
- ك- رفع فاعلية الأمن المعلوماتي للقوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى؛
- ل- رفع أعداد المعاهد التعليمية العسكرية للتعليم المهني بالتعاون مع المعاهد التعليمية الحكومية الاتحادية للتعليم المهني العالي بحيث تقسم بتدريب مواطني روسيا الاتحادية في إطار برنامج التجنيد العسكري، فضلاً عن تزويدهم بالمعارف وقواعد التقنيات الحديثة؛
- م- زيادة مستوى الدعم الاجتماعي للعسكريين، وللمواطنين المسرحين من الخدمة العسكرية وأفراد أسرهم، وكذلك للموظفين المدنيين في القوات المسلحة والقوات الأخرى؛
- ن- تنفيذ الضمانات الاجتماعية التي ينص عليها التشريع الاتحادي للعسكريين، وللمواطنين المسرحين من الخدمة العسكرية وأفراد أسرهم وتحسين نوعية حياتهم؛
- س- تحسين أنظمة التجنيد العسكرية باستخدام الجنود في تنفيذ الخدمة العسكرية بموجب عقد أو الخدمة العسكرية بموجب التجنيد، مع إعطاء أولوية التوظيف بشكل خاص للجنود ولضباط الصف، ما يوفر القدرة

القتالية للوحدات وللتشكيلات العسكرية للقوات المسلحة والقوات
الأخرى التي يشغلها في المقام الأول الأفراد العسكريون الخاضعون
للخدمة العسكرية بموجب العقد؛

ع- تعزيز مستوى التنظيم وسلطة القانون والانضباط العسكري، فضلاً عن
مكافحة مظاهر الفساد وقمعها؛

ف- تحسين مشروع تدريب ما قبل التجنيد العسكري ورفع مستوى التنشئة
الوطنية - العسكرية للمواطنين؛

ص- ضمان إشراف أجهزة رقابة الدولة والأجهزة المدنية الرقابية على أنشطة
هيئات السلطات التنفيذية الاتحادية وهيئات السلطة التنفيذية لمكونات
روسيا الاتحادية في المجالات الدفاعية.

التدريب على التعبئة والاستعداد لإعلان التعبئة العامة في روسيا الاتحادية

40- الاستعداد لإعلان التعبئة العامة في روسيا الاتحادية يرتبط بتوفر التدريب على
تنفيذ أداء خطط التعبئة في الوقت المناسب. ويعتمد تحديد المستوى لإعلان
التعبئة العامة في روسيا الاتحادية على نوعية التهديد العسكري المتوقع، وطبيعة
الصراع المسلح، ويتحقق من خلال تنفيذ التدابير اللازمة للتدريب على
التعبئة، فضلاً عن تجهيز القوات المسلحة والقوى والهيئات الأخرى بالأسلحة
الحديثة، وبالحفاظ على الإمكانيات الفنية العسكرية في المستوى المناسب.

41- تكمن المهمة الرئيسية لإعداد التعبئة الاقتصادية، وأجهزة سلطة الدولة،
ومنظمات وأجهزة الحكم المحلي، في الاستعدادات في الوقت المناسب للتحويل إلى
العمل في ظروف الحرب وتلبية متطلبات القوات المسلحة والقوات الأخرى
وكذلك توريد احتياجات الدولة واحتياجات السكان في زمن الحرب.

42- المهام الرئيسية للاستعداد لإعلان التعبئة العامة:

أ- تأمين استدامة الإدارة العامة في زمن الحرب؛

ب- إنشاء الإطار القانوني المنظم لاستخدام التدابير الاقتصادية وغيرها خلال
فترة التعبئة، في فترة إعلان الأحكام العرفية وزمن الحرب؛ بما في ذلك

عمل أنظمة الائتمان المالي، النظم الضريبية، نظام السيولة المالية النقدية في هذه الأوقات.

ج- تلبية احتياجات القوات المسلحة والقوات والهيئات الأخرى وغيرها من احتياجات الدولة واحتياجات السكان في زمن الحرب؛

د- إنشاء وحدات خاصة تلتحق بالقوات المسلحة أو تعمل لصالح اقتصاد روسيا الاتحادية عند إعلان التعبئة العامة؛

هـ- المحافظة على قدرات قوة الإنتاج الصناعية لروسيا الاتحادية في مستوى المطلوب لتلبية احتياجات الدولة واحتياجات السكان في زمن الحرب؛

و- توفير موارد بشرية وموارد مادية - تقنية إضافية للقوات المسلحة والقوات الأخرى وغيرها من الهيئات، والقطاعات الاقتصادية لمواجهة التحديات في زمن الحرب؛

ز- تنظيم أعمال الترميم في المرافق التي تضررت أو دمرت نتيجة العمليات العسكرية، بما في ذلك استعادة القدرة على الإنتاج، وتصنيع الأسلحة والمعدات والأعتدة العسكرية والخاصة وإنتاجها، فضلاً عن تأمين تغطية وسائل النقل؛

ح- تنظيم تزويد السكان بالموثون الغذائية والاستهلاكية في ظروف محدودة الموارد في زمن الحرب.

رابعاً: توفير الدعم العسكري - الاقتصادي للدفاع الوطني

43- تقوم المهمة الرئيسية لتوفير الدعم العسكري - الاقتصادي للدفاع على خلق الظروف الملائمة لتنمية مستدامة والحفاظ على الإمكانيات العسكرية - الاقتصادية والعسكرية - التقنية للدولة في المستوى المطلوب لتنفيذ السياسة العسكرية والتلبية الأكيدة لاحتياجات المؤسسة العسكرية في زمن السلم، خلال فترة التهديد بالعدوان المباشر وفي زمن الحرب.

44- مهام توفير الدعم العسكري - الاقتصادي للدفاع الوطني:

أ- تحقيق مستوى كافٍ من الدعم المالي والمادي - التقني للمؤسسة العسكرية، وتوزيع الموارد المالية والمادية التي تهدف إلى دعم المؤسسة

العسكرية وزيادة فعالية استخدامها لتمكينها من تحقيق تنفيذ الأهداف الملقاة على عاتقها؛

ب- توفير كامل الموارد في الوقت المناسب لتنفيذ خطط (برامج) البناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى واستخدامها لتطبيقات القتال، والتدريب الخاص، والتدريب على التعبئة، وغيرها من متطلبات المؤسسة العسكرية؛

ج- تطوير مجمع الصناعات الدفاعية عبر تأمين تكامل مجالات محددة من الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المدنية والعسكرية مع تنسيق الأنشطة العسكرية - الاقتصادية للدولة في مصلحة توفير الدفاع الوطني، وتوفير الحماية القانونية لنتائج الأنشطة الفكرية العسكرية والخاصة والأنشطة ذات الاستخدام المزدوج؛

د- تحسين التعاون العسكري - السياسي والعسكري التقني مع الدول الأجنبية من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة والحد من التوترات العسكرية الدولية والإقليمية في العالم.

تجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والأعتدة العسكرية والتقنيات الخاصة

45- المهمة الرئيسية لتجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والأعتدة العسكرية والتقنيات الخاصة تقوم على إنشاء وصيانة نظام متكامل ومتربط من التسليح وفقاً لمهام وأهداف القوات المسلحة والقوات الأخرى مع تحديد أشكال استخدامها وأساليبه، طبقاً للإمكانيات الاقتصادية والتعبوية لروسيا الاتحادية.

46- مهام تجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والأعتدة العسكرية والتقنيات المتخصصة هي:

أ- التجهيز الشامل (إعادة تجهيز) من نماذج التسليح العسكري الحديثة والمعدات العسكرية المتخصصة للقوات النووية الاستراتيجية والإبقاء عليها في حال من الجهوزية لدعم المهمات القتالية؛

- ب- إنشاء أسلحة عسكرية متعددة الوظائف (متعددة الأهداف)، ومعدات عسكرية وتقنيات خاصة عبر استخدام مكونات موحدة؛
- ج- تطوير القوات والموارد لحرب المعلومات؛
- د- تحسين النوعية لوسائل تبادل المعلومات على أساس استخدام أحدث تطبيقات التكنولوجيا وفقاً للمعايير الدولية، وكذلك توحيد الأرضية المعلوماتية للقوات المسلحة والقوات الأخرى كجزء من الفضاء المعلوماتي لروسيا الاتحادية؛
- هـ- ضمان الوحدة الوظيفية والتنظيمية - التقنية لنظم تسليح القوات العسكرية والقوات الأخرى؛
- و- إنشاء نماذج جديدة من الأسلحة عالية الدقة ووسائل التصدي لها: وسائل الدفاع الجوي والقضائي، أنظمة الاتصالات والاستخبارات والمراقبة، وسائل الحرب الإلكترونية، أنظمة الطائرات بدون طيار، الأسلحة الروبوتية الهجومية، طائرات النقل الحديثة، أنظمة ومعدات الحماية الشخصية للجنود؛
- ز- إنشاء قاعدة نظم التوجيه المعلوماتي ودمجها مع نظم إدارة توجيه الأسلحة وأنظمة إدارة التشغيل الآلي لأجهزة القيادة والتحكم على المستويات الاستراتيجية والعملياتية - الاستراتيجية والعملياتية - التكتيكية والتحكم التكتيكي.
- 47- تنفيذ مهام تجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة طبقاً لبرنامج الدولة للتسليح وبرامج (الخطط) الدولة الأخرى.

توفير موارد الدعم المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى

- 48- توفير موارد الدعم المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى وتخزينها وصيانتها تتم في إطار نظم متكاملة ومنسقة من الدعم التقني واللوجستي.

49- المهمة الرئيسية لتوفير الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن السلم هي التخزين الاستيعابي وصيانة احتياطات الموارد المادية، وتأمين التعبئة العامة ودعمها، والانتشار الاستراتيجي للوحدات العسكرية (القوات)، ودخول العمليات العسكرية (بناء على الوقت الذي يستغرقه تحول الاقتصاد وقطاعاته المستقلة وتنظيم التصنيع للعمل في ظروف الحرب) في ضوء الظروف المادية - الجغرافية للتوجهات الاستراتيجية وإمكانات أنظمة النقل والمواصلات.

50- المهمة الرئيسية لتوفير الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في فترة التهديد المباشر بالعدوان هو التزويد الإضافي بالموارد المادية للوحدات العسكرية (القوات) وفقاً لقواعد الدولة ومعاييرها في زمن الحرب.

51- المهام الرئيسية لتوفير الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في زمن الحرب هي:

أ- توزيع مخزون الموارد المادية في ضوء الأهداف المعدة للوحدات العسكرية (القوات)، والإجراءات، وتوقيت تشكيلها والمدة المتوقعة لاستمرار العمليات العسكرية؛

ب- تعويض الخسائر من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة والأضرار المادية في أثناء العمليات العسكرية، مع الأخذ بالاعتبار إمكانات القوات المسلحة وقدرة المصانع على التسليم، وإصلاح أعطال الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة.

تطوير مجمع الصناعات الدفاعية

52- المهمة الرئيسية لتطوير مجمع الصناعات الدفاعية هو ضمان فعالية أدائه في اقتصاد البلاد باعتباره قطاع التقنيات العالية المتعددة، القادر على تلبية احتياجات القوات المسلحة والقوات الأخرى من الأسلحة الحديثة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة وتأمين الوجود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية في الأسواق العالمية للمنتجات والخدمات ذات التقنية العالية.

53- مهام تطوير مجمع الصناعات الدفاعية تشمل:

- أ- تحسين مجمع الصناعة الدفاعية على أساس إنشاء هياكل الإنتاج العلمية والصناعية الكبرى وتطويرها؛
- ب- تطوير نظام التعاون بين الدول في مجالات الابتكار وإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها؛
- ج- ضمان الاستقلال التكنولوجي لروسيا الاتحادية في مجال إنتاج النماذج الاستراتيجية وغيرها من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة وفقاً لبرنامج الدولة للتسليح؛
- د- تحسين أنظمة الإمداد بالمواد الخام لدعم التشغيل في مصانع إنتاج الأسلحة والأعتدة العسكرية في جميع مراحلها، بما في ذلك تجميع المنتجات المحلية بكل عناصرها؛
- هـ- إنشاء مجمع صناعات للتقنيات ذات الأولوية، وضمان تصميم أنظمة متطورة ونماذج مستقبلية من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة؛
- و- الحفاظ سيطرة الدولة على المرافق الاستراتيجية المهمة لمجمع الصناعة الدفاعية؛
- ز- استثمار النشاط التقني - الابتكاري بما يمكن من إجراء التجديد النوعي للقاعدة العلمية - التقنية والإنتاجية - التقنية؛
- ح- إنشاء، التقنيات الأساسية العسكرية والمدنية ودعمها ووضعها في الخدمة، تلك التقنيات التي تضمن تطوير الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة المستخدمة حالياً ونماذج التسليح المستقبلية وصيانتها، فضلاً عن ضمان تحقيق اختراقات تقنية أو تحقيق قفزة نوعية متقدمة في الأسس العلمية - التقنية بهدف تطوير نماذج جديدة جذرياً من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة التي لم تتح الإمكانيات تحقيقها من قبل؛
- ط- تحسين أنظمة برامج التخطيط الهادفة إلى تطوير مجمع الصناعات الدفاعية بغية زيادة الفاعلية في تجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة

- والأعتدة العسكرية والمعدات الخاصة وضمان جهوية القدرة التعبوية
لمجمع الصناعة الدفاعية؛
- ي- إنتاج الأنظمة والنماذج المستقبلية للأسلحة والأعتدة العسكرية
والمعدات الخاصة وتطويرها وتحسين جودتها ورفع القدرة التنافسية
للمنتجات ذات الاستخدام العسكري؛ وإنشاء نظام لإدارة دورة
التصنيع الكاملة للأسلحة والمعدات العسكرية والخاصة؛
- ك- تحسين الآلية لحجز طلبات تصنيع المعدات والمنتجات الدفاعية وتسليمها
وتوفير الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الاتحادية؛
- ل- تنفيذ التدابير المنصوص عنها في التشريعات الاتحادية لتوفير الحوافز
الاقتصادية لمنفذي طلبات التصنيع لنظام الدولة الدفاعي؛
- م- تحسين أنشطة المؤسسات في مجمع الصناعات الدفاعية من خلال
إدخال الآليات التنظيمية - الاقتصادية التي تضمن تنميتها وعملها
بكفاءة؛
- ن- تحسين إعداد الكوادر وزيادة القدرات الفكرية لمجمع الصناعات الدفاعية
وضمان الحماية الاجتماعية للعمال في المجمع.
- س- تأمين إنتاج البرمجيات والاستعدادات التكنولوجية لمؤسسات مجمع
الصناعات الدفاعية لتطوير وتصنيع نماذج ذات الأولوية للأسلحة
والمعدات العسكرية والخاصة بالحجم والجودة المطلوبين.

التعاون العسكري - السياسي والعسكري - التقني لروسيا الاتحادية مع الدول الأجنبية

- 54- تقوم روسيا الاتحادية بالتعاون العسكري - السياسي والعسكري - التقني مع
الدول الأجنبية (يشار إليها فيما بعد بالتعاون العسكري - السياسي
والعسكري - التقني) ومع المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية
على أساس السياسة الخارجية والأهداف الاقتصادية طبقاً للتشريعات الاتحادية
الروسية والمعاهدات الدولية الموقعة من جانب روسيا الاتحادية.

55- مهام التعاون العسكري - السياسي:

أ- تعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي على المستويين العالمي والإقليمي، على أسس سيادة القانون الدولي، وخاصة أحكام ميثاق الأمم المتحدة؛

ب- تشكيل العلاقات التحالفية وتطويرها مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن المشترك والدول الأعضاء في مجموعة صداقة الدول المستقلة ومع جمهورية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وتنمية علاقات الصداقة والشراكة مع الدول الأخرى؛

ج- تطوير عملية المفاوضات من أجل إنشاء أنظمة الأمن والسلامة الإقليمية بمشاركة روسيا الاتحادية؛

د- تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية لمنع نشوب النزاعات، تعزيز السلام وحفظه في مختلف المناطق، بما في ذلك مشاركة وحدات من القوات الروسية في عمليات حفظ السلام؛

هـ- الحفاظ على علاقات متساوية مع الدول المعنية والمنظمات الدولية للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

و- تطوير الحوار مع الدول المعنية بشأن النهج الوطني المعتمد لمواجهة خطر الحرب والتهديدات العسكرية الناجمة عن استخدام واسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض السياسية والعسكرية.

ز- الوفاء بالالتزامات الدولية لروسيا الاتحادية.

56- الأولويات الرئيسية للتعاون العسكري - السياسي:

أ- مع جمهورية روسيا البيضاء: تنسيق الأنشطة في مجال تطوير القوات المسلحة الوطنية واستخدام البنية التحتية العسكرية؛ وصياغة الاتفاق على الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على القدرة الدفاعية للدولة الاتحادية [بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء] وفقاً للعقيدة العسكرية للدولة الاتحادية؛

ب- مع جمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية: التعاون من أجل ضمان الدفاع والأمن المشترك؛

ج- مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن المشترك: توحيد الجهود وإنشاء قوات مشتركة لضمان الأمن الجماعي والدفاع المشترك؛

د- مع الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة صداقة الدول المستقلة: ضمان الأمن الإقليمي والدولي وتنفيذ أنشطة حفظ السلام؛

هـ- مع دول منظمة شانغهاي للتعاون: تنسيق الجهود لمواجهة الأخطار العسكرية الجديدة والتهديدات العسكرية في الفضاء الأمني المشترك، فضلاً عن إنشاء قاعدة الأطر القانونية - التنظيمية اللازمة؛

و- مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية: إشراك ممثلين عن القوات المسلحة والقوات الأخرى في قيادة عمليات حفظ السلام وفي عملية تخطيط وتنفيذ تدابير التحضير لعمليات حفظ السلام، والمشاركة في صياغة الاتفاقيات الدولية وتنسيقها وتنفيذها وذلك في مجال مراقبة الحد من التسلح وتعزيز الأمن وتوسيع مشاركة المفاوز العسكرية والجنود من القوات المسلحة والقوات الأخرى في عمليات حفظ السلام.

57- تهدف مهمة التعاون العسكري - التقني إلى تحقيق الأهداف والمبادئ الأساسية لسياسة الدولة في هذا المجال والتي يتم تحديدها من خلال التشريعات الاتحادية.

58- تُحدد التوجهات الرئيسية للتعاون العسكري - التقني في الخطاب الرئاسي السنوي لرئيس روسيا الاتحادية إلى الجمعية الروسية الاتحادية.

يتم تحديث أحكام العقيدة العسكرية مع الطبيعة المتغيرة للمخاطر والتهديدات العسكرية وفي ضوء المهام العسكرية في مجال التحديات الأمن والدفاع العسكري، فضلاً عن تطور الظروف في روسيا الاتحادية.

القراءة التحليلية للعقيدة العسكرية الروسية الجديدة

العقيدة العسكرية الروسية: الأسباب الموجبة

منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وانقراط عقد حلف وارسو، شهدت قضايا الأمن والتوجهات الاستراتيجية العامة في الاتحاد الروسي الجديد سقوط الكثير من مكونات التفكير الاستراتيجي الذي كان يحكم القضايا الأمنية والعسكرية السوفياتية، وباتت هناك ضرورة حيوية لصياغة إطار استراتيجي أكثر انسجاماً مع المعطيات الدولية والإقليمية والداخلية الجديدة.

تنبع أهمية صياغة العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية من أن القيادة العسكرية الروسية حاجت، عقب انقراط عقد الاتحاد السوفياتي، احتياجاً ملحاً لإعادة بناء القوات المسلحة الروسية وتنظيمها في أقصر وقت ممكن، بحيث تستطيع هذه القوات أن تكون الضامن الأساسي لوحدة الأراضي الروسية وسلامتها. ما استدعى صياغة عقيدة عسكرية روسية جديدة تكون بمثابة الأساس الذي يشكل القاعدة الهيكلية التنظيمية لعملية إعادة بناء القوات الروسية المسلحة، وفق مبادئ توضع في ضوء التحليل الموضوعي للمعطيات السياسية والعسكرية القائمة في العالم.

ركزت عمليات صياغة العقيدة العسكرية الروسية على مجموعة من القضايا ذات الأولوية في التفكير العسكري الروسي تتمثل على وجه التحديد في:

أولاً، مبدأ احتواء العدوان

ركزت القوات المسلحة الروسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على هدف احتواء أي عدوان قد يتعرض له الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو. وقد أعيد التركيز على هذا المبدأ في العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، وهو ما يتطلب بناء القوات العسكرية والتشكيلات القتالية القادرة على التصدي للعدوان واحتوائه وإنزال أكبر قدر ممكن من الخسائر بالعدو، ليتأكد من أن الخسائر التي سوف يتكبدها تفوق بكثير المكاسب التي يمكن أن يحققها في حال اعتدائه.

ثانياً، الإعداد لمواجهة النزاعات المحلية والحروب الإقليمية

لم تكن العقيدة العسكرية السوفياتية تولي اهتماماً كافياً لعمليات الإعداد للدخول في عمليات قتالية ذات طبيعة إقليمية، وذلك في زحمة انشغال الجيش الأحمر في المواجهة الكونية الواسعة ضد المعسكر الغربي. كما أن هذه النوعية من النزاعات لم تكن شائعة كثيراً في زمن "الحرب الباردة". أما حالياً، ففسد أصبح العسكريون الروس يدركون أن مثل هذه الصراعات تخطيها القتالي الخاص، الأمر الذي يستلزم تحديد كيفية إعداد القوات العسكرية والتجهيزات الحربية المتخصصة اللازمة للدخول في هذه النزاعات والحروب.

ثالثاً، الاهتمام بالتطور الحاصل في مجالات التقنيات العسكرية

ما زالت النظرية العسكرية الروسية الخاصة بالعمليات الحربية في ميادين القتال تعتمد على أسلوب (سلاح المشاة والدبابات)، وفي الوقت الذي باتت فيه الجيوش الغربية تعطي دوراً متنامياً للهجوم الجوي وأنظمة الإسناد الناري، لا سيما من ناحية استخدام الأسلحة الدقيقة الموجهة، الأمر الذي انعكس من الناحية العملية في العقيدة العسكرية الرسمية الجديدة بالاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على اتخاذ كل الترتيبات اللازمة للاستفادة من قدرات وإمكانات جميع النظم العسكرية القائمة والوسائل الخاصة بشن العمليات الحربية.

رابعاً، الانتشار الاستراتيجي للقوات العسكرية

تشكل قضايا الانتقال بالقوات العسكرية من حالة السلم إلى حالة الحرب أحد أهم بنود العقيدة العسكرية الجديدة. هذا الأمر يطرح على العسكريين الروس تساؤلات جدية حول كيفية نقل القدرات القتالية من العمق السيبيري في حالة الضرورة، وحول كيفية نقل القوة العسكرية البشرية من وسط روسيا للانضمام إلى مناطق تخزين الأسلحة في ما وراء منطقة سلسلة جبال الأورال، وحول كيفية نقل القوات الروسية المعبأة إلى أطراف روسيا الاتحادية وإعادة توزيع القوات العسكرية ما لم تكن هناك قدرات كافية للنقل الاستراتيجي، حيث باتت

هذه التساؤلات تستقطب حيزاً رئيسياً من الاهتمام في التفكير العسكري الروسي الجديد.

المنظومة الحديثة للفكر الاستراتيجي الروسي

نحن إذاً، أمام تطور يستلزم تحليل الأهداف القومية والاستراتيجية، وإدراك التهديدات التي تعوق أو تعرقل تحقيق هذه الأهداف، وكيفية توظيف القدرات والإمكانات الروسية الضخمة لمواجهة هذه التحديات، وتأثير ذلك على بلورة عقيدة روسيا الاتحادية العسكرية، لا سيما ما يتعلق منها بالصناعة العسكرية وتأثير عوامل الجغرافيا السياسية، بما يدعم أمن روسيا الاتحادية في عالم متغير.

أولاً، تهديدات الأمن القومي الروسي

السمة الأولى المهمة التي تتمتع بها العقيدة العسكرية الجديدة هي الاعتراف بانعدام إمكانية التمييز بين الأمن الداخلي والخارجي والتهديدات العسكرية وغير العسكرية. يدرك خبراء النظريات الأمنية الروس أن الأمن القومي الروسي شامل لجميع الأبعاد حيث تبين هذه القراءة التحليلية، مرة أخرى، أن الجيش الروسي عيه مفتوحة على التطورات الأمنية الدولية، خصوصاً بعدما حددت الوثيقة أحد عشر تهديداً أمنياً يواجهه روسيا الاتحادية من بينها خمسة تهديدات عسكرية ارتبطت بالولايات المتحدة الأميركية وسياساتها الدولية وأهمها:

- 1- توظيف قدرات حلف شمال الأطلسي في عمليات تمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي، حيث تتم هذه العمليات خارج مظلة الأمم المتحدة وبدون قرار من مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي يمنع دولة روسيا الاتحادية من الاعتراض عليها إذا ما مثلت تهديداً مباشراً على الأمن القومي الروسي وعلى مصالح روسيا الاتحادية وحلفائها من الدول. ومثال على ذلك قيام قوات حلف شمال الأطلسي في عام 1999 بعمليات عسكرية في إقليم كوسوفو بدون تفويض من الأمم المتحدة، ثم الاعتراف باستقلال الإقليم رغم قرار مجلس الأمن الدولي الذي أكد وحدة وسلامة

الأراضي الصربية. كما يعتبر ما حصل من احتلال أميركي للعراق مثلاً واضحاً على ذلك. لن يطول الأمر، حتى تكرر روسيا الاتحادية نموذج "كوسوفو" مع أوكرانيا ولكن سيناريو أكثر إتقاناً وتضم بشكل نهائي "شبه جزيرة القرم" إلى أراضي روسيا الاتحادية.

2- توسيع دول حلف شمال الأطلسي واقترب هيكليته بنيتها العسكرية من حدود روسيا الاتحادية وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحل منظومة حلف وارسو رسمياً في تموز 1991.

انضمت دول أوروبا الشرقية تبعاً إلى حلف شمال الأطلسي بعد أن قامت الولايات المتحدة الأميركية في هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفي الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة واشنطن التي أنشأت بموجبها حلف شمال الأطلسي في 12 آذار 1999، منحت كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي لثلاث دول أعضاء سابقين كانت جزءاً من معسكر أوروبا الشرقية السابق وحلف وارسو (تشيكية، المجر وبولندا) بعد تعهد واشنطن بعدم نشر أسلحة نووية في هذه البلدان التي كانت تدخل ضمن منظومة حلف وارسو.

تبع ذلك منح كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي لسبع دول، ثلاث دول من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وأربع دول أعضاء سابقين في حلف وارسو من دول أوروبا الشرقية في قمة الحلف في 29 آذار 2004 (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا)، وذلك على الرغم من أن القدرات العسكرية لهذه الدول لا تؤهلها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. توافقت ذلك مع تبني البرلمان الأوكراني في "لعبة جغرافية سياسية خطيرة" قراراً بمنح قوات حلف شمال الأطلسي حق المرور بالأراضي الأوكرانية، بعد إعلان "ترحيب حلف شمال الأطلسي بالطموحات الأوروبية الأطلسية لكل من أوكرانيا وجورجيا، مع التزام قادة الحلف أن يصبح هذان البلدان عضوين في الحلف يوماً ما" في قمة الحلف المنعقدة في 3 نيسان 2008، وتبعه منح كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي لكل من ألبانيا وكرواتيا في قمة الحلف المنعقدة في 1 نيسان 2009.

عارضت روسيا الاتحادية فكرة توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي منذ بداية عملية التوسع مطلع تسعينيات القرن العشرين واعتبرته عملاً عدائياً موجهاً ضدها وضد مصالحها، مع ما يشكّله توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي من تهديد مباشر لأمنها القومي وزيادة المطامع الإقليمية ضد روسيا الاتحادية وحلفائها من الدول، والتدخل في شؤونها الداخلية. وترى موسكو أن الوضع في العالم لم يصبح أكثر أمناً بعد أن أصبح عدد الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي 26 دولة.

إن مجابهة التهديدات والتحديات العالمية الجديدة لا تتطلب إحياء أساليب "الحرب الباردة"، بل تحقيق علاقات الشراكة الحقيقية⁽¹⁾ التي تتسم بالشفافية في ظل روح الثقة الكاملة بين روسيا الاتحادية وحلف شمال الأطلسي. وقد انطلقت المعارضة الروسية لتوسيع عضوية الحلف من اعتبارات أربعة:

أولها، عدم وجود مبرر لاستمرار حلف شمال الأطلسي بعد انهيار المنظومة الشيوعية التي قام الحلف بهدف محاربتها واحتوائها.

ثانيها، توسيع حلف شمال الأطلسي دون ضم روسيا الاتحادية إليه سوف يعيد تقسيم أوروبا ويجعل الهدف الأساسي منه هو تطوير روسيا الاتحادية وعزلها عن

(1) الأمر الذي يؤكد أن روسيا الاتحادية تنظر إلى توسيع حلف شمال الأطلسي والسياسة الأميركية في هذا الخصوص على أنها مصدر خطر وتهديد لأمنها ومصالحها، ما اقترحه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في إسطنبول في 29 حزيران 2004 من فكرة "تشكيل مجال أمني أوروبي موحد من خلال تنسيق العمليات الجارية بشكل متواز". قصد سيرغي لافروف من تلك العمليات المتوازية "تحويل حلف شمال الأطلسي من منظمة عسكرية بحثة إلى منظمة يقلب عليها الطابع السياسي، وتشكيل قوات الدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي مع تعزيز التعاون بشكل وثيق مع روسيا" وقد قوبل اقتراح سيرغي لافروف بالرفض.

كذلك، فإنه خلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية المنعقد في 10 شباط 2007، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن "توسيع حلف شمال الأطلسي عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات بحر البلطيق الثلاث، مما وضع حلف شمال الأطلسي أمام بوابة روسيا". وأضاف بوتين إن "روسيا الاتحادية تمثل الحق في السؤال عما يهدف إليه حلف شمال الأطلسي، حين يوسع قواعده وبنية التحتية باتجاه موسكو، في حين أن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل".

أوروبا، مع ما يمثل ذلك من عودة إلى نظريات وطروحات الحرب الباردة. ثالثها، توسيع حلف شمال الأطلسي بدعوى حماية دول شرق أوروبا ووسطها من أي تهديد عسكري روسي مستقبلي لا أساس له من الصحة في ظل التزام روسيا الاتحادية بسحب تشكيلات قواتها من دول شرق أوروبا ودول بحر البلطيق واحترامها لوحدة أراضي هذه الدول ولبدء استقلال جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

رابعها، معرفة روسيا الاتحادية المسبقة وإدراكها العميق لمعاني نشر القواعد العسكرية الأميركية في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، ليس إلا بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي، يتكامل مع تمدد رقعة السيطرة لحلف شمال الأطلسي ونشر الدرع الصاروخية في دول أوروبا الشرقية.

3- نشر قوات أجنبية في دول على حدود روسيا الاتحادية والذي اعتبرته الوثيقة أحد التهديدات العسكرية الخارجية الرئيسية التي تواجهها الدولة الروسية. يتضمن ذلك القواعد العسكرية الأميركية في شرق أوروبا في كل من بلغاريا ورومانيا، إلى جانب القواعد العسكرية الأميركية ودول حلف شمال الأطلسي التي أقيمت في آسيا الوسطى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، حيث شملت قاعدة ماناس الأميركية في قيرغيزستان، قاعدة كارشي خان أباد الأميركية في أوزبكستان، قاعدة ترمذ الألمانية في أوزبكستان والقاعدة دوشنبه الفرنسية في طاجيكستان.

4- تتضمن قائمة المخاطر التي تهدد روسيا الاتحادية أيضاً، وفقاً للوثيقة، "عسكرة الفضاء" ونشر أسلحة استراتيجية غير نووية ذات دقة عالية في الإصا، إلى جانب نشر منظومة الدرع الصاروخية التي تعتبر العقيدة العسكرية الجديدة أنها "تهدد الاستقرار العالمي وتخل بالتوازن العسكري في مجال الصواريخ النووية".

ويؤدي نشر منظومة الدرع الصاروخية إلى إضعاف قدرات روسيا الاتحادية الاستراتيجية للردع النووي، حيث تحرم روسيا الاتحادية من القدرة على توجيه

الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة الأميركية، في حال قيام الأخيرة بالمحجم على روسيا الاتحادية، ما يجعلها من دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها القومي وسلامة شعبيها. يضاف إلى التهديدات الرئيسية السابقة مجموعة من المخاطر والتهديدات التي لا تتضمن مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي، بل ربما توفر فرصة للتعاون بين الجانبين، وأهمها:

- خطر الانتشار النووي، و" النزعة الخاصة بنشر التكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية وصنع أسلحة الدمار الشامل".
- تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي.
- التهديدات الناجمة عن عدم الاستقرار في عدد من دول الجوار الروسي مثل جورجيا وأوكرانيا حالياً، والصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم قره باخ وكذلك في أفغانستان.
- الصراع المتفقم من أجل الاستحواذ على موارد الطاقة والوقود وغيرها من المواد الخام، كما حدث عندما احتلت الولايات المتحدة الأميركية العراق للسيطرة على مخزونه النفطي.
- التهديدات الأمنية الداخلية، وفي مقدمتها الإرهاب وعدم الاستقرار في شمال القوقاز.

ثانياً، سبل مواجهة تهديدات الأمن القومي لروسيا الاتحادية

أشارت العقيدة العسكرية الجديدة إلى مجموعة من الآليات التي ستعتمد في مواجهة هذه التهديدات، وأهمها:

1- استخدام السلاح النووي لصد العدوان

تمنح العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية مشروعية الحق في استخدام السلاح النووي لصد أي عدوان ضدها أو ضد حلفائها باستخدام السلاح النووي أو غيره من أسلحة الدمار الشامل. وقد جاء في نص البند السابع والعشرين من العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية ما يلي: "تحتفظ روسيا الاتحادية لنفسها بالحق في استخدام الأسلحة النووية رداً على استخدام الأسلحة النووية وغيرها من

أسلحة الدمار الشامل ضدها و(أو) ضد حلفائها، وكذلك في حالة العدوان على روسيا الاتحادية مع استخدام المعتدي للأسلحة التقليدية وعند وجود أي خطر يهدد بقاء كيان الدولة. يتخذ القرار باستخدام الأسلحة النووية من قبل رئيس روسيا الاتحادية".

وتمتلك روسيا الاتحادية حالياً أكبر ترسانة من الأسلحة النووية الاستراتيجية في العالم وثاني أكبر مخزون من وسائل حمل الأسلحة النووية من صواريخ وطائرات وغواصات قادرة على حمل 2679 قطعة سلاح نووي "استراتيجي".

ظهرت إمكانية استخدام الضربة النووية الاستباقية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، في العقيدة العسكرية الروسية لعام 1993، ثم في العقيدة الصادرة عام 2000 وعام 2010 والعقيدة العسكرية الجديدة. وخلافاً للعقيدة العسكرية لعام 2000، والتي كان يقتصر فيها استخدام روسيا الاتحادية للسلاح النووي فقط في حالة تعرضها "لهجوم نووي"، أو في حالة الحرب الواسعة النطاق التي قد تُشن ضدها، تقضي العقيدة العسكرية الروسية الجديدة باستخدام السلاح النووي لصد أي عدوان حتى ولو جاء من خلال استخدام الأسلحة الهجومية التقليدية وفي الحروب الإقليمية وذات النطاق المحدود، إذا اقتضت ذلك مسوغات صيانة الأمن القومي الروسي والأوضاع الحربية الحرجة الناجمة عن أي عدوان يمثل تهديداً وجودياً خطيراً على كيان روسيا الاتحادية.

ويظل أساس العقيدة العسكرية الروسية الردع النووي الدفاعي على عكس العقيدة الأميركية التي تقوم على الردع الهجومي، ويقارن هذا المبدأ بحق الولايات المتحدة الأميركية في توجيه "ضربة خاطفة شاملة" عبر تطوير برامجها الصاروخية وعبر استغلال المجال الفضائي ليكون لديها قدرات واسعة للضربة النووية الأولى.

2- نشر قوات روسية خارج حدود روسيا الاتحادية

تتضمن العقيدة العسكرية الروسية الجديدة حق روسيا الاتحادية في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها بهدف حماية مصالحها ومواطنيها، وكذلك للمحافظة على السلم والأمن في العالم، حيث ورد في نص البند الواحد والثلاثين

من العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية ما يلي: "بهدف الحماية والدفاع عن مصالح روسيا الاتحادية ومواطنيها ومن أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، يمكن استخدام تشكيلات من القوات المسلحة لروسيا الاتحادية في عمليات خارج أراضي الاتحاد الروسي وذلك اعتماداً على المبادئ والبنود والمعايير المعترف بها في القانون الدولي والمعاهدات الدولية الموقعة من جانب روسيا الاتحادية والتشريعات الاتحادية".

وبهذا، تكون العقيدة العسكرية الروسية الجديدة قد وسعت نطاق إرسال القوات العسكرية الروسية خارج حدود روسيا الاتحادية والذي كان يقتصر في الماضي على تهديد وشيك على روسيا الاتحادية ذاتها أو في إطار قوات حفظ السلام في إطار قرار من الأمم المتحدة.

أقرت الوثيقة الجديدة نشر القوات العسكرية الروسية بناء على قرار من منظمة صداقة الدول المستقلة، أو لحماية الروس الموجودين في جمهوريات أخرى ضد أي اعتداءات أو هجمات، كما حدث في جمهورية جورجيا (جنوب أوسيتيا وأنجازيا) في 8 آب عام 2008 وفي جمهورية أوكرانيا (شبه جزيرة القرم) في 27 شباط عام 2014، الأمر الذي يتيح لروسيا الاتحادية التدخل في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق لحماية الأقليات الروسية فيها.

وفي 9 تشرين الأول من عام 2009 أُجريت تعديلات على قانون الدفاع الروسي يُمنح بموجبها الحق للتشكيلات العسكرية المختلفة من القوات المسلحة الروسية أن تُستخدم عملياً خارج حدود روسيا الاتحادية بهدف ردع أي هجوم أو اعتداء مسلح على القوات العسكرية لروسيا الاتحادية⁽¹⁾ وغيرها من القوات المرابطة خارج حدود روسيا الاتحادية، وكذلك بهدف صد أو ردع وقوع هجوم عسكري

(1) برّر الجنرال نيكولاي باتروشيف، سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي لصحيفة "أزفستيا" الروسية في 2 شباط 2010، ذلك بأن تحليل الوضع العسكري الاستراتيجي في العالم وآفاق تطوره حتى عام 2020 يدل على أن الساحة العالمية تشهد الانتقال من النزاعات الواسعة النطاق إلى حروب ونزاعات محدودة النطاق، هذا إلى جانب تنامي ظاهرة الإرهاب وإمكانية حصول الجماعات الإرهابية على مواد قادرة على صناعة قنبلة نووية.

مسلح على دولة أخرى بناء على طلب تقدمت به هذه الدولة إلى روسيا الاتحادية وفقاً لقواعد القانون الدولي، أو بناء على قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي وغيره من منظمات الأمن الجماعي، ولحماية مواطني جمهورية روسيا الاتحادية خارج حدود روسيا الاتحادية من أي اعتداء مسلح.

3- تطوير المؤسسة العسكرية الروسية

وتضمنت العقيدة العسكرية الجديدة أيضاً النص على تطوير المؤسسة العسكرية الروسية، والتخطيط العسكري، وتزويد القوات المسلحة بالأسلحة والتقنيات الحربية الحديثة.

وقد سبق أن صدّق الرئيس فلاديمير بوتين في 21 تموز عام 2001 على العقيدة العسكرية للأسطول البحري الحربي لروسيا الاتحادية حتى الفترة الممتدة حتى عام 2020، وهي تتضمن تغييرات جوهرية في بنية القوات الروسية المسلحة وقوامها، بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد، وسريعة الانتشار محلياً وإقليمياً، ومزودة بأسلحة متقدمة وتقنيات حربية خاصة متطورة ومستعدة دائماً للتعامل القتالي الفاعل والسريع مع جميع المخاطر والتهديدات.

4- تطوير الصناعات العسكرية الروسية الدفاعية

كما تناولت العقيدة، بالإضافة إلى الجوانب العسكرية البحتة، مسألة تطوير مجمع الصناعات الدفاعية. وهناك اهتمام خاص بتطوير الصناعات العسكرية المتقدمة وذات الدقة والتقنيات العالية، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا الاتحادية، ولكن أيضاً لزيادة قدراتها التنافسية والتحكّم في سوق السلاح العالمية.

وكان ذلك وراء نجاح مجمع الصناعات الدفاعية الروسي في تطوير تقنيات الصواريخ الذاتية الدفع (الباليستية) القادرة على اختراق أي نظام دفاعي صاروخي، بما في ذلك الدرع الصاروخي الأميركية المراد إنشاؤها في شرق أوروبا. كما قامت روسيا الاتحادية بإطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذي رؤوس متعددة من طراز (توبول - أم والمعروف لدى حلف شمال الأطلسي تحت اسم إس إس - 27) وذلك في 29 أيار 2007، والذي اعتبره الرئيس فلاديمير بوتين ثورة في مجال تحسين

القدرات العسكرية للأسلحة الأساسية للقوات الاستراتيجية الروسية. وتعاادل القوة التدميرية لصاروخ "توبول - أم" 50 ضعفاً القوة التدميرية للقنبلة الذرية الأميركية التي ألقيت على مدينة هيروشيما اليابانية في عام 1945.

النتائج السياسية التي حققتها العقيدة العسكرية الروسية الجديدة

أصبح المصدر الأساسي لتهديد أمن روسيا الاتحادية متمثلاً بالدرجة الأولى في النزاعات الإقليمية المتكونة أو التي يمكن أن تتكون داخل النطاق الجيوسياسي المحيط بروسيا الاتحادية، علاوة على أن العقيدة العسكرية قد أبعدت بشكل واضح تدخل القوات المسلحة الروسية في الشؤون السياسية الداخلية واقتصار دورها على حماية النظام الدستوري للاتحاد وتدعيم سلطة القيادة السياسية الروسية. وأصبحت الأهداف السياسية العسكرية للقوات المسلحة الروسية، بمقتضى العقيدة العسكرية الجديدة، على الشكل التالي:

- 1- الدفاع عن أمن روسيا الاتحادية وسيادتها وحماية حدودها.
 - 2- حماية النظام السياسي والدستوري لروسيا الاتحادية.
 - 3- مواجهة النزاعات القومية الانفصالية داخل البلاد.
 - 4- حماية الأقليات الروسية في دول الاتحاد السوفياتي السابق.
 - 5- الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة مجموعة صداقة الدول المستقلة.
- في ضوء كل ما سبق، احتفظت العقيدة العسكرية الروسية في صياغتها الجديدة بحق التدخل في مجموعة صداقة الدول المستقلة بأسرها. وتعكس العقيدة العسكرية الجديدة نزوعاً واضحاً من جانب القيادة العسكرية الروسية لاستعادة السيطرة، بأشكال جديدة، على الدول الأعضاء في مجموعة صداقة الدول المستقلة، بل وتكامل هذه النزعة مع اتجاه القيادة الروسية للاستحواذ على مكانة الدولة الضامنة للأمن والاستقرار في منطقة أوروبا الشرقية بأسرها. هذا الاتجاه، بدا واضحاً في رفض روسيا الاتحادية انضمام دول أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي.

وقد رسمت القيادة العسكرية الروسية سيناريوهاا للحروب المستقبلية، وهي حروب يمكن أن تحدث وتعرض سيادة الدولة وتكاملها الإقليمي للخطر، أو حروب يمكن أن تتعرض روسيا الاتحادية من خلالها إلى ضغوط سياسية واقتصادية من جانب القوى الكبرى. وحددت الصيغة الأولى للعقيدة العسكرية الروسية ثلاثة أشكال رئيسية للحرب التي يمكن أن تنورط روسيا الاتحادية فيها وتمثل بالتحديد في:

أولاً، النزاعات المنخفضة الحدة: حددت العقيدة العسكرية عدداً من الحالات الخاصة التي يمكن أن تلجأ روسيا الاتحادية من خلالها إلى استخدام القوة، ويتضمن ذلك أعمال قوات حفظ السلام وحماية خطوط الملاحة البحرية والمناطق الاقتصادية وحماية المواطنين الروس في الخارج. كما نظرت هذه الوثيقة إلى الصراعات المحلية ونزاعات المحيط الإقليمي بوصفها إحدى الحالات التي قد تستوجب تدخل القوات المسلحة الروسية.

ثانياً، الحرب التقليدية واسعة النطاق: يمكن أن يحدث هذا النوع من الحروب حسب ما ورد في العقيدة العسكرية في حال تعرض روسيا الاتحادية أو أي دولة حليفة لها أو أي دولة أخرى تقع على مقربة من حدودها لاعتداء ما، يمكن أن يتطور إلى صراع مسلح بين أحلاف عسكرية ودول كبرى. ويعتبر العسكريون الروس حرب الخليج وعملية عاصفة الصحراء مثالاً بارزاً على مثل هذا النوع من الصراع. وترى العقيدة العسكرية الجديدة أن دور القوات المسلحة الروسية في هذه الحرب سوف يشمل مواجهة الهجوم الصاروخي المعادي وحماية الأهداف العسكرية الاستراتيجية مثل المراكز الإدارية وجميع الصناعات الدفاعية وتنفيذ هجوم انتقامي يعمل على حرمان القوات المعادية من امتلاك القدرة على مواصلة الحرب عبر تكييدها الخسائر الفادحة.

ثالثاً، الحرب النووية: تعكس العقيدة العسكرية الروسية الجديدة تحولاً بالغ الأهمية يظهر في التخلي عن التعهد الخاص بعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية، وهو المبدأ الذي كان الاتحاد السوفياتي قد أعلنه سابقاً في العام 1982. وقد نظرت العقيدة العسكرية الجديدة إلى الحرب النووية باعتبارها امتداداً للحرب التقليدية واسعة

النطاق، مع التأكيد على أن الضربات المعادية بالأسلحة التقليدية الذكية ضد عناصر القوة النووية الروسية على اختلاف أشكالها ومكوناتها، سوف تدفع القيادة العسكرية الروسية إلى اعتباره مساوياً لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، ما يتطلب من وجهة النظر الروسية القيام برد انتقامي على المستوى نفسه يشمل استخدام السلاح النووي. على هذا الأساس، فإن الصراعات العسكرية المنخفضة الحدة استحوذت من الناحية الفعلية على الحيز الأكبر من الاهتمام في العقيدة العسكرية الروسية، وانعكس ذلك في توجه القيادة الروسية لاستخدام قوات حفظ السلام لاحتواء الصراعات المحلية والقومية في كثير من دول مجموعة صداقة الدول المستقلة. إن أعمال حفظ الأمن والسلام الإقليميين، ستشكل في حقيقة الأمر أداة من الأدوات المستخدمة لإضفاء الشرعية على تدخل روسيا الاتحادية للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في مجموعة صداقة الدول المستقلة، حيث تدخلت روسيا الاتحادية تدخلاً مباشراً لهذا الغرض في كل من جمهوريات مولدوفيا وطاجيكستان، وأرسلت قواتها العسكرية إلى كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وشبه جزيرة القرم. وارتبط هذا التدخل بوجود أقلية روسية كبيرة تتعرض للتهديد بموجب هذه الصراعات، كما كان التدخل في تلك الحالات تحت ستار الحفاظ على الاستقرار في الدول المجاورة وللحيلولة دون انتقال الصراع إليها. وقد حرصت السياسة الروسية في هذا الصدد على إظهار استعدادها الدائم لاستخدام مستوى عالٍ من القوة العسكرية لفرض السيطرة الكاملة على الموقف.

أزمة جيورجيا 2008

تقع أوسيتيا الجنوبية وسط جورجيا من ناحية الشمال، وحدودها محاذية لجمهورية أوسيتيا الشمالية التي هي جزء من روسيا الاتحادية في حدود مشتركة عبر إقليم القوقاز. وغالبية سكان أوسيتيا الجنوبية من إثنية الأوسيتيين المسيحيين الذين يتحدثون لغة تنتمي تاريخياً إلى اللغة الفارسية. استولت روسيا القيصرية على أوسيتيا كاملة عام 1878. وبعد الثورة البلشفية قسمتها إلى كيانين، ألحق الشمالي بالاتحاد الروسي والجنوبي بجمورجيا. وكجزء من إعادة تشكيل المنطقة الذي

أعقب تلك الأحداث، أنشئ إقليم أوسيتيا الجنوبية المتمتع بحكم ذاتي ضمن جورجيا وإقليم أوسيتيا الشمالية في روسيا السوفياتية.

منذ عام 1989، مع تفكك الاتحاد السوفياتي، عيرت أوسيتيا الجنوبية عن نزعها الانفصالية عن جورجيا. وقد أرسلت موسكو عام 1989 قوات عسكرية لحفظ الأمن في المنطقة بعد اندلاع مواجهات عنيفة بين الجورجيين والأوسيتيين في العاصمة تسخينفالي، كما اندلع العنف مجدداً عام 1990 عندما أعلنت أوسيتيا رغبتها في الانفصال عن جورجيا وإعلان المنطقة تابعة للنفوذ الروسي، وهو ما اعترض عليه البرلمان الجورجي، لتبدأ المواجهات بين الانفصاليين في أوسيتيا والشرطة الجورجية. تعرض عدد من القرى في أوسيتيا الجنوبية إلى الإحراق والتدمير وسقوط عدد من القتلى، وبالمثل فقد رحلت عن أوسيتيا أعداد كبيرة من الجورجيين في اتجاه مناطق بعيدة. ومع تجدد المواجهات منذ سنة 2004، أعلنت أوسيتيا الجنوبية نيتها إجراء استفتاء لتقرير المصير سنة 2006 وهو ما رفضته جورجيا بشدة، واعتبرته روسيا الاتحادية تعبيراً حراً عن إرادة الاستقلال. تحول جورجيا دون توحد أوسيتيا الجنوبية والشمالية وتصر على أن لا مجال للمساومة في أن تكون أوسيتيا الجنوبية جزءاً من أراضيها، وتتجنب استخدام اسم "أوسيتيا الجنوبية" الذي ترى أنه يتضمن علاقات سياسية مع أوسيتيا الشمالية، وبالتالي يشكل تهديداً لوحدة الأراضي الجورجية. كما ترى جورجيا أن استخدام كلمة "الشمالية" في التعريف بـ "أوسيتيا الشمالية" أمر مضلل، ووفقاً لوجهة النظر الجورجية فإن هذا الإقليم هو كل أوسيتيا. وتفضّل جورجيا استخدام الاسم التاريخي "ساماشابلو" أو الاسم الحديث للإقليم "تسخينفالي" للدلالة على أوسيتيا الجنوبية التي هي جزء من المحافظة الجورجية شيدا كارتلي.

عام 2008، أعطى الرئيس الجورجي "ميخائيل سكاشفيلي" الذي حكم بلاده ما بين العامين 2004 و2013 الحجة التي كانت تبحث عنها القيادة الروسية بهجومه على أوسيتيا الجنوبية ذات النزعة الانفصالية، والتي كانت تنتشر فيها قوات مراقبة دولية تتكون أساساً من وحدات عسكرية روسية. راهن ميخائيل سكاشفيلي على الدعم الذي اعتبر أن الغرب سيوفّره له وعلى قدرات بلاده العسكرية التي عوّلت على التسليح الإسرائيلي والغربي.



في 8 آب 2008، بدأت القوات الروسية احتياح مناطق واسعة من جمهورية جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، التي كانت قبل العام 1991 جزءاً من الاتحاد السوفياتي. وحالت حسابات ميخائيل ساكاشفيلي في وجهه الحادثة العسكرية الروسية التي وصلت في أقل من مائة ساعة إلى مشارف العاصمة تبيليسي. حسم الرئيس فلاديمير بوتين الحرب لمصلحته عبر احتياحه أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا والتي انتهت بهزيمة القوات الجورجية وبوقف العمليات الحربية واعتسراف روسيا الاتحادية بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا دولتين مستقلتين. ولم يقبل الرئيس فلاديمير بوتين وقفاً لإطلاق النار إلا في السادس عشر من الشهر نفسه بعد أن أخرجت القوات الروسية أهدافها الميدانية، كما سبق وأشرنا.

لم تكفّر موسكو التي فرضت حصاراً بحرياً على موانئ جيورجيا بذلك، بل أرسلت وحدات عسكرية إلى أبخازيا، الواقعة على الشاطئ الشمالي الغربي لجيورجيا، لدعم الحركة الانفصالية الأبخازية. ويفضل هذا الدعم، تمكن الأبخازيون من الهيمنة التامة على المناطق التي يمتدونها جزءاً لا يتجزأ من أبخازيا.

بعد عشرة أيام فقط من بدء الحرب الجورجية، أعلنت روسيا الاتحادية الاعتراف رسمياً باستقلال الجمهوريتين الانفصاليتين، وتمكّنت من فرض أمر واقع جديد بالرغم من تنديدات وتهديدات حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وعلى رغم إعلان استقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا واعتراف موسكو بهما، فإن أياً من بلدان العالم باستثناء نيكاراغوا، لم يحدّ حذو موسكو، وبقيت حالتهما شبيهة بحالة جمهورية قبرص التركية التي لا تعترف بها سوى أنقرة.

